

بنك البلاد
Bank Albilad



التقرير السنوي 2015



بنك البلاد
Bank Albilad



التقرير السنوي 2015

بنك البلاد
Bank Albilad

المملكة العربية السعودية
الرياض، الملز، 382 شارع صلاح الدين
ص.ب 140 رمز 11411

هاتف +966114798888
فاكس +966112915101

13	الرؤية، الرسالة و القيم الأساسية
14	أعضاء مجلس الإدارة
16	كلمة رئيس مجلس الإدارة
18	كلمة الرئيس التنفيذي
23	تقرير مجلس الإدارة
55	القوائم المالية الموحدة
63	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
119	إفصاحات بازل III الكمية
133	إفصاحات بازل III النوعية

رحمكم الله رحمة واسعة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا
لِإِسْلَامِهِ وَبِهِ نَحْيُ الْفِتْرَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا
لِإِسْلَامِهِ وَبِهِ نَحْيُ الْفِتْرَةَ



در مسأله

عزاً للبلاد





خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
حفظه الله ورعاه



صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وليُّ العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظه الله ورعاه



صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود
وليُّ وليِّ العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله ورعاه



الرؤية

أن نكون الخيار الأفضل في تقديم الحلول المصرفية الإسلامية الحقيقية.

الرسالة

السعي من خلال المبادرة والابتكار لتوفير خدماتنا المصرفية على أسس شرعية حقيقية لتحقيق تطلعات شركائنا من عملاء وموظفين ومساهمين.

القيم الأساسية

- المبادرة والابتكار
- الاهتمام والمشاركة
- الثقة والمسئولية

الاستاذ
فهد بن عبدالله بن دخيل
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة المخاطر

الاستاذ
خالد بن عبدالعزيز المقيرن
عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الترشيح والمكافآت

الاستاذ
أحمد بن عبدالرحمن الحصان
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة المراجعة

الاستاذ
خالد بن عبدالله السبيعي
عضو مجلس الإدارة

الدكتور
ابراهيم بن عبدالرحمن البراك
عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة المخاطر

الاستاذ
عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس
عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية
رئيس لجنة الإلتزام والحوكمة
رئيس لجنة الترشيح والمكافآت



المهندس **احمد بن عبدالعزيز العوهلي** عضو مجلس الإدارة
المهندس **عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى** نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الترشيح والمكافآت
الاستاذ **ناصر بن محمد السبيعي** نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الترشيح والمكافآت
الاستاذ **خالد بن سليمان الجاسر** الرئيس التنفيذي
عضو اللجنة التنفيذية
الدكتور **عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد** رئيس مجلس الإدارة
رئيس اللجنة التنفيذية
الاستاذ **خالد بن عبدالرحمن الراجحي** عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،

باسمي وبإسم أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أضع بين يدي مساهمي البنك الكرام التقرير السنوي للعام المالي 2015م، الذي يبين الأداء العام للبنك، ويُفصّل نتائج أنشطته الرئيسية، ويوضّح كذلك المركز المالي وحقوق المساهمين والقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

بعون الله وفضله وامتنانه ثم بجهود العاملين فقد استطاع البنك تحقيق نتائج مالية وتشغيلية إيجابية ونمواً مقدراً خلال العام الماضي المنتهي بتاريخ 2015/12/31 م، في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وكان للسياسة المالية والنقدية التي تنتهجها حكومة «البلاد» الرشيدة الدور الرئيس في تعزيز قدرة بنك البلاد، والبنوك السعودية عموماً، على تمثين أوضاعها المالية وزيادة قدرتها على التعامل مع المخاطر والمحافظه على مستوى ملاءة مالية مرتفع ومستقر.

خلال العام المنصرم قام البنك بتحديث وتطوير استراتيجيته للخمس سنوات القادمة 2015 - 2020م التي سبق وأقرها مجلس الإدارة، وفقاً للمستجدات التي طرأت على السوق والساحة المصرفية كما يقوم المجلس بمتابعه تنفيذها دورياً، كما تم تطوير نظام وآليات حوكمة متكاملة لمتابعة تنفيذ هذه الخطط الاستراتيجية، إضافة إلى فسح المجال لعدد من موظفي البنك الشباب المؤهلين والأكفاء للتدرج في تولي مناصب تنفيذية وقيادية بالبنك، وهو الأمر الذي سينعكس إيجاباً أن شاء الله على نتائج البنك.

علوة على ما تحقق من نتائج مالية، فإننا في مجلس الإدارة تبيننا أيضاً تحقيق مكاسب مجتمعية وأن تُولي المسؤولية الاجتماعية اهتمامنا ونضعها نصب أعيننا، حيث تبني البنك عدة مبادرات مجتمعية عززت دوره في خدمة المجتمع، وسوف يتواصل عملنا في هذا المضمار تكريساً للمسؤولية الاجتماعية للبنك.

نتيجة للأداء الجيد للبنك خلال الأعوام الماضية واستشراً لمستقبل يرى المجلس بأنه سيكون واعداً ومثمراً بإذن الله، فقد أوصى مجلس إدارة البنك للجمعية العامة بزيادة رأس المال إلى ستة مليار ريال، وذلك بتوزيع أسهم منحة بواقع سهم وأحد لكل خمسة أسهم، وقد جاءت هذه التوصية لتعزيز ملاءته المالية

والاحتفاظ بموارد البنك في الأنشطة التشغيلية.

إنني أتشرف أن أرفع بإسمي وبإسم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة منسوبي البنك أسمى آيات التقدير والاحترام لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - حفظهم الله ورعاهم - على ما اختصوا به القطاع المصرفي من دعم متواصل ورعاية كريمة. ويمتد لكافة المؤسسات الحكومية والخاصة، وعلى وجه الخصوص مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة، وهيئة السوق المالية. كما أتقدم بإسمي وإسم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشكر لأصحاب المعالي والفضيلة رئيس وأعضاء الهيئة الشرعية للبنك لما يبذلونه من جهود مقدرة للتأكد من التزام البنك بالمعايير الشرعية في كافة خدماته والعمل على تحقيق رؤية مجلس إدارة البنك ومساهميه في أن يكون البنك رائداً للمصرفية الإسلامية، والشكر موصول لمساهمي بنك البلاد وشركاؤه وعملائه الكرام على ثقتهم التي يعتز بها البنك.

و الشكر موصول إلى منسوبي البنك، سفراء وسفيرات البلاد، الذين يعملون كل يوم بجد وإخلاص واقتدار، وكانوا ومازالوا - كما أسلفت - السبب الرئيس - بعد توفيق الله عز وجل - فيما حققناه ونحققه من نمو مطّرد ونتائج طيبة، مع ثقتنا الكاملة بأنهم لن يدخروا جهداً ولن يتوقفوا عند هذا الحد، بل سيعملون بكل جد لتحقيق مزيد من التقدم والنمو في الأعوام التالية بإذن الله.

وختاماً أتقدم بخالص الشكر والتقدير على ثقتهم بإدارة البنك ومنسوبيه ويشرفني أن التقى بكم خلال اجتماع البنك السنوي في جمعيتكم العامة للرد على أي استفسار بخصوص ما تضمنه هذا التقرير.

وما التوفيق إلا من عند الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،



الدكتور
عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد

كلمة الرئيس التنفيذي

وذلك بمواصلة المبادرة والابتكار، لمواكبة تطلعات المساهمين والعملاء وإيجاد الحلول المصرفية الإسلامية الحقيقية، وليبقى البنك أهلاً للثقة والمسؤولية من خلال جذب أفضل الكوادر المؤهلة التي تمثل رأس المال الحقيقي في استثماراته، كما سوف نواصل مبادراتنا المجتمعية الهادفة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنك . وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يعز هذه البلاد بقيادة قائدها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وعضده سمو ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وسمو ولي ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظهم الله أجمعين ووفقهم لما فيه خير البلاد والعباد، وأن يمن علي وعليكم بالخير والبركة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. السادة مساهمي البلاد الكرام،،، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ها نحن بعد ما تجاوزنا ولله الحمد الذكرى العاشرة لبدء أنشطة البلاد المصرفية، نبدأ عقد جديد بنجاحات عده بتوفيق الله وحمده، وأشكر المساهمين والعملاء والموظفين على دعمهم طوال العقد الماضي.

ونحمد الله سبحانه وتعالى على ما من علينا طوال عقد من الزمان من عمر هذا البنك الذي تكلل بنجاحات وتفوق بمجالات مختلفة اقتصادية وتمويلية واجتماعية وإنسانية، ولا يخفى على الجميع أن "البلاد" ما زال بنك فتحي، وهذا يجعله بنك سريع النمو والتطور عكس الشركات المالية الأخرى.

إن من المؤشرات المطمئنة في أدائنا المالي ارتفاع موجودات البنك عن عام 2014 إلى أكثر من (51.2) مليار ريال بنسبة ارتفاع بلغت 13.2%، كما ارتفع صافي محفظة التمويل بنسبة 20.8% مقارنة بالعام الماضي، وبفضل الله كان هناك زيادة في إجمالي دخل العمليات بمقدار 9.4% عن عام 2014، وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 14.9% عن العام السابق، وهذا يدل دلالة واضحة على أن بنك البلاد ينمو وفي تطور وتحسن مستمر، وإن كان هناك انخفاض في صافي الدخل بمقدار 8.8% عن العام 2014 بسبب ارتفاع إجمالي مصاريف العمليات لعام 2015 وبناء وتحديث أكثر من 25 فرع ما بين قطاعات فروع بنك البلاد ومراكز إنجاز للحوالات، وارتفاع إيجارات بعض فروع البنك، وهذا التوسع يأتي في إطار الاستراتيجية التي أقرها مجلس إدارة البنك في شهر سبتمبر من العام 2014، وهي استراتيجية طموحة جداً، وسوف نرى ثمارها في السنوات القادمة بإذن الله، ونتوقع أن يكون نمو الأرباح بنسب جيدة مع انضمام 25 فرع إلى 120 فرع تغطي أنحاء البلاد، و 40 قسم نسائي و171 مركز لإنجاز (تحويل الأموال).

إنني وزملائي في البنك، سنبدل قصارى جهدنا للمحافظة على ما حققناه من مكتسبات و معدلات النمو المستمر



خالد بن سليمان الجاسر



ويستمر التحدي نحو النجاح بثبات بإذن الله



التقرير السنوي لمجلس الإدارة
للعام المالي 2015

السادة: مساهمي بنك البلاد

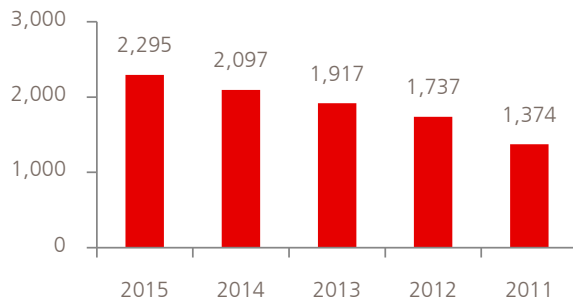
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لمساهمي بنك البلاد التقرير السنوي عن أداء البنك وأنشطته الرئيسية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

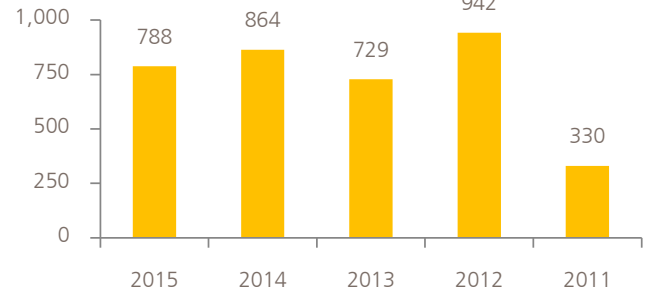
النتائج التشغيلية:

بلغ صافي دخل السنة 788 مليون ريال سعودي للعام 2015م، وذلك بانخفاض بلغ 8.8% عن العام 2014م، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى زيادة إجمالي مصاريف العمليات بنسبة 22% لتبلغ 1,506 مليون ريال جاء ذلك نتيجة للزيادة في المخصصات المجنبة لمحفظه التمويل و الاستثمار وكذلك في بند مصاريف رواتب ومزايا الموظفين، وفي مقابل ذلك زاد إجمالي دخل العمليات بنسبة 9.4% لتبلغ 2,295 مليون ريال وذلك نتيجة للنمو في صافي دخل محفظة الموجودات الاستثمارية والتمويلية حيث بلغ 14.1% لتصل إلى 1,162 مليون ريال.

إجمالي دخل العمليات (بملايين الريالات)

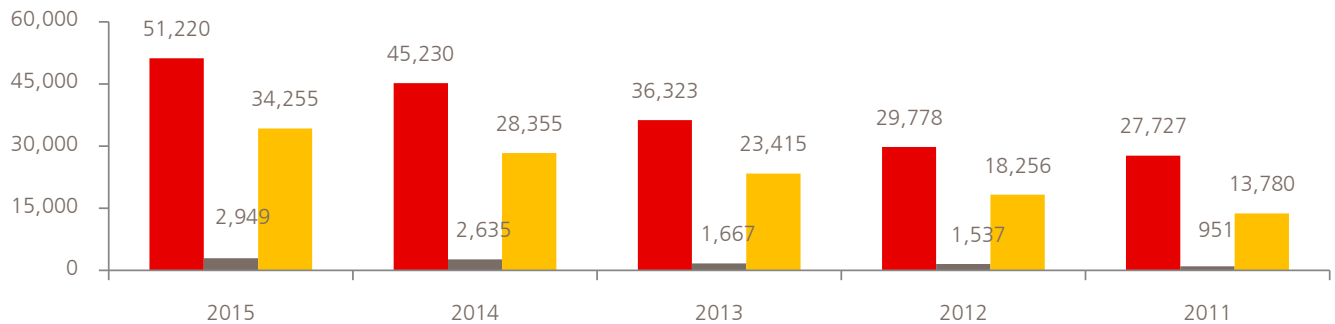


صافي الدخل للسنة (بملايين الريالات)



المركز المالي:

بلغت موجودات البنك بنهاية عام 2015م، مبلغ 51,220 مليون ريال سعودي، وقد مثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 13.2% عن العام الماضي، وارتفعت ودائع العملاء بنهاية العام الحالي حيث بلغت 42,179 مليون ريال سعودي، مسجلة ارتفاعاً بمبلغ 5,456 مليون ريال سعودي عن العام السابق بارتفاع قدرة 14.9% كما ارتفع صافي محفظة التمويل بنهاية عام 2015م، إلى 34,255 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 28,355 مليون ريال سعودي للعام السابق أي بارتفاع قدره 20.8%.

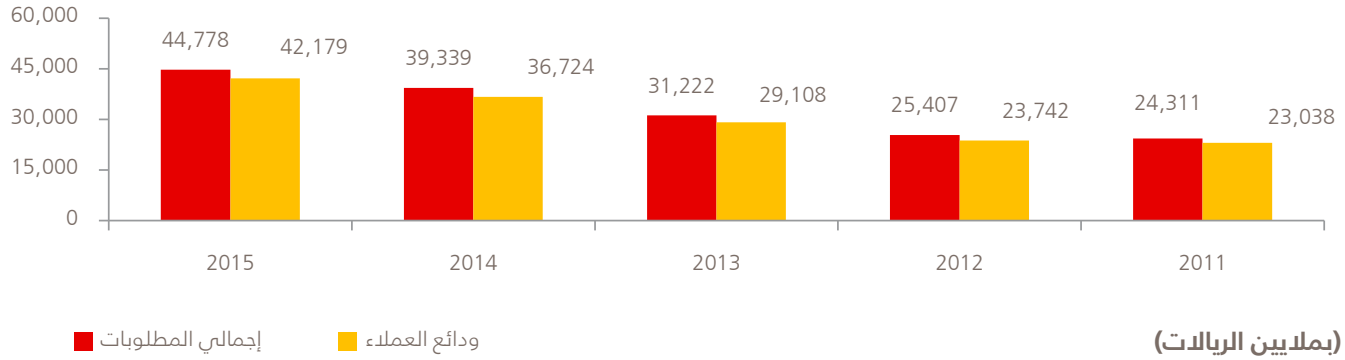


■ إجمالي الأصول

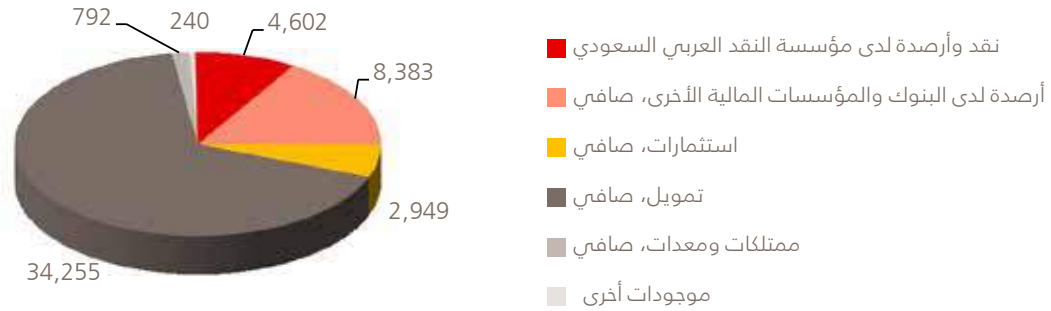
■ الاستثمارات، صافي

■ التمويل، صافي

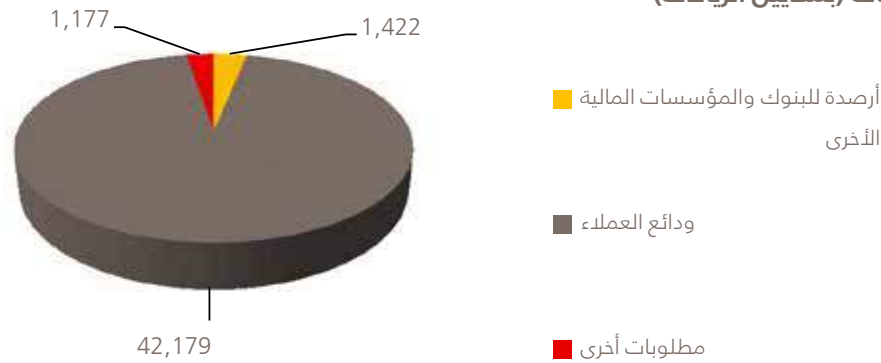
(بملايين الريالات)



تكوين الموجودات (بملايين الريالات)



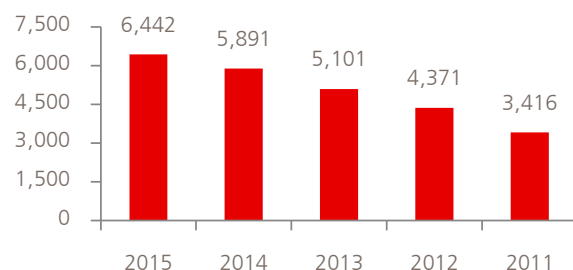
تكوين المطلوبات (بملايين الريالات)



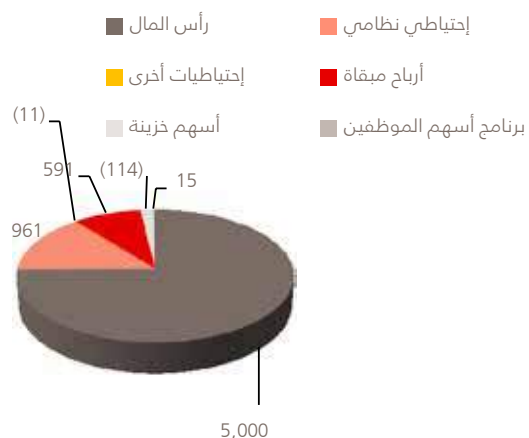
حقوق المساهمين:

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2015م، مبلغ 6,442 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 5,891 مليون ريال سعودي كما في نهاية عام 2014م، وقد بلغ عدد الأسهم العادية المصدرة حوالي 500 مليون سهم، كما بلغ معدل كفاية رأس المال بنهاية عام 2015م، نسبة 15.9% مقارنة بالحد الأدنى المطلوب وهو 8%. هذا وقد حقق البنك عائداً على متوسط الموجودات بلغ 1.6% في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 12.8% وبلغت ربحية السهم 1.58 ريال للسهم الواحد.

إجمالي حقوق الملكية (بملايين الريالات)



تكوين حقوق المساهمين (بملايين الريالات)



فيما يلي ملخص لنتائج المجموعة المالية كما في 31 ديسمبر 2015:

الإجمالي	أخرى	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد (التجزئة)	2015 بآلاف الريالات السعودية
51,220,410	1,595,818	430,947	10,582,126	22,793,027	15,818,492	إجمالي الموجودات
94,994	25,825	2,221	57	148	66,743	مصاريف رأسمالية
44,778,171	1,028,306	148,753	1,338,161	11,032,401	31,230,550	إجمالي المطلوبات
1,162,394	43,049	902	84,837	592,337	441,269	صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
1,132,226	34,830	72,295	94,401	135,516	795,184	دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي
2,294,620	77,879	73,197	179,238	727,853	1,236,453	إجمالي دخل العمليات
78,693	-	-	-	12,916	65,777	مخصص انخفاض خسائر التمويل، صافي
13,108	13,108	-	-	-	-	مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع
101,187	-	1,449	1,085	5,436	93,217	استهلاك
1,506,197	14,902	46,732	49,541	284,049	1,110,973	إجمالي مصاريف العمليات
788,423	62,977	26,465	129,697	443,804	125,480	صافي دخل السنة

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك و شركاته التابعة وهي شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية و يشار إليهم مجتمعين بـ " المجموعة " .

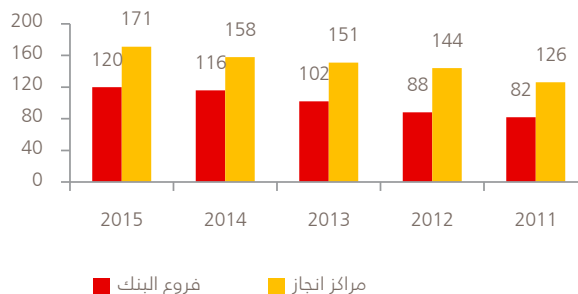
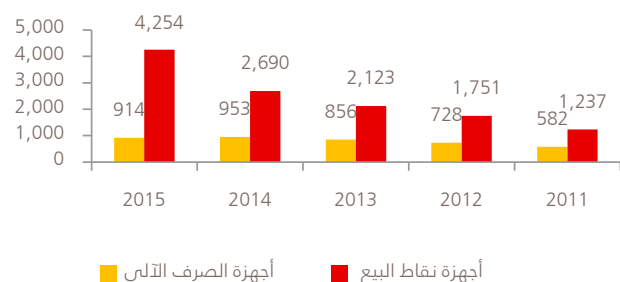
الخط والتوقعات المستقبلية:

اعتمد بنك البلاد سياسة نمو واستراتيجية تهدف إلى كسب المزيد من الحصة السوقية وذلك من خلال خطة استراتيجية للخمس سنوات القادمة. وقد اعتمد البنك في وضع نهج للحوكمة والشفافية على جميع الأنشطة التي تؤدي إلى أداء أفضل وإثراء لتجربة العميل، من خلال العديد من المبادرات التي تعزز العمليات في البنك، آخذة بعين الاعتبار تطورات السوق ومتطلبات الجهات التنظيمية، كما تهدف هذه المبادرات الاستراتيجية لدعم العملاء الحاليين والمستقبليين للبنك وتهدف الاستراتيجية المعتمدة للاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الحالية للوصول إلى النمو الأقصى وزيادة الحصة السوقية ورفع معايير الجودة للخدمات المقدمة بطرح منتجات وخدمات جديدة وتطوير البنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار التوقعات الاقتصادية والتجارية في المملكة العربية السعودية على الرغم من تزايد المنافسة في السوق. كما يتوقع البنك مستقبلاً مواصلة النمو على مستوى جميع القطاعات وتطوير أنشطته في مجال الخدمات البنكية للأفراد والشركات وطرح عدد من المنتجات الجديدة والتي سوف يكون لها الأثر في تحقيق الاهداف وتعزيز قاعدة عملاء البنك. كما يطمح البنك لزيادة توسعه وانتشاره من خلال زيادة عدد من الفروع واجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع الجديدة لتعزيز حصته السوقية خلال العام القادم، ورفع مستوى رضا العملاء. إضافة إلى تحقيق نمواً في الإيرادات وتوسيع وتنويع المحفظة الاستثمارية، وعلى الرغم من التغييرات والتحديات الاقتصادية وعوامل المنافسة الداخلية والخارجية التي حدثت العام

الماضي فإن البنك قد ساند العملاء بأعمالهم وحقق النمو في أعماله وفق أعلى مقاييس وممارسات إدارة المخاطر وسوف يستمر بهذا النهج لما يحقق الأهداف الوطنية العليا ومن خلال مبدأ الشراكة مع العملاء وبناء علاقات استراتيجية طويلة الأجل.

التوسع بالخدمات البنكية:

في العام 2015م، تم افتتاح 4 فروع جديدة لبنك البلاد ليبلغ عدد الفروع العاملة 120 فرعاً في مختلف أنحاء المملكة، كما تم إضافة عدد 13 مراكز للحوالات (إنجاز) ليصل عدد المراكز 171 مركزاً بنهاية عام 2015م. وفي مجال البنكية الإلكترونية بلغ عدد الأجهزة العاملة في نهاية 2015م، عدد 914 جهازاً. كما تم إضافة 1,564 جهازاً لنقاط البيع خلال العام 2015م، ليبلغ عددها 4,254 جهازاً بنهاية عام 2015م.



مقارنات مالية:

(أ) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحدة:

(بملايين الريالات السعودية)

2011	2012	2013	2014	2015	
951	1,537	1,667	2,635	2,949	الاستثمارات، صافي
13,780	18,256	23,415	28,355	34,255	التمويل، صافي
27,727	29,778	36,323	45,230	51,220	إجمالي الأصول
23,038	23,742	29,108	36,724	42,179	ودائع العملاء
24,311	25,407	31,222	39,339	44,778	إجمالي المطلوبات
3,416	4,371	5,101	5,891	6,442	إجمالي حقوق الملكية

(ب)

(ت) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة الدخل الموحدة:

(بملايين الريالات السعودية)

2011	2012	2013	2014	2015	
703	840	947	1,019	1,162	صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
458	645	666	719	779	دخل أتعاب وعمولات، صافي
189	234	245	293	317	مكاسب تحويل عملات أجنبية، صافي
1,374	1,737	1,917	2,097	2,295	إجمالي دخل العمليات
-	-	(5)	-	-	عكس مخصص انخفاض مرابحات بضائع
-	-	-	-	13	مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع
252	275	175	(8)	79	(مخصص) / (عكس مخصص) انخفاض التمويل، صافي
1,044	1,168	1,188	1,233	1,506	إجمالي مصاريف العمليات
-	373	-	-	-	مكاسب غير تشغيلية
330	942	729	864	788	صافي الدخل للسنة

التحليل الجغرافي لإيرادات البنك والشركات التابعة:-

تحليل لإجمالي الإيرادات حسب المناطق (بملايين الريالات السعودية)

الإجمالي	الشرقية	الغربية	الوسطى	إجمالي الإيرادات لعام 2015
2,295	213	346	1,736	

تتحقق معظم إيرادات البنك وشركاته التابعة بشكل رئيسي من نشاطاته داخل المملكة العربية السعودية، ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات أو مؤسسات تابعة تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

المخاطر الحالية والمستقبلية:

يتعرض البنك من خلال أنشطته إلى مخاطر حالية ومستقبلية، وهي جزء أساسي من طبيعة أعمال البنك، وتتم مراقبة وإدارة هذه المخاطر من خلال قطاع إدارة المخاطر بالبنك والمسئولة عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات وأمن المعلومات، و الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، وحوكمة تقنية المعلومات، وقد ورد وصف كامل لهذه المخاطر بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة من 28 إلى 30 باعتبارها مكملاً لتقرير مجلس الإدارة. يتلخص أهمها فيما يلي:

واصل قطاع إدارة المخاطر خلال العام 2015 م، العمل بما يساهم في تحقيق الفعالية لنظام إدارة المخاطر وتحقيق التطبيقات والممارسات السليمة والتأكد من أن أنشطة الأعمال المصرفية للبنك تحقق توازناً ملائماً بين العائد والمخاطر المتوقعة. ويعتمد إطار عمل قطاع إدارة المخاطر على ثلاثة ركائز هي المبادئ السليمة لإدارة المخاطر والهيكل التنظيمي وعمليات قياس ومراقبة المخاطر التي تتفق مع الأنشطة المصرفية لضمان الحفاظ على مستوى مقبول لتلك المخاطر. كما أن وظيفة قطاع إدارة المخاطر مستقلة ومنفصلة عن قطاعات الأعمال بالبنك، وذلك بناءً على تعليمات وإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي وتعليمات لجنة بازل، حيث طور البنك أطر عمل لتحديد وقياس وإدارة المخاطر وحدد وظيفة إدارة المخاطر على أنها إدارة منفصلة عن قطاعات الاعمال، وتشمل عملية إدارة المخاطر المصرفية أنواع مختلفة من المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات ومخاطر السوق. كما يراجع البنك بشكل دوري سياسات ونظم إدارة المخاطر لكي تتواءم مع التغيرات في الأسواق والمنتجات للتوصل إلى أفضل الممارسات المصرفية الدولية.

(أ) **مخاطر الائتمان:** تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يتحملها البنك، حيث أن البنك معرض لمخاطر الائتمان من خلال أنشطته التمويلية والاستثمارية وعمل مخاطر الائتمان ينقسم إلى وحدات متعددة تعمل تحت منظومة واحدة وفقاً للسياسات والإجراءات الائتمانية المعتمدة.

- **قياس درجة المخاطر الائتمانية:** يعمل البنك على قياس درجة مخاطر الائتمان لغرض الوصول إلى أقصى درجة قياس كمية ونوعية لتحديد درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويستخدم بنك البلاد نظام تقييم معد من قبل شركة موديز للمساعدة في التقييم الداخلي لدرجة المخاطر الائتمانية لعملاء الشركات وعملاء المصرفية الخاصة وذلك لقياس احتمالية التعثر، وحجم المبالغ المحتمل تعثرها، والخسائر الناتجة عن التعثر، ويسعى البنك دوماً لتطوير طرق التقييم الداخلي لدرجة المخاطر للعملاء حيث لدى البنك نماذج تقييم من خلال نظام موديز لتقييم عملاء الشركات المتوسطة والصغيرة والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية بخلاف النموذج - لعملاء الشركات وذلك لإعطاء تقييم أكثر دقة وعدالة، كما أن البنك بصدد الانتهاء من إعداد وتطوير قياس درجة مخاطر الائتمان للعملاء الأفراد

- **مخففات وضوابط مخاطر الائتمان:** يقوم البنك بإتباع عدة طرق للتخفيف من درجة المخاطر الائتمانية إلى الحدود المقبولة، ومن أهم الطرق هو عمل دراسات تحليلية للبيانات المستقبلية لقياس إمكانية قيام العميل بسداد الالتزامات، وتتم الموافقة الائتمانية من خلال عدة لجان ائتمانية مكونة من أعضاء تنفيذيين في البنك أو من خلال لجان على مستوى مجلس الإدارة وبما يتناسب مع درجة المخاطر الائتمانية وحجم التسهيلات الائتمانية لكل جهة صلاحية. إضافة إلى ذلك يقوم البنك باستيفاء ضمانات لقاء التسهيلات متى ما دعت الحاجة لذلك ويكون توجه البنك عادة إلى الضمانات الأكثر سيولة والأكثر نظامية وقابلة للتنفيذ. حيث تتنوع أشكال الضمانات القائمة في البنك لقاء التسهيلات الائتمانية على سبيل المثال: الغطاء النقدي، الرهن على بعض الاستثمارات والأصول لصالح البنك أو الرهن / التحفظ على بعض الأصول العقارية التجارية والسكنية، وجود كفالة لقاء التسهيلات سواء كانت كفالة مالية أو شخصية أو كفالة طرف ثالث. علماً بأن منح التمويل الخاص بالأفراد يكون بناء على أساس برامج تمويله تتضمن تحويل راتب العميل للبنك. كما يتم مراعاة العمل على عدم وجود تركيز ائتماني بالمحفظة الائتمانية والتأكد من توافق حجم التعرض الائتماني مع الضوابط المقررة بهذا الشأن سواء للتعرض مع جهة معينة أو قطاع (نشاط) معين.

- **الرقابة والتقارير:** يتم عمل مراجعة ائتمانية شاملة للوضع المالي والائتماني لجميع عملاء الشركات والمصرفية الخاصة الحاصلين على تمويل بشكل سنوي للتأكد من استمرار وضع نشاط العميل واحتياجه التمويل وحسن سير العلاقة الائتمانية بالإضافة للقيام بأعمال مراجعة تتضمن تقارير زيارات متكررة للعملاء على مدار العام. وعملاء الشركات الذين يحملون معدلات مخاطر ائتمانية مرتفعة يتم اعتبارهم وتصنيفهم ضمن قائمة العملاء الذين يحتاجون مراقبة خاصة حيث يتم مراقبة ومتابعة هذا التعرض الائتماني بشكل دقيق وحذر لتخفيف تقليص هذا التعرض الائتماني بشكل سليم وذلك بشكل نصف سنوي، ويتم متابعة محفظة عملاء الأفراد الحاصلين

على تسهيلات ائتمانية لأغراض استهلاكية وبطاقات ائتمان على أساس شامل من خلال تقييم للمعايير المقررة لهذه المحفظة لكل شريحة على حده. يقوم البنك باحتساب مخصصات ائتمانية في سجلات وقوائم البنك المالية وذلك وفقاً للمعايير المالية IFRS الدولية المتعارف عليها للحسابات المحتمل تحقيق خسائر منها عند وجود مؤشرات تدل على وجوب القيام بعمل تلك المخصصات، والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الأصول أو الاستثمارات، كما يقوم البنك بإعداد تقرير شهري شامل لوضع محفظة البنك محتويًا على تحليل للتركيزات الائتمانية وذلك للمراجعة والإشراف من قبل الإدارة العليا بالبنك.

- **مخاطر السوق:** تتعرض معظم أعمال البنوك لمخاطر السوق، وذلك حيث أن التذبذب في الأسعار غالباً ما يؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية ينتج عنها ارباح أو خسائر بالنسبة للبنك، هذا بالإضافة إلى أن التذبذب المفاجئ والمرتفع في الأسعار قد يؤثر على السيولة الموجودة لدى البنك وكذلك قدرة البنك التمويلية. وهناك مخاطر رئيسية من مخاطر السوق يتعرض لها البنك وهي كالتالي:- **مخاطر معدل العائد أو مخاطر معدل الربح:** تعرف مخاطر معدل العائد أو مخاطر معدل الربح بأنها التأثير المحتمل على ربحية البنك نتيجة التغيرات في أسعار العوائد في السوق، وغالباً ما تحدث التغيرات في الأسعار إما بسبب تحركات السوق عموماً، أو بسبب المصدر / اسباب معينة للمقترض. **ومخاطر العملات الأجنبية:** وهو الخطر الناتج عن تأثير التقلبات في أسعار الصرف للعملات على مراكز العملات الموجودة بالبنك. **ومخاطر الاستثمار في الأسهم:** وهي المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الأسهم وبالتالي التأثير على ربحية البنك وحقوق المساهمين. وبشكل عام فإن الهدف من إدارة مخاطر السوق للبنك هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق بهدف زيادة العوائد ضمن حدود السياسات المعتمدة لمخاطر السوق ومستوى المخاطر المقبولة للبنك، وتنقسم مصادر التعرض لمخاطر السوق للبنك إلى: محافظ المتاجرة: وينشأ التعرض لمخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالعملات الأجنبية بسبب تلبية متطلبات البنك وعملائه من العملات الأجنبية. ومحافظ لغير اغراض المتاجرة: وينشأ التعرض لمخاطر السوق في المحافظ لغير اغراض المتاجرة في المقام الاول بسبب عدم مطابقة الموجودات وتواريخ استحقاقها مع تواريخ استحقاق المطلوبات وتأثير التغير في الأسعار مع تنفيذ عمليات إعادة الاستثمار.

(ب) **مخاطر السيولة:** تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بصفة عامة أو بنك معين بصفة خاصة، وتأخذ بعين الاعتبار احتمالية عدم قدرة البنك على تلبية متطلبات التمويل بتكلفة معقولة (مخاطر تمويل السيولة)، أو عدم القدرة على تصفية مراكزه بالسرعة المعقولة مع المحافظة على السعر المناسب (مخاطر سيولة السوق).

- **حوكمة مخاطر السوق ومخاطر السيولة:** تعمل إدارة مخاطر السوق على وضع الحدود والرقابة لمدى الالتزام بها وذلك من خلال تطبيق السياسات والحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن إدارة مخاطر السوق على المستوى الاستراتيجي بموجب السلطة المفوضة لها. كما أنه يتم تعيين حدود المحافظ والمنتجات وأنواع المخاطر استناداً إلى حجم السيولة في السوق والمخاطر الائتمانية المرتبطة بها وتحليل العمليات المنفذة والحد المستخدم من الحدود. تصنف قطاع إدارة مخاطر السوق على أنها إدارة رقابية مستقلة ومسؤولة عن تنفيذ سياسات مخاطر السوق بفاعلية، كما أنها مسؤولة عن تطوير أساليب ومنهجيات إدارة مخاطر السوق في البنك وآليات القياس والافتراضات السلوكية للسيولة والاستثمار، والابلاغ فوراً عن أي تجاوزات للحدود المقررة إلى الإدارة العليا وفق آليات وإجراءات صارمة موافق عليها ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الابلاغ عن التعرض لمخاطر السوق وتجاوزات الحدود بانتظام إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة. عمل البنك على تنوع مصادر التمويل بهدف الحد من التعرض لمخاطر السيولة مما يقلل من درجة التركيز والحفاظ على مستوى مقبول من الاصول القابلة للتسييل، بالإضافة إلى وضع عدد من السياسات والمعايير لإدارة مخاطر السيولة، فضلاً عن توفير خطة طوارئ بما يتماشى مع افضل الممارسات الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة. كما تتم مراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة بشكل دوري وتخضع لموافقة لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة. كما توجد عناصر رقابية إضافية غالباً ما تعمل على المحافظة على مستوى التعرض لمخاطر السوق ضمن مستويات مقبولة الجاهزية في حال وقوع احداث عكسية مثل (اختبارات التحمل وإجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة) حيث يؤدي الحصول على نتائج اختبارات التحمل بشكل دوري إلى تحديد تأثير التغيرات في معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وعوامل المخاطر الأخرى على الربحية وكفاية رأس المال للبنك والسيولة، وترسل نتائج اختبارات التحمل بشكل دوري للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة لتقييم الاثر المالي المحتمل في حالة حدوث احداث استثنائية.

(ج) **مخاطر العمليات:** تُعرف مخاطر العمليات بمخاطر الخسائر التي قد تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو النظم التقنية أو الاحداث الخارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثنى منها المخاطر الاستراتيجية و مخاطر السمعة. فمخاطر العمليات هي

مخاطر ملازمة ومتأصلة في جميع المنتجات والأنشطة والعمليات ونظم البنك التقنية، والتي تنتج عن عوامل داخلية بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق التي تنشأ من عوامل خارجية. أخذاً في الاعتبار ما تقدم، فقد انتهج بنك البلاد استراتيجية تعتمد على المشاركة الفعالة من إدارة البنك العليا في إدارة هذا النوع من المخاطر لما لها من تأثير على مختلف أنشطة البنك، حيث يسعى البنك باستمرار للعمل على الحد من تأثيرات مخاطر العمليات لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وذلك من خلال:

- تحليل وتقييم الاهداف والانشطة الفرعية والعمل على تخفيض التعرض لمخاطر العمليات.
- التعرف على مخاطر العمليات في المنتجات القائمة والجديدة وأنشطة وعمليات ونظم تقنية المعلومات من خلال استخدام أدوات إدارة مخاطر العمليات التالية: حصر الخسائر التشغيلية بهدف التعرف على الفجوات الرقابية التي أدت إلى تلك الخسائر والعمل على وضع الاجراءات التصحيحية للحد من تكرار حدوثها مستقبلا. وتقييم المخاطر الملازمة والمتأصلة في أنشطة البنك المختلفة والعناصر الرقابية الموجودة لمعالجة تلك المخاطر. وجمع مؤشرات المخاطر الرئيسية بهدف متابعة ومراقبة مستوى التعرض لمخاطر العمليات كوسيلة انذار أولي قبل حدوث الخطر.
- المبادرة الاستباقية من إدارة البنك في معالجة مخاطر العمليات.
- التقييم المستقل والمستمر للعناصر الرقابية، والسياسات، والإجراءات وأداء أنشطة البنك.
- الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والمعايير الدولية في إدارة مخاطر العمليات.
- تزويد الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بالتقارير الدورية عن نتائج تقييم المخاطر والخسائر التشغيلية التي تعرض لها البنك والاجراءات التصحيحية لها.

انشطة البنك المصرفية

يمارس البنك النشاطات الرئيسية في المملكة العربية السعودية ويتألف من قطاعات تشغيلية رئيسية هي كالتالي :

نشاط مصرفية الأفراد (التجزئة) يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالإيداعات، تمويل الأفراد، الحوالات وصرف العملات الأجنبية.

نشاط مصرفية الشركات يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والمؤسسات المالية كالودائع و التمويل و الخدمات التجارية للعملاء.

نشاط الخزينة يشمل سوق المال والتجارة وتقديم خدمات الخزينة.

نشاط خدمات الاستثمار والوساطة يشمل خدمات إدارة الاستثمار و أنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل و إدارة وترتيب و تقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

فيما يلي ملخص لأعمال القطاعات والإدارات

قطاع مصرفية الافراد :

انطلاقاً من استراتيجية قطاعات مصرفية الأفراد القائمة والتي تسعى لزيادة الإيرادات وتخفيض المصاريف من خلال طرح منتجات وخدمات جديدة مع التركيز على جودة الخدمة المقدمة و زيادة الحصة السوقية، اطلق البنك في سنة 2015م، عدة منتجات وخدمات منها منتج التمويل التكميلي ومنتج راتب شهر مقدم بدون هامش ربح ومنتج التمويل للأجانب وكذلك إطلاق بطاقة مدى وبطاقة سيقنيتشر مع تقديم خدمة دخول صالات المطارات لحاملي بطاقة البلاد البلاتينية وبطاقة سيقنيتشر ووحدة البيع عبر الهاتف. مع الحفاظ على المنتجات والخدمات التي تقدم حالياً مثل الحسابات والخدمات المصاحبة لها والتمويل (الشخصي، والعقاري، والسيارات) والبطاقات الائتمانية ومسيقة الدفع وإدارة العلاقة مع العملاء وخدمات الصراف الآلي ونقاط البيع وصناديق الأمانات و خدمة البلاد معك وخدمة صرف العملات وتقديم الضمانات وخدمة الهاتف المصرفي وسداد الخدمات والإيداع والسحب والمصرفية البنكية الخاصة وصرف العملات والحوالات الداخلية والخارجية. وبعون الله في سنة 2015م، تم افتتاح 4 فروع جديدة واستقطاب 150 جهة لتمويل منسوبها كما نمت المبيعات بنسبة 32% مقارنة بعام 2014م، ونمت الرسوم المحصلة 57% مقارنة بالعام 2014م، كما تم تركيب 1,564 جهازاً نقاط بيع وتم فتح 176 حساب حكومي وخيري. وسيواصل قطاع الافراد في العام 2016م، في استهداف شرائح عملاء جديدة و تنمية العوائد بطرح منتجات جديدة تلبى رغبات عملاءه كما يهدف إلى التوسع في استحداث اساليب متطورة و حديث في جذب و استقطاب عملاءه و تلبية تطلعاتهم الحالية و المستقبلية.

قطاع مصرفية الشركات:

أستمر قطاع مصرفية الشركات بنهجه الاستراتيجي في تقديم الحلول المصرفية لقطاعات الشركات المؤسسات وقطاعات الأعمال في اقتصاد البلاد من خلال باقات واسعة من الخدمات لتشمل عمليات التمويل وعمليات تمويل التجارة والاستيراد وكذلك تقديم منتجات خدمات إدارة النقد والخدمات الإلكترونية وقد حقق البنك نمواً في حجم محفظته التمويلية لهذه الشريحة لعام 2015م، مقارنة للعام السابق بنسبة (19.4%) كما أن إجمالي الإيرادات قد حققت أيضاً نمواً بنسبة (10.3%) لنفس الفترة. وفي نفس السياق فإن البنك قد توسع أيضاً في حجم وعدد العملاء ونجح في استقطاب عدد كبير من المؤسسات والشركات في قطاعات الأعمال المختلفة. وقد جاء ذلك تنفيذاً لخطط البنك التوسعية في تغطية عدد من مدن المملكة العربية السعودية من خلال مدراء علاقة متخصصين ومدربين لاستقطاب وإدارة هذا النوع من العملاء. سوف يستمر هذا النهج بإذن الله تعالى لاستقطاب وتنمية قطاع الأعمال بالبلاد مع التركيز على الشرائح المتوسطة والصغيرة والتي سوف يكون لها أثر مباشر في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وخلق فرص العمل وتعزيز قاعدة البنك من العملاء مع عدم إغفال المشاريع الكبرى والتي سوف يعمل البنك على المشاركة فيها كممول ومقدم للخدمات المصرفية وفق فلسفة معينة تجعلنا ننظر لعملائنا كشركاء بالنجاح وأنا نعمل سوياً لتحقيق هدفنا المشترك للوصول للأهداف المنشودة من خلال معايير استقطاب محددة و واضحة تراعي التوازن في جانب المخاطر التي نعمل لجعلها في حدودها الدنيا.

بالإضافة لباقية الخدمات التي يقدمها البنك فقد نجح البنك ولله الحمد في أتمتة خدمات تمويل التجارة من خلال بوابة "تجارة البلاد" والتي أتاحت لعملاء البنك تنفيذ ومتابعة احتياجاتهم في هذا المجال من خلال أدوات تقنية حديثة آمنة وسريعة وفعالة وإضافة المزيد من المميزات التقنية التي تيسر على العملاء في مجال خدمات الرواتب لمنسوبي الجهات ومنها خدمات تحويل الرواتب إلكترونياً المتوافقة من نظام حماية الأجور. كما أن العام 2016م، سيكون حافل بإذن الله بالعديد من المبادرات التي سوف تقدم المزيد من الحلول التقنية للعملاء وكذلك أتمتة الإجراءات الداخلية للقطاع بما يحقق أفضل درجات وممارسات إدارة المخاطر بشكل فعال وبما يضمن مراقبة الأداء ويسرع بتنفيذ والاستجابة لطلبات العملاء والعمل بيئة خالية من الورق. على الرغم من التغييرات والتحديات الاقتصادية وعوامل المنافسة الداخلية والخارجية التي حدثت العام الماضي، فإن البنك قد ساند العملاء بأعمالهم وحقق النمو في أعماله وفق أعلى مقاييس وممارسات إدارة المخاطر وسوف يستمر بهذا النهج لما يحقق الأهداف الوطنية العليا ومن خلال مبدأ الشراكة مع العملاء وبناء علاقات استراتيجية طويلة الأجل.

أخيراً فقد عمل قطاع مصرفية الشركات على تطوير العنصر البشري من خلال العديد من الدورات التدريبية للموظفين الحاليين وكذلك من خلال برامج الجامعيين حديثي التخرج والتي تهدف لصناعة مدراء المستقبل وكما خطط البنك منذ عدة سنوات فإن الكوادر الوطنية الشابة التي تم الاستثمار فيها بالماضي قد بدأت الآن تتبوأ مناصب في مستويات الإدارة الإشرافية بالترقي لمواقع في الإدارة الوسطى ومن ثم ليكونوا من قيادات البنك مستقبلاً بإذن الله تعالى.

قطاع الخزينة:

تمحورت استراتيجية الخزينة في بنك البلاد لعام 2015م، حول تحديد مجالات الاستثمار طويل الأجل والعمل على زيادة وتنوع مصادر الدخل، بالإضافة إلى زيادة الحصة السوقية ورفع مستوى خدمة العملاء إضافة إلى إدارة المخاطر، حيث استطاع القطاع خلال العام أن يوسع المحفظة الاستثمارية وأن يزيد من عدد العملاء الذي سيوفر مصادر مستدامة للدخل في الأعوام القادمة. ولعل من أهم الجوانب الاستراتيجية والتشغيلية التي تم العمل عليها خلال عام 2015م، ما يلي:

تعزيز نشاطات سوق رأس المال: عملت الخزينة في الفترة الماضية على بناء محفظة للصكوك والصناديق الاستثمارية، حيث تم الاستثمار في عقود مرابحة استراتيجية طويلة الأجل، في الوقت الذي تمت فيه المباشرة بالاستثمار في صكوك محلية (ذات عائد ثابت). في حين تركز اهتمام فريق الخزينة على تقديم منتجات جديدة في أسواق رأس المال وزيادة حجم المحفظة الاستثمارية القائمة.

زيادة نشاطات النقد: شهد البنك نمواً ملحوظاً في تعاملات النقد بالجملة. حيث أضحت عائدات النقد مصدراً رئيسياً لعائدات الخزينة في الفترة الأخيرة إضافة إلى أنها تشكل مصدر دخل مستدام للسنوات القادمة.

قسم المبيعات: بدأ فريق عمل مبيعات الخزينة بتقديم خدماته إلى الشركات المحلية الكبرى بشكل مباشر، ما نتج عنه زيادة في قاعدة عملاء الخزينة.

تكوين الأسواق وصناعتها: دخلت وحدات المتاجرة بين المصارف في نشاطات مختلفة لصناعة الأسواق بهدف زيادة الدخل. كما وسعت وحدات المتاجرة وجودها في المنطقة وخارجها.

تهدف الخزينة في بنك البلاد خلال عام 2016م، إلى تعزيز علاقات الشراكة مع العملاء وتقديم المزيد من المنتجات الجديدة، بالإضافة إلى البحث عن مجالات جديدة تحقق نمواً في العوائد، و توسيع وتنويع مصادر الدخل لقطاع الخزينة.

قطاع إنجاز

شهد قطاع إنجاز خلال عام 2015م، نسبة نمو جيدة، حيث حقق نمواً ملحوظاً خلال العام 2015م، ليصبح احد اهم مقدمي خدمة التحويلات المالية وبيع وشراء العملات الاجنبية على مستوى المملكة. وتأتي ثقة عملاء إنجاز انعكاساً لما يشهده القطاع من التطوير المستمر لقنوات التحويل، وتطوير الانظمة لتتواءم مع التطور التكنولوجي العالمي، بالإضافة إلى توسيع شبكته الداخلية حيث بلغت مراكزه 171 مركزاً بنهاية عام 2015م، تعد الأكثر انتشاراً حول المملكة مما يساهم بشكل كبير في تحقيق احد اهدافنا الاستراتيجية وهو أن يكون انجاز اقرب لعملائه من أي وقت مضى، وكذلك شبكة مراسليه من خلال التعاقد مع كبرى البنوك في كافة انحاء العالم، و التواصل الدائم مع الشركاء الحاليين لوضع استراتيجيات تهدف إلى رفع معايير الجودة للخدمات المقدمة و يعد توقيع انجاز اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة ترانس فاست العالمية هو احد اهم الانجازات للسنة الماضية، لتمكين عملاء من إرسال الأموال بشكل آمن وسريع إلى أماكن مختلفة في أنحاء العالم. كما تم أيضاً طرح منتجات وخدمات جديدة خلال العام بهدف تطوير منتجاته وخدماته الحالية وتجاوز توقعات عملائه.

قطاع إدارة المخاطر

يتكون قطاع إدارة المخاطر في بنك البلاد من قطاع المخاطر وقطاع مخاطر الائتمان وقطاع حوكمة تقنية المعلومات وإدارة أمن المعلومات ووحدة تطبيقات بازل. حيث استمر قطاع إدارة المخاطر في تحديث وتطوير سياسات إدارة المخاطر بالبنك للعمل ضمن حدود مخاطر مقبولة ومعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك كما أولت إدارة المخاطر بالبنك أهمية قصوى لتطبيق مستجدات تعليمات لجنة بازل ووضع الخطط اللازمة للانتهاء من تنفيذها ضمن الفترة الزمنية المحددة من قبل الجهات الإشرافية والتنظيمية.

من جهة أخرى واصل البنك العمل على تنفيذ التقييم الذاتي لمستوى المخاطر وذلك بزيادة نطاق تنفيذ التقييم الذاتي للمخاطر ليشمل مرحلة اضافية من تقييم مخاطر تنفيذ عمليات المنتجات والخدمات، كما واصل قطاع إدارة المخاطر خلال العام 2015م، العمل مع شركة موديز في تنفيذ أنظمة قياس وإدارة المخاطر سعياً للانتهاء من المرحلة الأولى خلال العام 2016م. وقد أولى البنك عناية عالية لتطوير آليات قياس كفاية رأس المال الداخلي للبنك وتقديم المقترحات للجهات الإشرافية خلال عام 2015م، لجميع أنواع المخاطر ضمن نطاق كفاية رأس المال الداخلي للبنك.

قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية

يعتبر دور قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية من أهم عوامل النجاح ودفعة عجلة النمو في البنك لما يقدمه من نصح ومشورة ومراقبة تساهم في تجنب البنك أضرار مخاطر السمعة والعقوبات المالية سواء كانت داخلية أو خارجية. كما يلعب قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية دوراً أساسياً في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال المصرفي فيما يقدمه من أدوار تقوم بحماية البنك من تلك العمليات المشبوهة.

تماشياً مع الخطة الاستراتيجية لعام 2015م، فقد حرص قطاع الالتزام على تطوير أدواته وصقل إمكانياته من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وتنفيذ الاستراتيجية المستقبلية التي تساهم في القضاء على جميع العمليات غير الشرعية و التأكد من التزام البنك بجميع أنظمة وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي. كما قام قطاع الالتزام بتطبيق تحديث قوائم الحظر بطريقة آلية و رفع كفاءة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطرق جديدة تتوافق مع متطلبات الجهات التشريعية. وأخيراً، شارك القطاع في تدريب وتوعية موظفي البنك بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و مكافحة الاحتيال.

قطاع المراجعة الداخلية

قام قطاع المراجعة الداخلية خلال العام 2015م، بتنفيذ أكثر من 204 مشروع مراجعة داخلية تغطي مختلف عمليات وأنشطة البنك بزيادة نسبتها 35% عن العام 2014م. تم التخطيط لهذه المشاريع بناءً على دراسة متكاملة وتقييم شامل للمخاطر قام بها قطاع المراجعة الداخلية بالتعاون مع إحدى الشركات الاستشارية كجزء من اجراءات إعداد خطة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر للعام 2015م، والتي قامت لجنة المراجعة باعتمادها مطلع العام. بالإضافة إلى مشاريع المراجعة المخططة، قام القطاع بعدد من مشاريع المراجعة الخاصة لتغطية عدد من المخاطر الناشئة خلال العام ولمتابعة وتأكيد بعض المعالجات التي قامت بها الإدارة وذلك لإعطاء مستوى اعلى من التأكد عن اكمال متطلبات المعالجة السليمة للضوابط الرقابية الداخلية ذات العلاقة.

من ناحية أخرى، ومواصلة لتنفيذ استراتيجية قطاع المراجعة الداخلية المعتمدة من لجنة المراجعة والتي تركز على أربعة محاور رئيسية وهي: عمليات المراجعة الداخلية و الكوادر البشرية و التقنية والتواصل، أكمل القطاع التفعيل الشامل للنظام الآلي لإدارة أعمال المراجعة الداخلية لرفع فعالية وكفاءة أعمال المراجعة في مختلف مراحلها بدءاً من عملية التخطيط السنوي المرتكز على المخاطر وصولاً إلى متابعة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية الصادرة اليأ، هذا بالإضافة إلى استخدام اعمق و ممنهج لنظم تحليل وتصوير البيانات الآلية وذلك لغرض تمكين المراجعة المستمرة والمتابعة للمخاطر الرئيسية المتعلقة بمعاملات وأنشطة البنك ذات المخاطر العالية. وكانعكاس لاستراتيجية القطاع وإيمانه بالأهمية الاستراتيجية للتنمية المتواصلة للعنصر البشري، نجح القطاع باستقطاب عدد من الكفاءات من حملة الزمالات المهنية مثل SOCPA , CPA ، للانضمام لفريق المراجعة الداخلية بالإضافة لإتمام موظفي المراجعة الداخلية مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية المهنية وأنشطة التطوير الموجهة لرفع الكفاءة. من ناحية أخرى، وكجزء من التزام القطاع بتقييم وتأكيد جودة أعماله وتمكين القطاع من التطوير المستمر لأنشطته، فقد قام القطاع عن طريق الاستعانة بإحدى الشركات الاستشارية الدولية المتخصصة بإجراء تقييم خارجي مستقل لجودة أعمال المراجعة الداخلية وفقاً للمعايير المهنية الدولية المعتمدة للمراجعين الداخليين وجاءت نتائجه بـ «مطابق بشكل عام Generally Conforms» لمعايير المراجعة الداخلية الدولية وتعتبر هذه النتيجة هي أعلى نتيجة في مقياس التقييم الخارجي للمراجعة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك مؤخراً بالتعاون مع الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين برعاية الملتقى الرابع للمراجعة الداخلية لعام 2015م، وذلك إيماناً منه بأهمية المراجعة الداخلية في دعم أعمال المنشآت ودعماً لمهنة المراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية .

قطاع الشرعية

انطلاقاً من سياسة بنك البلاد والتي نصت على التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية، ولتحقيق هذا الغرض اختارت الجمعية العامة للبنك أعضاء الهيئة الشرعية ووافقت على لائحته التي تنص على استقلالها عن البنك، وأبرز ما جاء في هذه اللائحة ما يأتي:

1. لا يطبق البنك أي منتج أو عقد أو اتفاقية إلا بعد موافقة الهيئة الشرعية.
 2. قرارات الهيئة الشرعية ملزمة للبنك بجميع إداراته وشركاته التابعة.
 3. تشارك الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في عملية تطوير المنتجات بما يتفق مع الأحكام الشرعية.
 4. تسهم الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية .
- تتكون **الهيئة الشرعية** من ستة أعضاء من أهل العلم والاختصاص المتمكنين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد، وهم:

1	معالي الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع	(رئيساً للهيئة)
2	معالي الشيخ أ. د. عبدالله بن محمد المطلق	(نائباً)
3	فضيلة الشيخ أ. د. عبد الله بن موسى العمار	(عضواً)
4	فضيلة الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي	(عضواً)
5	فضيلة الشيخ أ. د. عبد العزيز بن فوزان الفوزان	(عضواً)
6	فضيلة الشيخ أ. د. يوسف بن عبدالله الشيبلي	(عضواً)

وينبثق من الهيئة الشرعية لجنة تحضيرية تتكون من أصحاب الفضيلة الأعضاء الأربعة الأخيرين، وتمارس اللجنة التحضيرية الصلاحيات الممنوحة لها من الهيئة الشرعية، ولها مهام عدة من أبرزها: دراسة الموضوعات الواردة من البنك تمهيداً لعرضها على الهيئة الشرعية لبيت فيها. ودراسة الاستفسارات الشرعية الواردة من موظفي البنك وعملائه والتوجيه بشأنها. ودراسة الأفكار المبدئية للمنتجات والتوجيه بشأنها. وقد عقد في عام 2015م، خمسة (5) اجتماعات للهيئة الشرعية، و خمسة عشر (15) اجتماعاً للجنة التحضيرية، قام خلالها قطاع الشرعية بمعالجة قرابة (1300) موضوع، ورصد (36) ملحوظة رقابية.

يتكون هيكل قطاع الشرعية من إدارة الدراسات والبحوث الشرعية، وإدارة الرقابة الشرعية، ووحدة الدعم والتنسيق. حيث تقوم إدارة الدراسات والبحوث الشرعية بتحضير الموضوعات الواردة للهيئة الشرعية، وإعداد البحوث والدراسات اللازمة لذلك والمشاركة في تطوير المنتجات البنكية الإسلامية و اجازتها، وتعد إدارة الدراسات والبحوث الشرعية حلقة الوصل بين الهيئة الشرعية وإدارات البنك، كما تساهم بشكل فعال بنشر الوعي

بالمصرفية الإسلامية في البنك. بينما تعمل إدارة الرقابة الشرعية على التحقق من التزام البنك بقرارات الهيئة الشرعية من خلال تنفيذ زيارات رقابية ميدانية للتدقيق على جميع أعمال البنك بشكل دوري.

تعتمد الرقابة في التدقيق بأخذ عينات من وثائق المنتجات ونتائج أعمال الإدارات، بما يعطيها درجة معقولة من القناعة بالالتزام بالبنك بقرارات الهيئة الشرعية وضوابطها، كما تقوم إدارة الرقابة الشرعية بالرد على استفسارات العملاء، وإيضاح الطريقة الشرعية التي تنفذ بها منتجات البنك، وكذلك تقوم إدارة الرقابة بحل شكاوى العملاء التي تصلها، والتواصل مع إدارات البنك لتحقيق ذلك. وتقوم وحدة الدعم والتنسيق بترتيب وتنسيق اجتماعات الهيئة الشرعية وخدمة نتائجها ودعمها، ومتابعة وتنفيذ المشروعات والأعمال التي تساهم في نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية داخل البنك وخارجه كمشروع الطباعة ومشروع التدريب الشرعي. وبفضل من الله تمكن قطاع الشرعية من تحقيق عدة منجزات في اهتمامات ومجالات متنوعة كان أبرزها ما يأتي:

1. مشروع أتمته عمل الرقابة الشرعية: فقد انتهى بفضل الله العمل على تطوير نظام الرقابة الشرعية لتصبح آلية العمل بالكامل في نظام واحد يسمى "راصد"، والذي يسهل متابعة الخطة الرقابية ومهام التدقيق على أعمال البنك المختلفة ومتابعة الملحوظات الرقابية بشكل دقيق وإصدار التقارير الرقابية بسهولة.
2. مشروع رفع الوعي بالمصرفية الإسلامية: فانطلاقاً من سياسة الهيئة الشرعية التي نصت على المساهمة برفع الوعي بالمصرفية الإسلامية فقد تبني قطاع الشرعية عدة مشروعات تنصب في هذا المجال والتي ما زال بعضها مستمراً منذ عدة سنوات بفضل من الله، وبعضها انطلق في هذا العام:

 - برنامج رفع الوعي بالمصرفية الإسلامية لموظفي البنك: يستهدف هذا البرنامج موظفي البنك وذلك لنشر المعرفة والوعي بالمصرفية الإسلامية ويتناول التعريف بالمصطلحات الشرعية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية، ومعرفة صيغ المنتجات الأساسية المعمول بها، وقد أنطلق البرنامج في الربع الرابع من العام 2015م، ودرب خلاله قطاع الشرعية قرابة (200) موظف. ويستمر هذا البرنامج لتدريب كافة موظفي البنك الحاليين.
 - مشروع طباعة الرسائل العلمية والرعايات: بفضل الله فقد استمر قطاع الشرعية منذ تأسيسه بطباعة الرسائل العلمية والتي تهدف لنشر وتعميق المعرفة الشرعية في الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات المالية، والمصرفية الإسلامية بشكل أخص، وقد أصدر القطاع حتى الآن (17) إصداراً ما بين رسالة علمية ورعايات كان آخرها صدوراً العام الماضي :
 - الدليل الشرعي للتمويل العقاري " باللغة الإنجليزية.
 - زكاة الديون المعاصرة.
 - رعاية كتاب "دراسات المعايير الشرعية" ضمن اتفاقية تفاهم وتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
 - رعاية موسوعة مجلة المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابط العالم الإسلامي، وتحتوي على (28) عددًا من مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، ودورات المجمع الفقهي التابع للرابطة وبالبالغ عددها (21) دورة.
 - مشروع فيديوهات مسائل كتاب "الدليل الشرعي للتمويل العقاري": حرص القطاع على تقديم مادة علمية وتوعوية مبسطة لعملاء البنك، وعلى ذلك أنتج فيديوهات تعليمية وتوعوية مستخلصة من كتاب مسائل الدليل الشرعي للتمويل العقاري في (55) عرضاً مرئياً مختصراً لشرح هذه المسائل والتي تعنى ببيان الأحكام الشرعية لعدد من مسائل التمويل العقاري بالمرابحة والإجارة التمويلية.

قطاع تقنية المعلومات :

يعتمد قطاع تقنية المعلومات على تطوير ودعم الأنظمة التلية المقدمة لعملاء البنك والموظفين لإتمام العمليات اليومية بشكل فعال وآمن. وتتمحور استراتيجية القطاع على المحافظة على أعلى مستوى من جودة الخدمات المقدمة المبنية على أسس معتمدة وعالمية و ذلك من خلال تركيز القطاع على التطبيقات ذات المردود المالي للبنك ورفع مستوى التقنية تبعاً لاحتياجات العمل ليكون القطاع ذا مردود مالي للبنك. فقد قام القطاع بالتركيز على تطبيقات الأجهزة الذكية مواكبةً للتقنية واستجابةً لمتطلبات العملاء. اعتمد القطاع عمل التطبيقات والأنظمة من مكانين مختلفين في آن واحد إضافةً إلى ضبط وتحسين قاعدة البيانات والأنظمة والتطبيقات التشغيلية مما مكن البنك من المحافظة على أعلى مستويات الامتياز الخدمية وتوحيد معايير عروض الخدمة و ذلك من منطلق الحفاظ على استمرارية العمل ولتحقيق توفر الخدمات التقنية للعملاء.

ودعم قطاع الأعمال وتحسين نظام مصرفية الافراد لتتكامل مع برنامج ولاء العميل من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لعلاقات العملاء وتطوير أداء القنوات التي يتعامل بها العميل. بالإضافة إلى ترقية الانظمة ومنها نظام خدمة العملاء لتشمل دعم الفروع والمبيعات والادارات الرائدة. وحصل قطاع تقنية المعلومات في بنك البلاد على العديد من الجوائز في مجال التطوير والمنافسة والابتكار ومنها (الرائد في تطوير إدارة الخدمات الالكترونية).

يقدم قطاع تقنية المعلومات مجموعة الخدمات المعتمدة على الانظمة الالكترونية (تطبيق " معك " , البلاد نت, النظام الاساسي للبنك, نظام التسويات والمدفوعات, إدارة الصرافات الآلية). كما تم إضافة خدمات انجاز على البلاد نت ومنها تعريف مستفيد جديد وإضافة خدمات جديدة على البلاد معك (خدمات وزارة الداخلية). وايضاً جاري العمل على تطوير خدمات ومنتجات جديدة ممكن الوصول لخدمات البنك من أي مكان BANY وخطة تحويل النظام الاساسي من قنوات طرفية تقليدية قديمة إلى قنوات تصفح ذات امكانية تطويرية حديثة (From Desktop to Browser) وتوفير خدمات جديدة للمدفوعات عن طريق سداد (SADAD Biller, SADAD OLP).

قطاع حوكمة تقنية المعلومات:

تتلخص الانشطة التي يقوم بها قطاع حوكمة تقنية المعلومات بتحليل الاسباب الجذرية المتعلقة ببلاغات اعطال تقنية المعلومات وبلاغات أمن المعلومات وبلاغات مخاطر العمليات ليتم استخدامها في عملية التحليل و السيطرة على المخاطر لخفضها إلى مستويات مقبولة وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها، بالإضافة إلى دوره الاساسي في الموائمة بين استراتيجية تقنية المعلومات و توجهات قطاعات الاعمال في البنك و دوره في حوكمة استثمارات البنك في مجال تقنية المعلومات و ذلك من خلال التقارير الدورية التي تصدر عن القطاع و المتمثلة بتقرير شامل إلى لجنة الإدارة بخصوص مشاريع تقنية المعلومات، وتقرير شهري لأداء قطاع تقنية المعلومات للمدير التنفيذي للمخاطر يشرح فيه كافة التطورات في القطاع بالإضافة إلى المشاكل التي يواجهها، بالإضافة إلى تقرير عن اختبار التعافي من الكوارث التقنية و جدول الاختبار السنوي لأنظمة البنك في مركز البيانات الاحتياطي.

تهدف استراتيجية قطاع حوكمة تقنية المعلومات إلى الموائمة بين قطاعات الاعمال واستراتيجية تقنية المعلومات لضمان الاستفادة المثلى من الاستثمارات في مجال التقنية وخفض القيمة الاجمالية للتكاليف بالإضافة إلى مراقبة عمليات تقنية المعلومات لضمان جودة الاداء وتطوير اليات تحديد المخاطر المتعلقة بالتقنية من خلال وضع ضوابط واجراءات للسيطرة على المشاريع. تحقيق الانسجام بين استراتيجية تكنولوجيا المعلومات واستراتيجية الاعمال، و ذلك من خلال تطبيق افضل المعايير والممارسات لتحقيق المنافع من تقنية المعلومات، وقياس أدائها ورفع التوصيات لتحسين جودة خدماتها. ايضاً إدارة المخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات وإجراء تقييم لها من حيث أثارها على البنك واحتمالية حدوثها بهدف تقليل الخسائر والحد من أثارها حين وقوعها. بالإضافة لذلك فان حوكمة تقنية المعلومات تهدف إلى ايجاد افضل الحلول التقنية والتي تلائم اعمال البنك الحالية والمستقبلية وتحسين إدارة استثمارات البنك في تقنية المعلومات من خلال تجنب النفقات الغير ضرورية التي يتم صرفها على تقنية المعلومات او الاعمال التي يتم أدائها بطريقة تقليدية مكلفة. يسعى قطاع حوكمة تقنية المعلومات إلى الوصول إلى الحوكمة الفعالة لاستثمارات البنك في مجال تقنية المعلومات لتحقيق المنفعة المثلى من التكنولوجيا وزيادة الشفافية بخصوص الاستثمارات التي تنفق في تقنية المعلومات وتقييمها ومعرفة العائد الاستثماري مقارنة بالمبالغ التي استثمرت. بالإضافة إلى المواءمة الاستراتيجية والربط بين قطاع الأعمال وخطط تقنية المعلومات، وذلك يتضمن جميع عمليات ومشاريع تقنية المعلومات مع قطاعات الاعمال.

قطاع الموارد البشرية:

قدم قطاع الموارد البشرية خدمات الدعم للموظفين وقطاعات البنك الأخرى من خلال أربع إدارات رئيسية الأولى : إدارة تخطيط القوى العاملة والتوظيف و التي تضم وحدات المتعاقدين، والتوظيف، وتخطيط القوى العاملة و إدارة علاقات الموظفين والتي تتكون من وحدات الرواتب، وخدمات الموظفين، والعلاقات الحكومية و إدارة الأداء والتعويضات والتي تنطوي تحت مظلتها وحدتي التعويضات والمزايا، ووحدة إدارة الأداء و إدارة الكفاءات والتي تعنى بتطوير مهارات الموظفين من خلال البرامج التدريبية القصيرة ، وبرامج التطوير المهني ، والمسارات الوظيفية، وبرامج التعاقب الوظيفي، والتي تعد من قبل وحدتي التدريب، وتطوير الكفاءات. كما أن هناك وحدة رعاية الموظفين ترتبط مباشرة بمدير عام القطاع، والتي تعكس توجه البنك المستمر نحو منح الموظفين الاهتمام الذي يستحقونه، وتمثل المهام الرئيسية لهذه الوحدة في معالجة تطلعات الموظفين، وإجراء استبيانات رضا الموظفين، وسياسات الموارد البشرية، ونظام إدارة الموارد البشرية، بالإضافة إلى العمل على تقديم كل ما يساهم في تحسين مستوى بيئة العمل من خلال البرامج الموجهة للموظفين. حيث نظمت الوحدة بعض البرامج لهذا العام 2015م، مثل برنامج نجوم البلاد، وأبطال البلاد لكرة القدم، والسفير الصغير،

بالإضافة إلى إقامة الملتقيات الرمضانية للسفراء والسفيرات في مختلف مناطق المملكة، والحرص على تقديم عروض وخصومات خاصة للموظفين وذويهم.

كان العام 2015م، مميزاً لقطاع الموارد البشرية بالبنك، حيث نفذ القطاع مجموعة من المشاريع المتعلقة بالاستراتيجية الجديدة للبنك، منها مشروع تقييم أعداد الموظفين، ومشروع الوصف الوظيفي، بالإضافة إلى تحديث آليات العمل حيث استكمل قطاع الموارد البشرية مشروع الهيكل التنظيمي الجديد للبنك ونجح بفضل الله في استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة للإدارات المختلفة، ولا يزال القطاع يعمل على العديد من المشاريع المستقبلية. ولعل تطوير القطاع دون أن يتأثر مستوى الأداء كان من أهم التحديات خلال العام الماضي، خصوصاً وأن التطوير يتعلق بالأسس الاستراتيجية للقطاع والبنك على حد سواء. وما يزال القطاع يبذل الجهود ليحقق تطلعات كافة القطاعات في مجال تطوير الموظفين حيث ساهم القطاع في تدريب وامتحان 1200 من موظفي قطاع التجزئة للحصول على شهادات مهنية معتمدة من قبل مؤسسة النقد. كذلك تعمل إدارة الكفاءات على تنظيم برامج تدريبية جديدة حيث في عام 2015م، تم تدريب أكثر من 2,954 موظف على حسب احتياجاتهم الوظيفية بما يعادل 70,704 ساعة تدريبية، بالإضافة إلى أنه تم تنفيذ برنامج مستقبل البلاد لعام 2015م، وبعد اعتماد سلم الرواتب الجديد في ديسمبر العام 2013م، وضع القطاع آلية متكاملة لتطبيقه اعتمدها مجلس إدارة البنك، حيث في عام 2015م، تم الانتهاء من تنفيذها حسب الخطة المعتمدة. كما انتهى القطاع من تصميم نظام وآلية جديدة لتقييم أداء الموظفين لعام 2015م. تتضمن إنجازات القطاع أيضاً مراجعة وتحديث كافة سياسات الموارد البشرية لضمان شمولها على كافة الجوانب التي تساعد على تسهيل إجراءات العمل وتوضيح حقوق الموظفين وواجباتهم. كما قامت إدارة علاقات الموظفين باعتماد العديد من الخدمات الذاتية الجديدة في نظام الموارد البشرية الخاص بالبنك لتحسين وتطوير بعض الإجراءات.

أخيراً تتمثل تطلعات قطاع الموارد البشرية في استكمال الخطط التطويرية التي تخدم استراتيجية البنك وتوفير الدعم لسفراء وسفيرات البلاد مما يساهم في خدمة عملاءه ومساهميته من خلال توفير الكوادر البشرية، وأتمتة آليات العمل وتلبية جميع المتطلبات التنظيمية.

قطاع العمليات:

يعتبر قطاع العمليات قطاعاً خدمياً يوفر لمختلف قطاعات البنك الدعم المباشر لتقديم الخدمات لعملاء البنك على مختلف شرائحهم حيث يقوم قطاع العمليات بإدارة عمليات تمويل التجارة وتمويل الأفراد والمدفوعات على جميع قنوات البنك والنقد والمقاصة والخزينة وأعمال الدعم الأخرى كتدقيق ملفات الحسابات وفهرسة الوثائق تمهيداً لأرشفتها وغيرها من أعمال الدعم الأخرى التي تهيئ فروع البلاد ومراكز إنجاز لتطبيق معايير عالية من الأداء والفعالية.

حقق قطاع العمليات العديد من الإنجازات الهامة خلال عام 2015م، ومنها استحداث ثلاث وحدات نقد جديدة في مدن جيزان والهفوف وتبوك، كما تم استحداث آلية لتمكين البنك من دفع أرباح المساهمين في الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية حيث نفذ بنجاح مشروع دفع أرباح مساهمي بنك البلاد للعام 2014م. كما تم تطوير جذري لنظام شبكات المقاصة والذي حول الكثير من خطوات العمل في العمليات إلى طابع آلي وهو ما ساهم في تحسين تجربة العميل وتطوير التقارير وإجراءات الرقابة والمتابعة. كما كان لقطاع العمليات دور أساسي في حصول البنك على جائزة أفضل عمليات مصرفية من بنك جي بي مورغان حيث وصلت نسبة الحوالات التي تنفذ مباشرة بدون تدخل بشري وبجودة متميزة إلى 97%.

قطاع الخدمات الإدارية والممتلكات

يخدم هذا القطاع البنك بمختلف اتجاهاته من حيث دعم الأعمال. تندرج تحت هذا القطاع ستة إدارات رئيسية هي الإدارة الهندسية و مهمتها تصميم المواقع الخاصة بالبنك والاشراف على تنفيذها وتسليمها بشكل نهائي. ولها دور استشاري لمختلف قطاعات البنك فيما يتعلق بالتصاميم والمساحات. إدارة تركيب الصراف الآلي: وهي تعمل على البحث عن مواقع لتركيب الصراف الآلي وعمل الدراسات اللازمة لمعرفة أهلية المواقع من حيث ربحيتها وتقدم توصياتها في هذا المجال، ثم تقوم بتصميم وتركيب الصرافات وأيضاً تعمل على إدارة العقود الخاصة بها. وإدارة العقود والمشتريات تتولى مسؤولية إصدار العقود وإدارتها لصالح مختلف قطاعات البنك، وتشمل الممتلكات والخدمات والاستشارات ودعم الأعمال وجميع العقود وتتم صياغتها وإدارتها بالتعاون مع القطاعات المعنية. وإدارة الأمن والسلامة وهي مسؤولة عن كل ما يخص سلامة و أمن المنشآت والعاملين في البنك، وكذلك أمن وسلامة عمليات البنك بشكل عام، بما في ذلك إنشاء أنظمة الإنذار وتشغيلها، وتأمين نقل النقود وتخزينها في الفروع وأجهزة الصراف الآلي. حيث تعتمد إدارة الأمن والسلامة أفضل التقنيات الخاصة بالحراسة والمراقبة، بما في ذلك إحدى أحدث غرف العمليات التي تمكن المختصين من مراقبة كافة فروع البنك ومرافقه على مدار الساعة، والتحكم بأنظمة الإنذار. وإدارة الخدمات المساندة حيث ينتشر فريق هذه الإدارة في مختلف مناطق المملكة. وتكون الإدارة مسؤولة عن كافة خدمات البريد والأرشفة وإدارة

المنشآت والصيانة والتنظيف، و خدمات الضيافة، وذلك بالتعاون مع مزودين خدمات متخصصين في هذا المجال. وإدارة المعايير والرقابة و تعتبر إدارة حيوية تلعب دور هام في تقويم الخدمات المقدمة من قطاع الخدمات الإدارية وهي تترجم توجه البنك نحو تطوير الخدمات المقدمة لعملاء البنك ومنحهم القيمة المضافة، وضمان الالتزام بالمعايير والمواصفات الموضوعية لكل إدارة. وتعمل الإدارة أيضا على تقييم وقياس وتطوير كل ما يقوم به البنك أو الأطراف الخارجية التي يتعاون معها سواء في العقود أو النفاذة أو غيرها، والتأكد من توافرها مع المعايير والمواصفات المعتمدة عالمياً، بالإضافة إلى تفعيل برامج ضمان الجودة.

يتطلع القطاع في العام 2016م، إلى المحافظة على النمو الذي حققه البنك، وسيتم التركيز على رفع مستوى رضا العملاء، والتعاون لتحقيق الهدف الأهم وهو مراقبة تكاليف التشغيل والتحكم بها. ويعمل القطاع حالياً على تطوير هوية جديدة للفروع ليتم إطلاقها خلال العام القادم.

قطاع الشؤون القانونية:

يتبع قطاع الشؤون القانونية للرئيس التنفيذي للبنك مباشرة، ويتكون القطاع من ثلاث إدارات، هي إدارة الدعاوى والتحقيقات، وإدارة الاستشارات القانونية، وإدارة التحصيل ومعالجة الديون. وتُعنَى إدارة الدعاوى والتحقيقات بإقامة الدعاوى والترافع أمام الجهات القضائية في الدعاوى المرفوعة من أو ضد البنك، كما أنها تقوم بإجراء التحقيقات الداخلية في المخالفات الجسيمة. وتُعنَى إدارة الاستشارات القانونية بتقديم المشورة والرأي القانوني لجميع قطاعات وإدارات وفروع البنك، كما تعمل على مراجعة الاتفاقيات والعقود التي يكون البنك طرفاً فيها. أما إدارة التحصيل ومعالجة الديون فتُعنَى بتحصيل حقوق البنك لدى العملاء المتعثرين.

قطاع المالية:

طبق قطاع المالية النظام الآلي لإعداد الموازنة السنوية بنجاح، والذي يتيح للمدراء في كافة المستويات الإدارية لجميع القطاعات بمراجعة اهدافهم الموضوعية تماشياً مع أهداف الرقابة والتحكم. وكذلك تعزيز وتطوير الأعمال آلياً لنظام اوركل (Oracle) لضمان رقابة و تدفق العمليات. و تواصل قطاع المالية مع وكالة التصنيف الائتمانية موديز والقطاعات المختلفة للبنك لمراجعة التصنيف الائتماني السنوي للبنك والذي حافظ على التصنيف السابق (A2 تصنيف ائتماني طويل الأجل و P-1 تصنيف ائتماني قصير الأجل) مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما أنهى البنك سنته كرئيس للجنة المدراء الماليين للبنوك في المملكة العربية السعودية. والتي تداولت عدد من القضايا الخاصة بالتقارير المالية والنظامية و عدد من الامور ذات العلاقة.

قطاع التسويق والتواصل

يتولى قطاع التسويق والتواصل مساندة قطاعات الأعمال والخدمات بالإضافة إلى دوره في ترسيخ وتعزيز سمة البلاد كبنك إسلامي يسعى من خلال المبادرة والابتكار لتوفير خدمات مصرفية على أسس شرعية حقيقية. وقد تمثل ذلك في مشروع تطوير الهوية الخاصة بالبنك والذي تم إطلاقه في ذات الوقت الذي احتفل فيه البلاد بسفرائه وعملاءه في عدد من مناطق البلاد بمرور عشر سنوات على تأسيس البنك كأهم إنجازات قطاع التسويق والتواصل لعام 2015م.

الامانة العامة والحوكمة:

تتمثل المهام الرئيسية لأدارت الامانة العامة والحوكمة والمتمثلة بالآتي (الحوكمة، علاقات المساهمين، التنسيق والمتابعة). بتقديم الاستشارات لرئيس مجلس الإدارة والمجلس واللجان فيما يتعلق بتطبيق الأنظمة واللوائح ذات الصلة بأعمال المجلس، و فيما يتعلق بتطبيق مبادئ ولوائح الحوكمة وإعمال قواعد عدم تعارض المصالح، والتنسيق مع الجهات الاستشارية في المسائل التي يطلب فيها رئيس المجلس أو المجلس استشارة جهة خارجية. بالإضافة إلى التنسيق والمتابعة لدعم مجلس الإدارة لضمان سلاسة سير اعماله، من خلال القيام بدور القناة الرسمية لضمان تبليغ ومتابعة قرارات وتوصيات المجلس واللجان المنبثقة إلى الإدارة التنفيذية والتأكد من تنفيذها وضمان الالتزام باللوائح وتعليمات الجهات التنظيمية فيما يخص شؤون المجلس، ورفع تقارير منتظمة لرئيس المجلس واللجان عن مستوى تنفيذ القرارات والتوصيات ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية والمشاريع المهمة المعتمدة من المجلس أو أحد اللجان التابعة له، وحفظ جميع السجلات والوثائق المتعلقة بأعمال وقرارات وتوصيات مجلس الإدارة واللجان وتزويد أعضاء المجلس واللجان بالمعلومات ذات الصلة مناقشتها. كما تتولى الامانة مسؤولية الاشراف وتعزيز العناية بالمساهمين وحفظ سجلاتهم والرد على الاستفسارات الواردة منهم وإعداد بيانات المساهمين المتعلقة بالتقارير المالية السنوية، بالإضافة إلى التجهيز لعقد الجمعيات العمومية العادية وغير العادية. وادراكاً وإيماناً من مجلس إدارة البنك وادارته التنفيذية بأهمية الحوكمة المؤسسية، وتماشياً مع مسؤولية المجلس عن حماية مصالح المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى، فقد اعتمد مجلس الإدارة دليل الحوكمة المؤسسية وملحقه وسياساته وفقاً لأفضل الممارسات وبما يتوافق تماماً مع المبادئ واللوائح الإلزامية للحوكمة المؤسسية الصادرة من الجهات الرقابية والتنظيمية.

تتولى الأمانة العامة للبنك والحوكمة مسئولية التأكد من اكتمال منظومة الحوكمة بالبنك وفعاليتها والعمل على تطويرها وتعديلها متى استدعت الحاجة ولضمان التزام عمليات وأنشطة العمل اليومية في جميع قطاعات البنك بممارسات الحوكمة السليمة و الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية لضمان تطبيق نظام حوكمة فعال. في عام 2015م، اعتمد مجلس الإدارة دليل الحوكمة المؤسسية للبنك وملحقه وجميع الوثائق المترتبة به بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية، وتم تطبيقها على مختلف أعمال المجلس ولجانه وأعمال الإدارة التنفيذية للبنك .

تقرير المسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية في بنك البلاد هي التزام البنك المستمر للمجتمع استشعاراً بمواطنته ومشاركته لمجتمعه كمنشأة مسؤولة، من خلال التحلي بالأخلاقيات المهنية العالية وعدم الاضرار بالبيئة وترشيد المقدرات الطبيعية ولعب دور ايجابي في اقتصاد البلاد لتحقيق تنمية اقتصادية والعمل على تحسين ممارسات الأعمال المعتادة للبنك لما يكون له اثر مستدام ومباشر، بالإضافة إلى الالتزام بمراعاة هموم واهتمامات وتوقعات الأطراف ذات الصلة بالبنك، وتغطية الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وايماناً منا بأهمية وضوح الرؤية في هذا المجال، فقد وضعت الاستراتيجية العامة التي تنظم اعمال وبرامج المسؤولية الاجتماعية والتي بدأ العمل بها بعد توفيق الله بداية عام 2016م. ومن ابرز مبادرات البنك لعام 2015م، في مجال المسؤولية الاجتماعية:

- **اطلاق تطبيق الوصية الالكترونية:** ايماناً بأهمية الوصية، قام بنك البلاد بإطلاق تطبيق الوصية الالكترونية والذي يهدف إلى نشر ثقافة كتابة الوصية وإحياء هذه السنة النبوية في المجتمع. ولأهمية تفادي الاخطاء الشرعية في الوصية تم التعاون مع مركز واقف خبراء الوصايا والدوايق ليتم تقديم الاستشارات الشرعية الخاصة بالوصية عبر هذا التطبيق الالكتروني.
- **تطبيق فاذكروني للأجهزة الذكية:** بعد اطلاق هذا التطبيق لمواقيت الصلاة والادكار والادعية عام 2013م، تم الاستمرار في تحديث هذا التطبيق ليطباق الهوية الجديدة لبنك البلاد وكذلك اضافة بعض المميزات كدعم ساعة ابل الذكية.
- **حملة البلاد مبادرة لتفطير الصائمين بمختلف مناطق المملكة:** بدأت هذه الحملة في عام 2011م، و تستمر طيلة شهر رمضان المبارك من كل عام، ووصل عدد الوجبات التي تم توزيعها هذا العام 350 ألف وجبة افطار وزعت في معظم مدن البلاد للعام الرابع على التوالي.
- **حملة خدمة حجاج بيت الله الحرام:** من خلال رعاية جمعية الكشافة السعودية في موسم الحج و توزيع عبوات المياه والعصائر مجاناً في مشاعر الحج والتي بدأت لأول مره في عام 2014م، واستمرت لهذا العام 2015م، حيث وصل عدد العبوات التي تم توزيعها 750,000 ألف عبوة لضيوف الرحمن في المشاعر المقدسة للعام الثاني على التوالي.
- **تقديم عدد 3 سيارات مبردة لجمعية اطعام:** للمساعدة على حفظ الطعام ونقله للمحتاجين، إضافة إلى التمكين من خلق وظائف في الجمعية (سائق ومساعد سائق لكل سيارة)، بالإضافة إلى تبرع مالي بقيمة 50 ألف ريال دعماً لأنشطة الجمعية.
- **دعم لجنة اصدقاء المرضى بالرياض:** لتمكينهم من تأمين أجهزة ومواد خاصة للمرضى الذين لا يستطيعون العلاج على نفقتهم الخاصة.
- **دعم الجمعية الخيرية لتوفير الدواء للجميع بمكة المكرمة:** حيث تم تقديم دعم مالي لشراء الادوية اللازمة وتوزيعها على المرضى المحتاجين، علماً أن الجمعية قدمت الدواء خلال العام الماضي لأكثر من 800 مستفيد بشكل شهري.
- **دعم اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم (تراحم):** تم تقديم دعم مالي للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم (تراحم) بالمنطقة الشرقية.
- **كسوة الطلاب والطالبات المحتاجين في منطقة الحدود الشمالية:** تم منح مؤسسة تكافل الخيرية دعم مالي مخصص لكسوة الطلاب والطالبات المحتاجين في منطقة الحدود الشمالية خلال فصل الشتاء.

وقد حقق البنك العديد من الجوائز وأبرزها:

- الحصول على افضل بنك نمو في عدد المبيعات واستخدامات البطاقات مسبقة الدفع المقدمة من فيزا.
- حصل قطاع الخزينة في عام 2015م، على جائزة افضل متعامل اجنبي بالسلع والمقدمة من بورصة ماليزيا.
- اختيار البلاد ضمن أفضل 100 علامة تجارية في المملكة العربية السعودية في الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة، حيث تم تكريم البلاد من قبل راعي الحفل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض.
- جائزة أقوى مصرف تجزئة اسلامي في السعودية، حيث تم تسليم الجائزة خلال المؤتمر العالمي لمصرفية التجزئة الاسلامية في فندق تاج بالاس بدبي يوم 17 نوفمبر 2015م. وكان اختيار بنك البلاد للفوز بالجائزة تم عن طريق دراسة لكفاءة أداء البنوك قامت بها جامعة حمدان بن محمد الذكية.

- جائزة أفضل بنك في السعودية لعام 2015م، المقدمة من مجلة Arabian Business.
- جائزة الجودة في العمليات البنكية التي تمنحها مؤسسة جيه بي مورجان المالية العالمية (JPMorgan)، تقديراً للأداء التشغيلي الرفيع الذي حققه البنك في مجال التحويلات البنكية للعملاء، والتحويلات المصرفية للبنك بما فيها عمليات الخزنة، مسجلاً بذلك فوزه بهذه الجائزة المرموقة ضمن أعلى فئاتها للعام 2015م.
- جائزة "أفضل أداء لبنك إسلامي" في المملكة العربية السعودية لعام 2015م، حيث تم تكريم بنك البلاد خلال المؤتمر الثاني والعشرون الإسلامي العالمي السنوي للمصارف الإسلامية بالبحرين من ضمن 18 جائزة يقدمها المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية.

الشركات التابعة:

نسبة الملكية	الدولة محل التأسيس	الدولة المحل الرئيس لعملياتها	رأس المال	النشاط الرئيسي	تاريخ التأسيس	اسم الشركة
100%	المملكة العربية السعودية	الرياض، المملكة العربية السعودية	200 مليون ريال سعودي	القيام بخدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل والترتيب والإدارة وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية	20 نوفمبر 2007	شركة البلاد للاستثمار
100%	المملكة العربية السعودية	الرياض، المملكة العربية السعودية	500 ألف ريال سعودي	القيام بإجراءات التسجيل المتعلقة بالضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه	17 سبتمبر 2006	شركة البلاد العقارية المحدودة

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك و شركاته التابعة وهي شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية و يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة".

شركة البلاد المالية:

شركة البلاد للاستثمار المحدودة "البلاد المالية" هي شركة ذات مسؤولية محدودة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية وتمارس أنشطتها في المملكة العربية السعودية منذ العام 2008م، وهي مملوكة بالكامل لبنك البلاد، ويبلغ رأسمالها 200 مليون ريال سعودي، وتمارس نشاطها بصورة مستقلة في كافة مجالات الاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية بما في ذلك الاستشارات المصرفية الاستثمارية، تمويل المشاريع كما أنها تقوم بإدارة الأصول المتمثلة في الصناديق الاستثمارية والمحافظ الخاصة وأعمال الوساطة المالية والأوراق المالية. تتمثل رؤيه الشركة في أن تكون الشركة الاستثمارية الأفضل لتطلعات عملائها من قطاعي الأفراد والأعمال وموظفيها ومساهميها. و تكمن رسالتها في تقديم الحلول الاستثمارية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، معوله على قدرات موظفيها الاستثمارية المحترفة والمتمرسه والتي تسعى إلى التوظيف الأمثل لاستثمارات العملاء لتحقيق أفضل العوائد. أستمرت الشركة بفضل الله وبفضل تميزها في خدمة عملائها في النمو محققه نتائج ايجابية حيث بلغت نسبة النمو بين الدعوام من 2012م إلى عام 2015م (250%) في إدارة المحافظ الاستثمارية والصناديق الاستثمارية، كذلك الزيادة في المحافظ الخاصة و الأصول تحت إدارة AUM. كما عززت البلاد المالية خلال العام 2015م، من تواجدها في السوق السعودي كمقدم للحلول الاستثمارية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية. وذلك بتقديم خدمات المصرفية الاستثمارية للشركات، والتي تشمل عمليات أسواق رأس المال مثل إدارة وتنفيذ الطرح العام والخاص واكتتاب حقوق الأولوية و الاندماج والاستحواذ وخدمات التقييم المالي والدراسات المالية التشخيصية. قامت الشركة باستحداث إدارة لأعمال حفظ الأصول المتداولة واستقطاب فريق عمل لها من ذوي الخبرة على الصعيد المحلي والعالمي تمهيداً لانطلاق أعمال الإدارة. والتي يتوقع تدشينها بإذن الله في الربع الأول من العام 2016م. وعلى صعيد خدمات الوساطة بالشركة يقدم قسم الوساطة سلسلة شاملة من الخدمات بما في ذلك التداول في اسواق المال من خلال مختلف وسائط إيصال الخدمات والتي تشمل عدد من المراكز التي تنتشر في عدد من مدن المملكة العربية السعودية، إضافة إلى خدمة التعامل عبر الإنترنت من خلال شبكة (مباشر) وخدمة الهاتف المصرفي من خلال مركز الوساطة المباشر. وقد تم بنجاح مؤخراً اختبار و تطبيق نظام تداول الجديد X-Stream INET الذي تم إقراره من قبل شركة تداول، ويعد هذا النظام من أحدث أنظمة التداول التي طورتها شركة NASDAQ والذي يتميز بفعاليته وسرعته في تنفيذ الأوامر بشكل دقيق وآمن، وذلك في تداول الاسهم، الصكوك والسندات، وصناديق المؤشرات. كذلك تتوقع الشركة بإذن الله الانتهاء من كافة الاستعدادات لإطلاق مشروع "البيع بالأجل بضمان المحفظة" والذي يتوقع تدشينه خلال الربع الاول من العام 2016م.

توصية زيادة رأس المال

أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 01-02-2016م، للجمعية العامة غير العادية للبنك بإصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم مجاني واحد لكل خمسة أسهم مملوكة من قبل مساهمي البنك كما في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية بغرض زيادة رأسمال البنك من 5,000 مليون ريال سعودي إلى 6,000 مليون ريال سعودي. سيتم إصدار الأسهم المجانية وذلك برسمة مبلغ قدره 468 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة و532 مليون ريال سعودي من الاحتياطي النظامي. وبالتالي فقد أصبح عدد الأسهم القائمة بعد إصدار الأسهم المجانية 600 مليون سهم. تخضع توصية مجلس الإدارة بشأن إصدار سهم مجاني واحد لكل خمسة أسهم مملوكة لموافقته الجمعية العمومية.

سياسة توزيع الأرباح:

توزع أرباح البنك السنوية الصافية التي يحددها بعد خصم كل المصروفات العامة و التكاليف الأخرى و تكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها و خسائر الاستثمارات و الالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق و أحكام نظام مراقبة البنوك و توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي على التالي:

1. تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين، ويقوم البنك بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.
 2. يرحد ما لا يقل عن (10%) عشرة بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
 3. يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي و الزكاة مبلغ لا يقل عن (5%) خمسة بالمائة من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة و تقرره الجمعية العامة. وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة، لا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
 4. يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفئات (1,2,3) على النحو الذي يوصي به مجلس الإدارة و تقرره الجمعية العامة.
- فيما يخص البند الثاني من سياسية توزيع الأرباح فإن البنك يقتطع 25% من الأرباح الصافية وترحد إلى الاحتياطي النظامي و ذلك حسب ما تقتضيه المادة رقم 13 من نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية.

مجلس الإدارة:

يتشكل مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً، تم انتخابهم في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 28/05/1434هـ، الموافق 09/04/2013م، لمدة ثلاث سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ 07/06/1434هـ الموافق 17/04/2013م وتنتهي بتاريخ 09/07/1437هـ الموافق 16/04/2016م.

صفات أعضاء مجلس الإدارة:

م	الاسم	المنصب	الصفة
1	الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي
2	الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي
3	الدكتور/ إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	عضو	مستقل
4	الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو	مستقل
5	المهندس/ عبدالرحمن بن عبداللطيف العيسى	عضو	غير تنفيذي
6	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو	غير تنفيذي
7	المهندس/ احمد بن عبدالعزيز العوهلي	عضو	مستقل
8	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو	غير تنفيذي
9	الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	عضو	مستقل
10	الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو	غير تنفيذي
11	الاستاذ/ خالد بن عبدالله السبيعي	عضو	غير تنفيذي

الملاك الرئيسيين :

الملاك الرئيسيين للبنك هم الذين يمتلكون أكثر من 5% من الأسهم كما هو بنهاية تداول (2015/12/31م)، كما يلي:

م	اسم المساهم	النسبة (%)
1	شركة محمد إبراهيم السبيعي وأولاده	18.50
2	شركة عبدالله إبراهيم السبيعي الاستثمارية	11.14
3	عبدالرحمن صالح عبدالعزيز الراجحي	8.45
4	عبدالرحمن عبدالعزيز صالح الراجحي	6.57
5	خالد عبدالرحمن صالح الراجحي	8.89

اعتمد البنك في رصيد البيانات أعلاه بناءً على سجلات البنك لدى السوق المالية السعودية (تداول) بنهاية تداول 2015/12/31م.

سجل حضور اجتماعات مجلس الإدارة

تعزيراً لدوره، فقد عقد مجلس الإدارة (8) اجتماعات خلال عام 2015م، وفيما يلي سجل حضور هذه الاجتماعات:

الاسم	تاريخ انعقاد الاجتماع							
	/01/08 2015م	/03/16 2015م	/04/14 2015م	/06/08 2015م	/09/14 2015م	/10/22 2015م	/11/15 2015م	/12/14 2015م
الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور/ إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المهندس/ عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓
الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المهندس/ احمد بن عبدالعزيز العوهلي	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الاستاذ/ خالد بن عبدالله السبيعي	✓	X	✓	X	X	✓	X	✓

✓	حضر
X	اعتذر

الأعضاء المشاركون في عضوية مجالس إدارات الشركات المساهمة:

اسم العضو	اسم الشركة	الصفة
الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد	الشركة السعودية لإنتاج الأنايب الفخارية	عضو مجلس الإدارة
	شركة محمد عبدالعزيز الراجحي وأولاده - الراجحي القابضة	عضو مجلس الإدارة
	شركة محمد ابراهيم السبيعي وأولاده للاستثمار (ماسك)	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	شركة مجموعة العيبكان للاستثمار	عضو مجلس الإدارة
	الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية	عضو مجلس اداره
	شركة مشاريع الأرجان	عضو مجلس الإدارة
	شركة أكوان العقارية	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	شركة محمد ابراهيم السبيعي وأولاده للاستثمار (ماسك)	عضو مجلس الإدارة
	شركة ديار الخيال للتطوير العقاري	رئيس مجلس المديرين
	شركة أكوا باور	عضو مجلس الإدارة ولجنة الترشيح والحوكمة
المهندس/ عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	الشركة السعودية لإنتاج الأنايب الفخارية	عضو مجلس الإدارة
	الشركة المتحدة للإلكترونيات (أكسترا)	عضو مجلس الإدارة
	شركة مجموعة عبداللطيف العيسى القابضة	رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب
	شركة اليسر للإجارة والتمويل	رئيس مجلس الإدارة
	شركة الأفضل للتجارة	رئيس مجلس الإدارة
	شركة عقارات الخليج	رئيس مجلس الإدارة
	شركة موطن العقارية	عضو مجلس الإدارة
المهندس/ أحمد بن عبدالعزيز العوهلي	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	عضو مجلس الإدارة
	شركة المكتبة للتسويق	رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقبرن	شركة الاسمنت السعودية	رئيس مجلس الإدارة
	الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني " ولاء "	عضو مجلس الإدارة
	شركة تكوين المتطورة للصناعات	عضو مجلس الإدارة
	شركة تمكين للاستثمار والتطوير العقاري	عضو مجلس الإدارة

رصيد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر:

عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2015م مقارنة بنهاية ديسمبر 2014م:

م	اسم من تعود له المصلحة	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	صافي التغيير	نسبة التغيير %
1	الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	1,666	1,333	333	25%
2	الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي (ومن يعول)	1,720,702	1,368,562	352,140	26%
3	الدكتور/ إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	1,250	1,000	250	25%
4	الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	3,332	2,666	666	25%
5	المهندس/ عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	1,666	1,333	333	25%
6	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	1,250	1,000	250	25%
7	المهندس/ احمد بن عبدالعزيز العوهلي	5,000	4,000	1,000	25%
8	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقبرن (ومن يعول)	758,066	566,588	191,478	34%
9	الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	1,250	1,000	250	25%
10	الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	44,451,564	35,368,748	9,082,816	26%
11	الأستاذ/ خالد بن عبدالله السبيعي	195,041	1,333	193,708	14,532%

رصيد أسهم كبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر:

رصيد أسهم كبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2015م مقارنة بنهاية ديسمبر 2014م:

م	الاسم	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	صافي التغيير	نسبة التغيير
1	الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	414,823	196,423	218,400	111.19%
2	الأستاذ/ يوسف بن محمد الخليوي	3,333	0	3,333	100%
	إجمالي عدد الأسهم	418,156	196,423	221,733	112.88%

المكافآت والتعويضات

يقوم البنك بدفع مصاريف ومكافآت حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان، كما يقوم بدفع رواتب ومكافآت وتعويضات لكبار التنفيذيين حسب العقود المبرمة معهم. وفيما يلي تفاصيل المصاريف والمكافآت والرواتب المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين:

البيان بالآلاف الريالات السعودية	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	سبعة من كبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والتعويضات	-	-	13,965
البدلات والمكافآت الدورية والسنوية	4,250	2,052	12,027
الإجمالي	4,250	2,052	25,992

لجان المجلس :

تمارس لجان مجلس الإدارة مهامها ومسئولياتها بناء على وثائق حوكمة معتمدة من قبل مجلس الإدارة تحدد صلاحيتها وإجراءات عملها، تم تشكيل هذه اللجان لفترة ثلاث سنوات مع تشكيل مجلس الإدارة تبدأ اعتباراً من تاريخ 1434/06/07 هـ الموافق 2013/04/17م وتنتهي بتاريخ 1437/07/09 هـ الموافق 2016/04/16م. ماعدا لجنة الالتزام والحوكمة والتي تم تشكيلها في منتصف عام 2015م، وذلك بناء على قرار مجلس إدارة البنك بتعديل هيكله اللجان التابعة لمجلس الإدارة، وذلك بفصل لجنة المخاطر والالتزام على أن تكون لجنتين منفصلتين بمهام منفصلة (لجنة المخاطر و لجنة الالتزام والحوكمة)، على أن يتم إعادة تشكيل جميع اللجان مع تشكيل مجلس الإدارة القادم في تاريخ 2016/4/16م. استناداً لذلك، قام مجلس الإدارة بتكوين عدد خمسة لجان منبثقة من المجلس، تم تشكيل عضويتها من قبل أعضاء المجلس واعضاء مستقلين من خارج البنك من ذوي الخبرات والتخصصات وعضو تنفيذي، وهي على النحو التالي:

اللجنة التنفيذية:

تتمثل مسؤوليات اللجنة بضمان فعالية عملية اتخاذ القرار على أعلى المستويات بغية تحقيق أهداف البنك بكل مرونة ووفق الجدول الزمني المقرر لها وكذلك مساعدة مجلس الإدارة في تحمل مسؤولياته وتفعيل دوره في تعزيز ومتابعة وتنفيذ الاستراتيجية بما يدعم فعالية الأداء ومراجعة ومراقبة أعمال البنك بصفة منتظمة وعمل التوصيات اللازمة، كما أن اللجنة مسؤولة في الوقت ذاته عن بحث القضايا التي في حاجة إلى مراجعة متعمقة ودراسة مفصلة قبل عرضها على المجلس للبت فيها وإصدار قرار نهائي بشأنها، بالإضافة إلى أي مهام أخرى توكل إليها أو تكلف بها من قبل مجلس الإدارة.

تتكون اللجنة من ستة أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين بما فيهم رئيس اللجنة و الرئيس التنفيذي للبنك، وقد عقدت اللجنة التنفيذية (11) اجتماعاً خلال عام 2015م. تتكون الدورة الحالية للجنة التنفيذية من ستة أعضاء وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد	رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	11
2	الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي	نائب رئيس مجلس الإدارة - عضو اللجنة	11
3	الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة	9
4	الأستاذ / خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة	11
5	الأستاذ/عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة	11
6	الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	الرئيس التنفيذي - عضو اللجنة	11

لجنة المراجعة:

تتمثل مسؤولية لجنة المراجعة في الإشراف على قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة خطة وإجراءات المراجعة وتقارير المراجعة و الإجراءات التصحيحية و ترشيح المراجعين الخارجيين للبنك وتحديد أتعابهم والإشراف على نشاطاتهم ومراجعة خطة عملهم وكذلك مراجعة ملاحظاتهم على القوائم المالية ومناقشة وإقرار القوائم المالية المرحلية والسنوية ومراجعة السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك وتقييم مدى تطبيق ضوابط الرقابة عليها والإشراف على المشاريع الخاصة ومراجعة التقارير الإدارية ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة و مراجعة دقة الإجراءات المتعلقة بعملية الإفصاحات المالية وكافة الأعمال الرقابية الأخرى التي تقع تحت مسؤولية اللجنة وفق دليل الحوكمة المؤسسية للبنك المعتمد من مجلس الإدارة. وقد عقدت اللجنة (7) اجتماعات خلال عام 2015م، لتغطية جميع المهام والمسؤوليات الموكلة لها حسب الخطة المعتمدة للعام المالي 2015م، ودراسة وإقرار القوائم المالية الأولية والسنوية للبنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة تتكون الدورة الحالية للجنة المراجعة من أربعة أعضاء، رئيس اللجنة وهو أحد أعضاء مجلس إدارة البنك وثلاثة أعضاء مستقلين خارجيين من ذوي الاختصاص. وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	الحضور
1	الاستاذ / أحمد عبدالرحمن الحصان	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	7
2	الدكتور / أحمد عبدالله المعامس	عضو مستقل من خارج المجلس	5
3	الأستاذ / يوسف أحمد البورشيد	عضو مستقل من خارج المجلس	6
4	الأستاذ/ سليمان ناصر الهتلان	عضو مستقل من خارج المجلس	7

نظام الرقابة الداخلية:

إن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إنشاء والحفاظ على نظام رقابة داخلية ملائم وفعال، يشمل على سياسات وإجراءات وعمليات تم تصميمها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالبنك. تعد المراجعة الداخلية خط دفاع مستقل عن الإدارة، ومسؤولة عن تقييم والتحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك الالتزام بالسياسات والإجراءات، والمساهمة في الفعالية المستمرة لنظام الرقابة الداخلية. كما يتم إعداد تقارير ترفع للجنة المراجعة تتضمن نقاط الضعف الهامة والمحددة في نظام الرقابة الداخلية. وفي المقابل تقوم لجنة المراجعة بشكل فعال بمراقبة ملائمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية لضمان تخفيف المخاطر المحددة لحماية مصالح البنك. تقوم جميع قطاعات وإدارات البنك ببذل جهود متضافرة ومتكاملة لتحسين بيئة الرقابة من خلال المراجعة المستمرة وتبسيط الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور في الرقابة. إن جميع الإدارات، تحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا، موكلة إليها مسؤولية الإشراف على تصحيح القصور في الرقابة التي تم تحديدها من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين. كما إن وظيفة قطاع الالتزام، تعنى بحصر وتوضيح الأنظمة والتعليمات والسياسات والإجراءات المطلوب تطبيقها في البنك، ومن ثم التأكد من وضعها في سياسات وإجراءات وبرامج عمل معتمدة، وكذلك التأكد الدائم والمستمر أن هذه السياسات و الإجراءات يتم العمل فعلاً بموجبها، ويتم تحديثها بشكل مستمر. كما تعمل على تبليغ ونشر ثقافة الالتزام لدى موظفي وعملاء البنك عن طريق وسائل الاتصال الداخلي والخارجي.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك ليوافق تأكيداً معقولا لمجلس الإدارة، حول إدارة المخاطر لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، علماً بأن أي نظام للرقابة الداخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه، لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً في منع أو كشف كافة الثغرات في الرقابة. كما أن التقييمات الحالية لفعالية نظام الرقابة للفترات المقبلة قد تخضع لقيود تجعل الرقابة غير كافية نظراً لتغير الظروف المستقبلية أو الالتزام للسياسات أو الإجراءات.

قامت الإدارة التنفيذية باتباع هيكل متكامل للرقابة الداخلية على النحو الموصى به من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال توجيهاتها بشأن الرقابة الداخلية. كما تقوم لجنة المراجعة بمراجعة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك من خلال عدد من التقارير المرفوعة إليها بما في ذلك تقارير قطاع المراجعة الداخلية. إن تقرير التقييم للرقابة الداخلية لا يحتوي على نقاط ضعف جوهرية في إطار الرقابة الداخلية للبنك وفي تطبيقها.

بناء على نتائج التقييم المستمرة للرقابة الداخلية خلال العام 2015م، فأن إدارة البنك تعتقد أن نظام الرقابة الداخلية الحالي للبنك صمم بشكل ملائم، ويعمل بصورة فاعلة، ويتم مراقبته باستمرار. ومع ذلك، تسعى الإدارة باستمرار إلى تعزيز نظام الرقابة الداخلية للبنك بفعالية. بناء على ما سبق، فإن مجلس إدارة بنك البلاد يؤيد تقييم إدارة لنظام الرقابة الداخلية، على النحو الذي أوصت به مؤسسة النقد العربي السعودي. ويرى مجلس الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية صمم بشكل كافي و نفذ بفاعلية وأنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال البنك للعام

2015م، بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية، ويأتي هذا بناءً على التأكيدات المعقولة لدى المجلس عن سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه، لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

لجنة الترشيح والمكافآت:

تتمثل مسئولية اللجنة في التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس والمراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة ومراجعة هيكل وتشكيل مجلس الإدارة من حين لآخر ورفع التوصيات بشأن نقاط القوة والضعف لأعضاء المجلس وإعطاء الاقتراحات لهم و التحقق من انعقاد الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة بصورة منتظمة والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين والتأكد من عدم وجود مصالح متعارضة وتحديد سياسة المكافآت والحوافز لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية ومتابعة الأمور المتعلقة بهيكل الوظائف والموارد البشرية ورفع التوصيات لمجلس الإدارة، وقد عقدت لجنة الترشيح والمكافآت (4) اجتماعات خلال عام 2015م، تتكون الدورة الحالية للجنة الترشيح والمكافآت من خمسة أعضاء، ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وعضو من خارج البنك وعضو تنفيذي وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ/عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	4
2	الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة	4
3	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة	4
4	الأستاذ / خالد بن صالح الهذال	عضو مستقل من خارج المجلس	3
5	(*) المهندس/ احمد بن عبدالعزيز العوهلي	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة	1
	(**) الدكتور/ فهد بن موسى الزهراني	تنفيذي - عضو اللجنة	1

(*) بناءً على طلب المهندس/ أحمد بن عبدالعزيز العوهلي، فقد وافق المجلس على إعفائه من مهامه كعضو في لجنة الترشيح والمكافآت.

(**) تم تعيين الدكتور/ فهد بن موسى الزهراني، عضواً في لجنة الترشيح والمكافآت بدلاً عن المهندس أحمد العوهلي حتى نهاية الدورة الحالية للجنة.

لجنة المخاطر

يتمثل الغرض الرئيسي من لجنة المخاطر في تقديم النصح والاستشارة للمجلس بشأن الخطط والاستراتيجيات الكلية الحالية والمستقبلية المتعلقة بقبالية البنك وقدرته على تحمل المخاطر، والإشراف على إنفاذ الإدارة التنفيذية للبنك لهذه الخطط والاستراتيجيات، بصفة عامة وتعمل على مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على كافة الأنشطة والقرارات المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك مثل مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهام إدارة مخاطر السوق والائتمان و مخاطر الاستثمار والمالية والتشغيل ومخاطر السيولة والسمعة، هذا بالإضافة إلى أي مهام أو مسؤوليات قد تسند لها مؤقتاً من مجلس الإدارة وبما لا يتعارض مع مهام ومسؤوليات لجان المجلس الأخرى. تتمثل مسئولية اللجنة بالإشراف على مستوى المخاطر في البنك لضمان العمل ضمن حدود المخاطر المعتمدة والتأكد من أن البنك لديه السياسات والإجراءات الكافية والمعتمدة من جهات الصلاحية، و مراجعة السياسات الداخلية للبنك وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة واعتماد توزيع مقدار مخاطر الائتمان المقبولة والوفاء بالمسؤوليات الائتمانية وكافة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة والمراجعة والتقييم الدوري لحدود المخاطر ومخاطر المنتجات الجديدة والتأكد من الالتزام بتعليمات الجهات التنظيمية وتطبيق أنظمة رقابية مناسبة.

ملاحظة: بناءً على قرار مجلس إدارة البنك بتعديل هيكله اللجان التابعة لمجلس الإدارة، وذلك بفصل لجنة المخاطر والالتزام على أن تكون لجنتين منفصلتين بمهام منفصلة (لجنة المخاطر و لجنة الالتزام والحوكمة). حيث عقدت لجنة المخاطر والالتزام قبل قرار الفصل عدد (3) اجتماعات وبعد قرار الفصل عدد (1) اجتماع ك لجنة المخاطر، وذلك بناءً على التفصيل الآتي:

لجنة المخاطر والالتزام (قبل قرار المجلس): عقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال العام 2015م، وكانت تتكون الدورة من (7) أعضاء، عضوين من أعضاء مجلس الإدارة وخمسة أعضاء من مسؤولي البنك وهم :

م	الاسم	الصفة	حضور
1	رمزي عداس محمد بن عبدالرحمن/ الأستاذ	عضو مجلس الإدارة – رئيس اللجنة	3
2	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو مجلس الإدارة – عضو اللجنة	2
3	الأستاذ/ محمد بن عبدالله اليحيى	تنفيذي – عضو اللجنة	2
4	الاستاذ/ مصدق اعجاز	تنفيذي – عضو اللجنة	3
5	الاستاذ/ مصطفى بن أحمد عبداللطيف	تنفيذي – عضو اللجنة	3
6	الاستاذ/ عبدالله بن محمد بلحارث	تنفيذي – عضو اللجنة	3
7	الاستاذ/ عبدالله بن محمد العريفي	تنفيذي – عضو اللجنة	3

لجنة المخاطر (بعد قرار المجلس) : عقدت اللجنة اجتماعاً واحداً خلال العام 2015م، وذلك بعد قرار مجلس الإدارة لتكوين لجنة المخاطر فقط، وتتكون الدورة الحالية للجنة من (4) أعضاء، عضوين من أعضاء مجلس الإدارة، وعضوين مستقلين من خارج البنك. وهم:

م	الاسم	الصفة	حضور
1	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو مجلس الإدارة – رئيس اللجنة	1
2	الدكتور/ ابراهيم بن عبدالرحمن البراك	عضو مجلس الإدارة – عضو اللجنة	1
3	الأستاذ/ عبدالله بن إبراهيم الهويش	عضو مستقل من خارج المجلس	1
4	الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	عضو مستقل من خارج المجلس	-

لجنة الالتزام والحكومة:

تتمثل مسؤولية اللجنة بالأشراف وتدعيم والحفاظ على تطبيق اعلى معايير الحوكمة المؤسسية وذلك من خلال قيامها بالنيابة عن مجلس الإدارة. بالتأكد من اتباع ممارسات الحوكمة السليمة في جميع الانشطة التي يقوم بها البنك. وإضافة إلى ما سبق، تتحمل اللجنة المسؤولية ضمان التزام البنك بجميع التشريعات والانظمة والقوانين السعودية والدولية ذات العلاقة بأنشطته، واجراء مراجعة سنوية لإطار الحوكمة العام والآليات ذات الصلة، ومراجعة لوائح اللجان التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بخصوصها و مراقبه وضمان امتلاك البنك آليات كافية للتعرف على حالات تعارض المصالح في الانشطة التشغيلية. كما تعتمد اللجنة برنامج قطاع الالتزام السنوي والتقرير السنوي المقدم للجهات الرقابية، ومتابعة كفاية وفاعلية قطاع الالتزام فيما يتعلق بتنفيذ سياسة ودليل الالتزام. ومراجعة تقارير الالتزام الدورية والسنوية وضمان التصحيح الفعال لأية فجوات يتم تحديدها.

تتكون الدورة الحالية للجنة الالتزام والحكومة من (3) أعضاء، عضو واحد من أعضاء مجلس الإدارة وعضوين مستقلين خارجيين من ذوي الاختصاص وعقدت اللجنة اجتماع واحد:

م	الاسم	الصفة	حضور
1	الأستاذ/عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الإدارة – رئيس اللجنة	1
2	الاستاذ/ أديب بن محمد ابانمي	عضو مستقل من خارج المجلس	1
3	الاستاذ/ عبدالفتاح بن ابراهيم الطويل	عضو مستقل من خارج المجلس	1

المدفوعات النظامية المستحقة: (ملايين الريالات السعودية)

2014	2015	
22	20	الزكاة الشرعية (1)
5.8	6.8	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (2)

- 1- الزكاة الشرعية – سوف يقدم الإقرار الزكوي للعام المالي 2015م، خلال الربع الأول من العام 2016م، ويتم دفع الزكاة المستحقة للعام المالي 2015م، والمقدرة بمبلغ 20 مليون ريال (2014: 22 مليون ريال) مع الإقرار الزكوي.
- 2- المستحقات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمقدرة بمبلغ 6.8 مليون ريال (2014: 5.8 مليون ريال) يتم دفعها خلال شهر يناير 2016م.

الزكاة:

قدم البنك إقراراته الزكوية إلى مصلحة الزكاة والدخل بصورة مماثلة عن جميع السنوات بما في ذلك عام 2014م، ووفق نفس أسس الاحتساب. صدر قرار اللجنة الاستثنائية الضريبية بخصوص استئناف البنك على قرار لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية لعام 2006م، وكان القرار بإلزام البنك بدفع مبلغ اضافي وقدره 58 مليون ريال وحتى تاريخه لم يستلم البنك الربط الزكوي المعدل. وتم استلام الربوط الزكوية لعامي 2007م و 2008م، من اللجنة الاستثنائية الضريبية ومن 2009م إلى 2011م، من مصلحة الزكاة وجاري العمل علي اعداد الرد للمصلحة علي هذا الربط. وقد نتج عن هذا الربوط مطالبات زكوية اضافية قدره 302.6 مليون ريال. ولم يتم اصدار الربوط النهائية للسنوات من 2012م حتى 2014م، من قبل مصلحة الزكاة والدخل ولا يمكن تحديد أثر هذه الربوط بصورة موثوق بها في هذه المرحلة والتي قد ينتج عنها مطالبات اضافية.

العقوبات المفروضة على البنك و شركاته التابعة من قبل الجهات الإشرافية:

خلال العام 2015م، تم فرض غرامات مالية على البنك والشركات التابعة له ناتجة عن الأعمال التشغيلية وقد تمت معالجتها. فيما يلي بيان بالغرامات التي فرضت على البنك من الجهات الإشرافية:

الجهات الإشرافية	عدد الغرامات	مجموع الغرامات
مؤسسة النقد العربي السعودي	5	45,000
هيئة السوق المالية	20	750,000
وزارة الشؤون البلدية و القروية والهيئة العامة للطيران المدني	109	649,200

التصنيف الائتماني

وصفت مؤسسة موديز أن تصنيف بنك البلاد يعكس قوة المركز المالي للبنك و جودة الموجودات ومقاييس التغطية وصلابة مستويات الرسملة والربحية القوية الناتجة من نمو حجم الأعمال والكفاءة في المكاسب والمساهمة القوية من الإيرادات غير الممولة، بالإضافة إلى اللاساس القوي لاقتصاد المملكة العربية السعودية والذي يدعم نمو القطاع المصرفي.

نوع التصنيف	تصنيف موديز
تصنيف ائتماني طويل الأجل	A2
تصنيف ائتماني قصير الأجل	P-1

الموارد البشرية:

بلغ عدد العاملين بالبنك 3,499 موظف بنهاية عام 2015م، مقارنة بـ 3,194 موظف بنهاية عام 2014م، وبلغت نسبة السعودة بنهاية عام 2015م، معدل 82.7%. كما قام البنك بإعداد وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة للموظفين الجدد من خريجي الجامعات والمعاهد الإدارية ودورات تطويرية لعموم موظفيه، حيث بلغ عدد الفرص التدريبية لموظفي البنك 4,884 فرصة تدريبية، ويولي البنك أهمية قصوى لاختيار موظفيه من ذوي الكفاءة والخبرة المصرفية ويتبع معايير احترافية وأخلاقية عالية كما في قواعد السلوك المهني للبنك.

مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب المكافآت المستحقة لموظفي البنك عند انتهاء خدماتهم طبقًا لنظام العمل السعودي وتدرج ضمن المطلوبات الاخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

برنامج اسهم الموظفين:

يقدم البنك لموظفيه المؤهلين برامج تحفيزية مدفوعة على أساس الأسهم (البرامج) معتمد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي و بموجب شروط هذا البرنامج، يمنح البنك الموظفين المؤهلين أسهم سيتم الاحتفاظ بها كجزء من مكافآتهم السنوية. تقاس تكلفة هذه البرامج على أساس القيمة العادلة في تاريخ منح الاسهم و يتم إثبات تكلفة البرامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشرط الخدمة والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظفون المعنيون منح الأسهم (تاريخ الاستحقاق).

تظهر المصاريف التراكمية - التي يتم احتسابها بموجب هذه البرامج بتاريخ إعداد كل قوائم مالية حتى تاريخ الاستحقاق - المدى الذي انتهت إليه فترة الاستحقاق، وأفضل تقديرات البنك لعدد الأسهم التي سيتم منحها في نهاية المطاف. يمثل المبلغ المحمل أو المقيد على قائمة الدخل الموحدة لسنة ما، الحركة في المصاريف التراكمية المثبتة في بداية ونهاية تلك السنة. يقوم البنك، بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، بإبرام اتفاقية مع طرف ثالث محايد للاحتفاظ بالأسهم المعنية في البرنامج بالإضافة للمزايا المستحقة لهذه الأسهم. المميزات الهامة للبرنامج هي كما يلي:

2014	2015	
15 سبتمبر 2014	01 نوفمبر 2015	تاريخ المنح
	25% 1 يناير 2016	
1 يناير 2017	25% 1 يناير 2017	تاريخ الاستحقاق
	50% 1 يناير 2018	
411,686	399,418	عدد الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح
32.79	21.76	سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)
10,799	8,691	قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بالآلاف الريالات السعودية)
3 سنوات	3 سنوات	فترة الاستحقاق
إكمال فترة الخدمة	إكمال فترة الخدمة	شرط المنح
أسهم	أسهم	طريقة السداد
2014	2015	فيما يلي بياناً بالحركة في عدد الأسهم، لبرنامج أسهم الموظفين، خلال السنة:
977,047	868,294	في بداية السنة
411,686	399,418	الأسهم الممنوحة خلال السنة
34,409	48,535	متنازل عنها
486,030	277,978	تم صرفها
868,294	941,199	في نهاية السنة

تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة وغير مرتبطة بظروف السوق.

الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

م	طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	مدة العقد	قيمة العقد (ريال سعودي)
1	عقد ايجار المعرض رقم (2) لشركة البلاد للاستثمار، الواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت) والعائدة ملكيته لشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة	خالد بن عبدالعزيز المقيرن	2013/1/1م إلى 2017/12/31	1,287,000
2	عقد ايجار موقع شركة البلاد للاستثمار مكتبين رقم (103)، (104) الواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت) والعائدة ملكيته لشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة	خالد بن عبدالعزيز المقيرن	2013/1/1م إلى 2017/12/31	1,089,000
3	عقد ايجار موقع فرع البلاد الخبر - العقرية والعائدة ملكيتها لشركة عبدالله ابراهيم السبيعي العقارية	خالد بن عبدالله السبيعي	2014/11/13 إلى 2024/12/11	2,000,000
4	عقد ايجار مركز انجاز في محافظة الدوادمي، والعائدة ملكيته لشركة محمد بن ابراهيم السبيعي وأولاده	ناصر بن محمد السبيعي	2010/06/22 إلى 2025/06/21م	60,000
5	عقد ايجار جهاز صراف إيلي في مدينة الرياض والعائدة ملكيتها لشركة محمد بن ابراهيم السبيعي وأولاده	ناصر بن محمد السبيعي	2015/7/3 إلى 2025/7/2	50,000
6	عقد ايجار موقع فرع البلاد المدينة المنورة - سلطنة، والعائدة ملكيته لمحمد وعبدالله بن ابراهيم السبيعي	ناصر بن محمد السبيعي و خالد بن عبدالله السبيعي	2005/04/01م إلى 2017/03/31م	600,000

تتعامل المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، مع أطراف ذات علاقة. تخضع تلك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. و يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأسمال البنك المصدر و يقصد بكبار موظفي الإدارة أولئك الأشخاص، بما فيهم العضو المنتدب و الذين لديهم الصلاحية و المسؤولية للقيام بأعمال التخطيط و التوجيه و الاشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كما يلي:

أ- أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم و الصناديق الاستثمارية المدارة من قبل المجموعة :

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		تمويل
1,509,743	1,324,902	بيع آجل
30,600	46,959	مشاركة
		تعهدات والتزامات محتملة
41,632	44,228	تعهدات والتزامات محتملة
		الودائع
27,036	148,797	تحت الطلب
4,113	14,481	حساب البلاد (مضاربة)
4,093	1,181	أخرى

ب- أرصدة كبار موظفي الإدارة والشركات المنتسبة لهم:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		تمويل
14,454	12,623	بيع بالتقسيط
		الودائع
9,281	9,001	تحت الطلب
1,077	1	حساب البلاد (مضاربة)

ج- صناديق المجموعة الاستثمارية:

يمثل هذا البند أرصدة قائمة مع الصناديق الاستثمارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
2,082	2,689	ودائع العملاء
56,918	29,735	استثمارات

- الإيرادات والمصاريف:

فيما يلي تحليلًا بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر: أرضة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخريين والشركات المنتسبة لهم:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		الإيرادات
52,381	45,736	الدخل من التمويل
294	352	دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي
18,086	17,635	دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي - صناديق البلاد الإستثمارية
		المصاريف
2	2	حساب البلاد (مضاربة)
4,800	5,086	إيجارات مباني
5,280	6,302	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

أرضة كبار موظفي الإدارة والشركات المنتسبة لهم:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		الإيرادات
300	265	الدخل من التمويل

فيما يلي بيان بإجمالي التعويض المدفوع لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
48,016	56,880	مزايا موظفين قصيرة الاجل
7,808	5,624	مزايا ما بعد التوظيف، مكافأة نهاية الخدمة للموظفين، والدفعت المحسوبة على اساس الأسهم

كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للحفاظ على مقدرة المجموعة في الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية. وتقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي. تتطلب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8%. تتراقب المجموعة كفاية رأس المال باستخدام النسب المقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. و بموجبها يتم قياس كفاية رأس المال بمقارنة بنود رأس المال المؤهل للمجموعة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والالتزامات المحتملة باستخدام الأرضة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية. قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار إرشادات وأطر عمل لإعادة هيكلة رأس المال حسب توصيات لجنة بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2013م. وفقاً لإطر عمل لجنة بازل 3، تم احتساب الموجودات المرجحة المخاطرة الموحدة الخاصة بالمجموعة وإجمالي رأس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد للمجموعة. الجدول التالي يلخص الركيزة الأولى للمجموعة للموجودات المرجحة المخاطر، رأس المال الأساسي ورأس المال المساند ونسبة كفاية رأس المال:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
33,786,740	39,449,578	الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
3,553,573	3,905,237	الموجودات المرجحة لمخاطر التشغيل
448,075	149,700	الموجودات المرجحة لمخاطر السوق
37,788,388	43,504,515	إجمالي الركنة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر
5,891,353	6,442,239	رأس المال الأساسي
422,334	467,373	رأس المال المساند
6,313,687	6,909,612	إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند
		نسبة كفاية رأس المال
%15.59	%14.81	نسبة رأس المال الأساسي
%16.71	%15.88	نسبة رأس المال الأساسي ورأس المال المساند

وسائل التواصل مع المساهمين:

انطلاقاً من حرص البنك على تعزيز علاقته مع المساهمين وكافة المستثمرين والعملاء، وإيماناً منه بمبدأ الإفصاح والشفافية وأهمية المعلومات للمستثمرين يعتبر مجلس إدارة البنك الشفافية من المبادئ الهامة للبنك التي يعمل على تطبيقها، وهي من مبادئ الحوكمة التي تعمل على ضمان التعامل العادل لعموم المساهمين وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة تجاه البنك ومساهمي، ويتبع البنك في هذا لوائح و معايير وإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية وتوصيات لجنة بازل حول حوكمة الشركات، ويقوم البنك بتقديم معلومات شاملة عن كافة أنشطته وأعماله ضمن التقرير السنوي والقوائم المالية الموجزة المنشورة في الصحف المحلية، وعلى موقع تداول وموقع البنك الإلكتروني (www.bankalbilad.com) الذي يحتوي على معلومات وأخبار إضافية عن البنك. كذلك يولي البنك أهمية للاستفسارات الواردة من قبل مساهمي والرد عليها، وكذلك يشجع مساهمي البنك لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية التي تناقش أعمال البنك.

الحوكمة والشفافية

إن مجلس إدارة بنك البلاد ملتزم بتقديم قيمة متنامية للمساهمين على المدى الطويل، ويؤمن دور نظام حوكمة فعال في تحقيق النمو المستدام، ويتحقق ذلك من خلال صياغة الأهداف الاستراتيجية وترجمتها إلى برامج عمل ملائمة، والعمل على تحقيقها مع الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح. بناء على متطلبات وقرارات الجهات الرقابية متمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) وهيئة السوق المالية (CMA)، ادراكاً وإيماناً من مجلس إدارة البنك وادارته التنفيذية بأهمية الحوكمة، فقد اعتمد مجلس الإدارة وثائق الحوكمة المؤسسية للبنك ومن ضمنها دليل الحوكمة المؤسسية وملحقة ومجموعة من السياسات ذات العلاقة، بما يتوافق تماماً مع ما ورد بنظام الشركات الصادر من وزارة التجارة والصناعة ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والمبادئ العامة لحوكمة البنوك الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وكذلك النظام الأساسي للبنك، ويقوم المجلس بمتابعة الإدارة التنفيذية للتأكد من التزامها بتطبيق جميع ما نص عليه بتلك اللوائح والسياسات.

الحوكمة المؤسسية لبنك البلاد هي منظومة من القواعد والممارسات والعمليات المستخدمة في توجيه البنك وإدارة أعماله، حيث تدور الحوكمة المؤسسية في البنك على أساس المعاملة العادلة القائمة على المساواة بين مصالح الأطراف المختلفة المعنية بالبنك سواء كانوا مساهمين وإدارة وعملاء وموردين واجهزة حكومية، ويشدد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الالتزام بضوابط الحوكمة كوسيلة فعالة لتطوير مفاهيم الشفافية والنزاهة والرقابة الفعالة وتحقيق الأداء المهني الرفيع. وهذا بدوره يعزز ثقة المستثمرين، وخدمة مصالح المساهمين والعاملين، وكذلك المجتمع، والشركاء، والعملاء، محلياً وإقليمياً. ويوضح هذا التقرير مدى التزام البنك بأحكام وشروط حوكمة الشركات.

البنود المطبقة والتي لم يتم تطبيقها من لائحة حوكمة الشركات

يعمل مجلس الإدارة بالبنك وفقاً للائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية بتاريخ 12-11-2006م المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 16-3-2010م، وكذلك جميع ما نص عليه بالمبادئ العامة لحوكمة البنوك والصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي

بتاريخ مارس 2014م التحديث الاول، بالإضافة إلى وثائق الحوكمة المؤسسية لبنك البلاد وملحقه وسياساته، وقد التزم البنك بتطبيق بنود لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية باستثناء البنود التالية :

المادة	الفقرة	الفقرة	اسباب عدم التطبيق
السادسة (حقوق التصويت)	د	يجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم -مثل صناديق الاستثمار الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية، وكذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة باستثماراتهم.	لا تنطبق المادة على بنك البلاد اذ لا يمكن للبنك إلزام المستثمرين ذوي الصفة الاعتبارية بذلك.
الثانية عشرة (تكوين مجلس الإدارة)	ط	لا يجوز للشخص ذوي الصفة الاعتبارية الذي يحق له بحسب نظام الشركة تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة - التصويت على اختيار الأعضاء الآخريين في مجلس الإدارة	لا تنطبق المادة على بنك البلاد اذ لا يوجد اشخاص ذوي صفة اعتبارية

كما اعتمد مجلس إدارة البنك مجموعة شاملة من اللوائح والسياسات الخاصة بالحوكمة والتي تتفق مع ما ورد بنظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والمبادئ العامة لحوكمة البنوك الصادر من مؤسسة النقد وكذلك النظام الاساسي للبنك، ويقوم المجلس بمتابعة الادارة التنفيذية للتأكد من التزامها بتطبيق جميع ما نص عليه بتلك اللوائح والسياسات.

المعايير المحاسبية المطبقة

ان بنك البلاد يتبع في إعداد قوائمه المالية الموحدة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية (IFRS). كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

تجدر الإشارة إلى أن هيئة السوق المالية قد أصدرت تعميماً تؤكد بموجبه على مجلس إدارة الشركات ضرورة تضمين تقرير مجلس الإدارة للعامين الماليين 2015 م و 2016 م لتفاصيل خطة تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة بعد استكمال اعتمادها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في 1 يناير 2017م أو بعده بالإضافة إلى مراحل تطبيق الخطة ومدى استعداد الشركة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في 1 يناير 2017 م.

وبما أن البنك يتبع بالفعل معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمه المالية الموحدة، فليس لدية أية خطط فيما يتعلق بما ورد بالتعميم المذكور.

مراجعو الحسابات الخارجيون:

في اجتماع الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 25 جمادى الآخرة 1436هـ الموافق 14 أبريل 2015م، تم تعيين السادة/ مكتب برايس واتر هاوس كوبر ومكتب ارنست ويونغ وشركاهم كمراجعي حسابات خارجيين للبنك للعام المالي 2015م، أما بالنسبة للعام 2016م، فسوف يتم تعيين مراجعي الحسابات في اجتماع الجمعية العامة المقرر عقدها في مطلع الربع الثاني 2016م، بإذن الله.

إقرارات مجلس الإدارة :

إن مجلس إدارة البنك يؤكد ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة و نفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.
- قدم مراجعو حسابات البنك تقرير مراجعة غير متحفظ حول القوائم المالية الموحدة للبنك عن العام المالي الحالي.
- لا توجد أية ترتيبات أو اتفاقات مع أي من المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين يتم بموجبه التنازل عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات أو أرباح.
- لا توجد أية مصلحة في فئة الأسهم ذات الأهمية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس الإدارة المصدر وكبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر) ابلغوا البنك بتلك الحقوق.

- لا يوجد على البنك أو شركاته التابعة أية التزامات مالية أو قروض قائمة أو أدوات دين قابلة للتحويل أو للاسترداد أو أوراق مالية تعاقدية ولم يصدر أية أدوات دين خلال العام 2015م.
- لم يقم البنك باسترداد أو شراء أو إلغاء أية أدوات دين أو ديون قابلة للتحويل أو أدوات دين قابلة للاسترداد أو حقوق خيار وغيرها خلال العام 2015م.

و في الختام يتشرف مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وكافة منسوبي البنك برفع أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - وإلى ولي العهد وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز- حفظه الله - والشكر موصول لوزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسر المجلس أن يعرب عن شكره وتقديره لكافة مساهمي البنك وعملائه على دعمهم وثقتهم الغالية. كما يشكر موظفي البنك على جهودهم الدائب والمخلص من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه المنشودة.

القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى السادة / مساهمي بنك البلاد
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البلاد ("البنك") والشركات التابعة له (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٣٩). لم نقوم بمراجعة الإيضاح رقم (٤٠) أو البيانات المتعلقة بـ "الإفصاحات التي نص عليها إطار عمل لجنة بازل (٣)" والمشار إليها في الإيضاح المذكور لأنها غير مطلوبة لأن تكون ضمن نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسئولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الإدارة مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن هذه القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء أكانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجع الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للمنشأة وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للمنشأة. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.



الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

إرنست ويونغ
ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

عبدالعزیز عبدالرحمن السوليم
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٢٧٧

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٢٧٧

برايس وترهاوس كوبرز
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

عمر محمد السقا
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٩

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٩

١٣ جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ
(٢٢ فبراير ٢٠١٦)



قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر

2014	2015	إيضاحات	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
			الموجودات
4,467,704	4,602,121	4	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,784,586	8,382,657	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
2,635,330	2,948,935	6	استثمارات، صافي
28,355,270	34,254,623	7	تمويل، صافي
798,369	792,084	8	ممتلكات ومعدات، صافي
188,655	239,990	9	موجودات أخرى
45,229,914	51,220,410		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
1,191,018	1,421,652	10	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
36,723,742	42,179,460	11	ودائع العملاء
1,423,801	1,177,059	12	مطلوبات أخرى
39,338,561	44,778,171		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
4,000,000	5,000,000	13	رأس المال
768,403	961,066	14	إحتياطي نظامي
22,778	(11,712)	6 (ب) و 16	إحتياطيات أخرى
1,195,557	591,317		أرباح مبقاة
(110,705)	(113,758)		أسهم خزينة
15,320	15,326	36	برنامج أسهم الموظفين
5,891,353	6,442,239		إجمالي حقوق المساهمين
45,229,914	51,220,410		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

2014	2015		
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	
			الدخل
1,072,694	1,238,839	18	الدخل من الموجودات الإستثمارية والتمويلية
(53,517)	(76,445)	19	العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية
1,019,177	1,162,394		صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
719,096	779,220	20	دخل أتعاب وعمولات، صافي
293,433	316,994		مكاسب تحويل عملات أجنبية، صافي
14,002	9,647	21	توزيعات أرباح
38,814	(197)		(خسائر)/مكاسب استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
12,530	26,562	22	دخل العمليات الأخرى
2,097,052	2,294,620		إجمالي دخل العمليات
			المصاريف
742,316	853,106	23	رواتب ومزايا الموظفين
198,786	224,825		إيجارات ومصاريف مباني
95,793	101,187	8	استهلاك
203,646	235,278		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
(7,518)	78,693	7 (ب)	مخصص / (عكس مخصص) انخفاض التمويل، صافي
-	13,108	6 (ج)	مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع
1,233,023	1,506,197		إجمالي مصاريف العمليات
864,029	788,423		صافي دخل السنة
1.73	1.58	24	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

2014	2015	إيضاح	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
864,029	788,423		صافي دخل السنة
			بنود الدخل الشامل الأخرى:
			بنود يمكن إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة أو تم إعادة تدويرها في السنة الحالية
		6(ب) و 16	- موجودات مالية متاحة للبيع
18,254	(47,795)		صافي التغيرات في القيمة العادلة
(38,814)	197		صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
-	13,108		مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع
(20,560)	(34,490)		إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
843,469	753,933		إجمالي الدخل الشامل للسنة

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

بآلاف الريالات السعودية

2015							
إيضاح	رأس المال	إحتياطي نظامي	إحتياطي أخرى	أرباح مبقاة	أسهم خزينة	أسهم الموظفين	برنامح أسهم إجمالي
	4,000,000	768,403	22,778	1,195,557	(110,705)	15,320	5,891,353
الرصيد في بداية السنة							
التغيرات في حقوق المساهمين للسنة							
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع			(47,795)				(47,795)
صافي التحويلات إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة			197				197
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع			13,108				13,108
صافي الدخل المدرج مباشرة في حقوق المساهمين			(34,490)				(34,490)
صافي دخل السنة				788,423			788,423
إجمالي الدخل الشامل للسنة			(34,490)	788,423			753,933
توزيعات أرباح نقدية				(200,000)			(200,000)
إصدار اسهم مجانية	1,000,000	(4,443)		(995,557)			-
أسهم الخزينة					(3,053)		(3,053)
إحتياطي برنامح اسهم الموظفين						6	6
المحول للإحتياطي النظامي		197,106		(197,106)			-
الرصيد في نهاية السنة	5,000,000	961,066	(11,712)	591,317	(113,758)	15,326	6,442,239

بآلاف الريالات السعودية

2014							
إيضاح	رأس المال	إحتياطي نظامي	إحتياطي أخرى	أرباح مبقاة	أسهم خزينة	أسهم الموظفين	برنامح أسهم إجمالي
	4,000,000	552,396	43,338	547,535	(54,426)	12,046	5,100,889
الرصيد في بداية السنة							
التغيرات في حقوق المساهمين للسنة							
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع			18,254				18,254
صافي التحويلات إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة			(38,814)				(38,814)
صافي الدخل المدرج مباشرة في حقوق المساهمين			(20,560)				(20,560)
صافي دخل السنة				864,029			864,029
إجمالي الدخل الشامل للسنة			(20,560)	864,029			843,469
أسهم الخزينة					(56,279)		(56,279)
إحتياطي برنامح اسهم الموظفين						3,274	3,274
المحول للإحتياطي النظامي		216,007		(216,007)			-
الرصيد في نهاية السنة	4,000,000	768,403	22,778	1,195,557	(110,705)	15,320	5,891,353

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

2014	2015	إيضاحات	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
			الأنشطة التشغيلية:
864,029	788,423		صافي دخل السنة
			التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في)
			الأنشطة التشغيلية :
(38,814)	197		خسائر / (مكاسب) إستثمارات مقنتاة لغير أغراض المتاجرة، صافي
(82)	(66)		مكاسب بيع ممتلكات و معدات، صافي
95,793	101,187	8	استهلاك
(7,518)	78,693	7 (ب)	مخصص انخفاض / (عكس مخصص) التمويل، صافي
-	13,108	6 (ج)	مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع
15,086	8,267		برنامج اسهم الموظفين
928,494	989,809		الربح من العمليات قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			صافي (الزيادة)/النقص في الموجودات التشغيلية :
(582,141)	(150,244)		وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
(1,345,983)	772,331		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد تسعين يوماً من تاريخ الاقتران
(399,139)	(1,102,066)		مرايحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي تستحق بعد تسعين يوماً من تاريخ الاقتران
(4,932,329)	(5,978,045)		تمويل
(52,538)	(51,335)		موجودات أخرى
			صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية :
215,402	230,634		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
7,616,024	5,455,718		ودائع العملاء
284,716	(246,742)		مطلوبات أخرى
1,732,506	(79,940)		صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية :
(610,363)	(662,349)		شراء إستثمارات لغير أغراض المتاجرة
309,404	402,964		المحصل من بيع إستثمارات مقنتاة لغير أغراض المتاجرة
(132,325)	(94,994)		شراء ممتلكات ومعدات
449	158		المحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(432,835)	(354,221)		صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(68,091)	(11,314)		شراء أسهم برنامج أسهم الموظفين
-	(200,000)	15	توزيعات ارباح مدفوعة
(68,091)	(211,314)		صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
1,231,580	(645,475)		(النقص) / الزيادة في النقدية وما في حكمها
7,480,171	8,711,751		النقدية وما في حكمها في بداية السنة
8,711,751	8,066,276	25	النقدية وما في حكمها في نهاية السنة
1,058,539	1,182,807		الدخل المحصل من الموجودات الإستثمارية و التمويلية
37,868	74,474		العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية
			معلومات إضافية غير نقدية:
(20,560)	(34,490)		إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
-	1,000,000	15	إصدار أسهم مجانية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

1. عام**أ) التأسيس والعمل**

تأسس بنك البلاد (البنك) كشركة مساهمة سعودية في المملكة العربية السعودية، وتم الترخيص بإنشائه بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 وتاريخ 21 رمضان 1425 هـ (الموافق 4 نوفمبر 2004)، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (258) وتاريخ 18 رمضان 1425 هـ (الموافق 1 نوفمبر 2004).

يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010208295 بتاريخ 10 ربيع الأول 1426 هـ (الموافق 19 أبريل 2005) وعنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

بنك البلاد

ص. ب 140

الرياض 11411

المملكة العربية السعودية

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك و شركاته التابعة وهي شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية و يشار إليهم مجتمعين بـ " المجموعة ". الشركات التابعة مملوكة بنسبة 100% للبنك وتأسست في المملكة العربية السعودية.

تتمثل أغراض المجموعة في مزاولة جميع الأعمال المصرفية والتمويلية والإستثمارية من خلال منتجات وأدوات متنوعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للبنك واحكام نظام مراقبة البنوك. ويقوم البنك بتقديم هذه الخدمات من خلال 120 فرع بنكي (2014: 116 فرع بنكي) و 171 مركز صرافة وحوالات (2014: 158 مركز صرافة وحوالات) في المملكة العربية السعودية.

ب) الهيئة الشرعية

أنشأ البنك هيئة شرعية (" الهيئة الشرعية ") لضمان توافق جميع أعمال البنك مع أحكام أعمادها و توجيهاتها.

2. أسس الإعداد**أ) بيان الإلتزام**

تعد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية و التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع متطلبات نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك وبعض متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

(ب) أسس القياس والعرض

تعد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المتاحة للبيع، حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة .

تقوم المجموعة بعرض قائمة المركز المالي الموحدة الخاصة به على أساس السيولة. وقد تم تقديم تحليل بشأن عمليات الاسترداد أو السداد خلال 12 شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية (متداولة) ولأكثر من سنة بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (غير متداولة) في الإيضاح 30.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الرئيسية للمجموعة. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة بالريال السعودي لأقرب ألف، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(د) الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

ان اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي يمكن ان تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب بأن تقوم الإدارة باستخدام تقديراتها حول عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة، استناداً الى الخبرات السابقة وبعض العوامل الاخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للحدثات المستقبلية والتي يعتقد انها معقولة وفقاً للظروف. تتكون البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات او تلك التي تمارس فيها الاحكام مما يلي:

1- انخفاض خسائر التمويل:

تقوم المجموعة بمراجعة محفظة التمويل بهدف تقييم الانخفاض الخاص و الجماعي بشكل دوري. وحتى تتمكن المجموعة من تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل خسائر الانخفاض أم لا، فإن المجموعة تستخدم التقديرات والأحكام للتأكد فيما إذا كانت هنالك أية بيانات قابلة للملاحظة تدل على وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية. وقد يشتمل الدليل على بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى وجود تغير عكسي في وضع السداد من قبل مجموعة من المقترضين .

عند تقدير التدفقات النقدية، تقوم الإدارة باستخدام التقديرات المبنية على الخبرة السابقة للتمويل الذي يتسم بمخاطر ائتمانية مماثلة و دليل موضوعي على انخفاض مماثل لما هو موجود في المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقييم مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليص أية اختلافات بين الخسائر المقدرة والفعالية.

2- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوبات بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. إن قياس القيمة العادلة مبني على افتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل مطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسية للموجودات أو المطلوبات، أو
- في أكثر الاسواق فائدة و المتاحة للموجودات والمطلوبات، في حال عدم وجود سوق رئيسية.

يجب ان تكون السوق الرئيسية أو أكثر الاسواق فائدة متاحة للمجموعة.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بناء على الافتراضات التي يستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وعلى افتراض بأنهم يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية لهم .

تستخدم المجموعة طرق تسعير مناسبة وفقا للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك بزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة أو افصحت بالقوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي ادناه للقيمة العادلة ، بناء على مدخلات الادنى الهام لقياس القيمة العادلة ككل :

- المستوى الأول - الأسعار المتداولة في الاسواق المالية النشطة لنفس الموجودات والمطلوبات (بدون تعديل).
- المستوى الثاني - طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الادنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى الثالث - طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الادنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

3- تصنيف الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تتبع المجموعة الارشادات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) عند تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة او الممكن تحديدها والتي لها تاريخ استحقاق محدد كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق . وعند إجراء هذه الأحكام، تقوم المجموعة بتقويم نيته ومقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق الا في بعض الظروف الخاصة - مثل بيعها بتاريخ قريب من تاريخ الاستحقاق او بمبلغ غير هام عندئذ يتعين على المجموعة اعاده تصنيف كاه الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق كاستثمارات متاحة للبيع.

4- الإنخفاض في قيمة الاسهم و الصكوك الإستثمارية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة ، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، بممارسة الأحكام عند مراجعة الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع. ويشمل ذلك التأكد فيما إذا كان الإنخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة يقل عن تكلفة الإستثمارات. يتم إبداء التقدير للتأكد فيما إذا كان الإنخفاض في القيمة العادلة للإستثمارات "جوهري" أو "مستمر". وعند إجراء التقييم للتأكد فيما إذا كان الإنخفاض جوهرياً، فيتم تقييم الإنخفاض في القيمة العادلة مقابل التكلفة الأصلية بتاريخ الاثبات الأولي. وعند إجراء التقييم للتأكد فيما إذا كان الإنخفاض مستمراً، فإنه يتم تقييم الإنخفاض مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة دون التكلفة الأصلية بتاريخ الإثبات الأولي. وعند إجراء التقديرات، تقوم المجموعة بتقويم، من بين عوامل أخرى، التغير العادي في أسعار الإستثمارات، وتدهور المركز المالي للجهة المستثمر فيها، وأداء الصناعة والقطاع، والتغيرات في التقنية، والتدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية.

تقوم المجموعة بمراجعة الإستثمارات في الصكوك المصنفة كمتاحة للبيع بتاريخ إعداد كل قوائم مالية للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها. ويتطلب ذلك إبداء تقديرات مماثلة لتلك المتبعة بشأن تقويم تمويل الشركات بصورة فردية.

5- تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها

تخضع مؤشرات السيطرة المذكورة بالأضاح رقم 3(ب) لأحكام الإدارة والتي يمكن ان يكون لها تأثير هام على حصة المجموعة في ادوات التسديد و الصناديق الإستثمارية.

صناديق الإستثمار

تعمل المجموعة كمدير للعديد من صناديق الإستثمار. إن تحديد امكانية ممارسة المجموعة سيطرة على صندوق استثماري يتم عادة بالتركيز على تقييم اجمالي المصالح الاقتصادية للمجموعة في الصندوق (و التي تتكون من أي عمولة مسجلة و اتعاب إدارة متوقعة) و حقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. و نتيجة لذلك ، فإن المجموعة تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات وبالتالي لم يتم توحيد هذه الصناديق.

6- مخصصات اللتزامات والرسوم

تستلم المجموعة مطالبات قانونية ضدها خلال دورة أعمالها العادية. وعند عمل المخصصات، قامت الإدارة بإجراء التقديرات بشأن احتمال تجنب مخصص لقاء المطالبات. إن تاريخ إنتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المراد دفعه غير مؤكد. ان التوقيت والتكلفة تعتمد في النهاية على الاجراءات النظامية المتبعة.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة موضحة أدناه:

(أ) التغييرات في السياسات المحاسبية

تتوافق السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 فيما عدا اتباع المعايير الجديدة التالية والتعديلات على المعايير الحالية الموضحة أدناه والتي ليس لها أثر هام على القوائم المالية الموحدة للمجموعة للفترة الحالية أو الفترة السابقة ، و يتوقع أن يكون لها أثر غير هام على الفترات المستقبلية:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19): يطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014. ينطبق هذا المعيار على البرامج المحددة المزاي المتعلقة باشتراكات الموظفين و / أو الأطراف الأخرى. وشريطة الوفاء بشروط ومعايير محددة، فإن التعديل الحالي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19) يقدم إعفاءً من المتطلبات المقترحة في التعديلات لعام 2011 بخصوص نسب اشتراكات الموظفين / الأطراف الثالثة لفترات الخدمة وفق معادلة برامج المزاي أو طريقة القسط الثابت. يمنح التعديل الحالي الخيار، في حالة الوفاء بالشروط، لتخفيض تكلفة الخدمة خلال الفترة التي تقدم خلالها الخدمة المعنية.
- تطبق دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية للأعوام من 2010 – 2012، و 2011 – 2013 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014. تتلخص هذه التحسينات السنوية في الآتي:
 - المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (1): إتباع المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية لأول مرة. يوضح التعديل بأنه يسمح ولا يعتبر إلزامياً لمتبعي المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية لأول مرة إتباع المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الجديدة أو المعدلة والتي لا تعتبر إلزامية ولكن يفضل إتباعها بشكل مبكر.
 - المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (2) تم تعديل المعيار ليوضح تعريف "شروط المنح" وذلك بتعريف "شروط الأداء" و "شروط الخدمة" بصورة مستقلة.
 - المعايير الدولية الخاص بالتقارير المالية رقم (3): عمليات تجميع الأعمال تم تعديل المعيار لتوضيح تصنيف وقياس العوض المحتمل لعملية تجميع الأعمال وأن هذا المعيار لا يطبق على محاسبة تأسيس كافة أنواع الترتيبات المشتركة المذكورة في المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (11).
 - المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (8): القطاعات التشغيلية تم تعديل المعيار الذي يطلب بوضوح الانفصاح عن الأحكام التي أجرتها الإدارة عند تطبيق أسس ومعايير التجميع.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (13): قياس القيمة العادلة تم تعديل المعيار ليوضح بأنه يجب قياس الذمم المدينة والدائنة قصيرة الأجل غير المرتبطة بعمولة بمبلغ الفاتورة وبدون خصم إذا كان أثر الخصم غير جوهري. كما تم تعديله ليوضح بأن الاستثناء المتعلق بالمحفظه يمكن أن يطبق على العقود المذكورة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) والمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) بصرف النظر عما إذا كانت تفي بشروط تعريف الموجودات أو المطلوبات المالية التي نص عليها معيار المحاسبة الدولي رقم (32).
- معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38): الموجودات غير الملموسة
توضح هذه التعديلات متطلبات طرق إعادة التقييم بعد الأخذ بعين الاعتبار بأن تعديل الاستهلاك (الإطفاء) المتراكم لا يتم دوماً بالتناسب مع التغيير في إجمالي القيمة الدفترية للأصل.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (24): الإفصاح عن الجهات ذات العلاقة
يمتد تعريف الجهة ذات العلاقة ليشتمل على منشأة الإدارة التي تقدم خدمات موظفي الإدارة العليا للمنشأة المعدة للقوائم المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (40): الاستثمارات العقارية
يوضح هذا المعيار بأنه يجب على المنشأة التأكد فيما إذا كانت الممتلكات المشتراه تعتبر "استثمارات عقارية" وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (40) وأن تقوم بإجراء تقييم مستقل وفقاً للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (3) للتأكد فيما إذا كانت عملية الشراء تعتبر عملية تجميع أعمال.

ب) أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تتضمن هذه القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك والشركات التابعة. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.
- الشركات التابعة هي المنشآت التي تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تتعرض بشأنها ولديها حقوق في الحصول على عوائد مختلفة من علاقتها بالشركة المستثمرة فيها ولديها المقدره على التأثير على العائدات من خلال ممارسة سلطاتها على الشركة المستثمرة فيها. توحّد القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة على تلك الشركات ويتم الوقف عن التوحيد اعتباراً من تاريخ التخلي عن ممارسة مثل هذه السيطرة.
- يملك البنك كامل الحصص في شركه البلاد للاستثمار وشركه البلاد العقارية وتأسستا في المملكة العربية السعودية.
- يتمثل النشاط الرئيسي لشركه البلاد للاستثمار في تقديم خدمات التداول، والإدارة، والترتيب، والمشورة، وحفظ الأوراق المالية وفقاً لنظام هيئة السوق المالية.

يتمثل النشاط الرئيسي لشركة البلاد العقارية في حفظ الموجودات والمقدمة كضمانات من عملاء بنك البلاد .
تم اعداد هذه القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة وطرق تقييم للمعاملات والأحداث
اللاخرى وفق ظروف مماثلة.

وبشكل خاص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يتوفر لدى المجموعة:

1. ممارسة السلطة على الشركة المستثمر فيها (توفر الحق الذي يمنح المجموعة المقدرة على توجيه الأنشطة ذات العلاقة للشركة المستثمر فيها).
2. التعرض لمخاطر، ولها الحق في الحصول على عوائد مختلفة من خلال علاقتها بالشركة المستثمر فيها.
3. المقدرة على التأثير على عائدات الشركة المستثمر فيها.

عندما لا تمتلك المجموعة حقوق الأغلبية في الشركات المستثمر فيها والتي يحق لها التصويت عليه، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات العلاقة لتحديد فيما اذا كانت تمارس سلطتها على الشركة المستثمر فيها والتي تشمل:

1. الترتيبات التعاقدية مع أصحاب حقوق التصويت التخزين.
2. الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
3. حقوق التصويت الخاص بالمجموعة وحقوق التصويت المحتملة الممنوحة من قبل أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم.

يتم إستبعاد الأرصدة المتداخلة بين شركات المجموعة ، وأي دخل أو مصروف ينشأ من المعاملات المتداخلة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي يتم فيها استبعاد الارباح غير المحققة الى الحد الذي لا يكون فيه دليل على الانخفاض في القيمة.

ت) المحاسبة في تاريخ التداول

يتم مبدئياً إثبات و التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرف في الأحكام التعاقدية للأداة . تتطلب العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو العرف السائد في السوق.

يتم اثبات جميع الموجودات و المطلوبات المالية الاخرى بتاريخ التداول، أي التاريخ والذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

(ث) العملات الأجنبية

يتم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالريال السعودي، وهو أيضاً العملة الوظيفية للبنك.

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.

تقيد المكاسب و الخسائر المحققة وغير المحققة عن عمليات التحويل في قائمة الدخل الموحدة.

(ج) مقاصة الادوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

لا يتم اجراء مقاصة للإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة ما لم يطلب أو يسمح به أي معيار محاسبي أو التفسيرات وكما هو مبين في السياسات المحاسبية للمجموعة.

(ح) الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى

يتم، في الأصل، قياس الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى بالقيمة العادلة وبعد ذلك تقاس بالتكلفة المطفأة.

(خ) الاستثمارات

يتم، في الأصل، إثبات كافة السندات الإستثمارية بالقيمة العادلة والتي تمثل المبلغ المدفوع، شاملة مصاريف الشراء المتعلقة بالإستثمارات باستثناء الإستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل. لا يتم إضافة تكاليف المعاملات، إن وجدت، إلى قياس القيمة العادلة عند الاثبات الأولي للإستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

تطفاً العداوة والخصم على أساس العائد الفعلي، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة .

تحدد القيمة العادلة للسندات التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند إنتهاء العمل في تاريخ إعداد القوائم المالية. تحدد القيمة العادلة للموجودات المدارة والإستثمارات في الصناديق الإستثمارية على أساس صافي قيمة الموجودات المعلن والذي يقارب القيمة العادلة.

تحدد القيمة العادلة للسندات غير المتداولة بالسوق، وذلك بإجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة على أساس القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها تقريباً، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو على أساس

ما يخص تلك السندات من صافي الموجودات ذات الصلة . وفي حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة من الأسواق المالية النشطة، فإنه يتم إثباتها بالتكلفة.

وبعد الإثبات الأولي لمختلف فئات السندات الإستثمارية، يسمح بإجراء أية تحويلات لاحقة بين فئات الإستثمار المختلفة، وذلك في حالة الوفاء ببعض الشروط. تحدد كل فئة من الإستثمارات المختلفة عند نهاية الفترة المالية التالية وفقاً للأسس المبينة في الفقرات التالية:

1- الإستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الإستثمارات ضمن هذه الفئة كـ "إستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة" أو "إستثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل" عند الاثبات الأولي لها. يتم شراء الإستثمارات المصنفة كـ "إستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة" بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء لمدد قصيرة الأجل، وتفيد في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة في دخل / خسارة المتاجرة، صافي.

تصنف الإستثمارات كـ "إستثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل" من قبل الإدارة في حالة الوفاء بالمعايير والأسس المذكورة في معيار المحاسبة الدولي (39)، (فيما عدا إستثمارات الأسهم غير المتداولة في سوق مالي نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به).

تفيد الإستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة، ويتم إدراج أية تغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للسنة التي تنشأ فيها تلك التغيرات. لا تضاف تكاليف المعاملات، إن وجدت، إلى قياس القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للإستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل. يتم إثبات الدخل من التمويل والإستثمارات، وتوزيعات الأرباح عن الموجودات المالية المدرجة في قيمتها العادلة في قائمة الدخل كـ "دخل المتاجرة" أو "دخل من الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل" في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الإستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بعد الاثبات الأولي لها بإستثناء الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل غير المشتقة، وعدا تلك المصنفة كإستثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل عند الاثبات الأولي لها حيث يجوز إعادة تصنيفها من تلك الفئة (أي تجارية) في حالة عدم اقتناءها بهدف بيعها أو إعادة شرائها خلال فترة وجيزة، والوفاء بالشروط التالية:

- في حالة وفاء الأصل المالي بشروط تعريف التمويل والذمم المدينة، عندما لم يعد مطلوباً إعادة تصنيف الموجودات المالية كمقتناة لأغراض المتاجرة عند الاثبات الأولي لها، فإنه يجوز إعادة تصنيفها عند وجود النية والمقدرة لدى المنشأة على الاحتفاظ بالموجودات المالية في المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- في حالة عدم وفاء الأصل المالي بشروط تعريف التمويل والذمم المدينة، فإنه يجوز إعادة تصنيفه خارج فئة الإستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة وذلك في حالات "نادرة" فقط.

2- الإستثمارات المتاحة للبيع

الإستثمارات المتاحة للبيع عبارة عن أسهم وصكوك لم يتم تصنيفها كإستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو تمويل أو إستثمارات مدرجة قيمتها العادلة من قائمة الدخل، وتعتزم المجموعة الإحتفاظ بها لمدة غير محددة، والتي يمكن بيعها للوفاء بمتطلبات السيولة أو لمواجهة التغيرات في معدلات الأرباح، أو أسعار تحويل العملات الأجنبية، أسعار الأسهم.

يتم، في الأصل، إثبات الإستثمارات المصنفة كـ "إستثمارات متاحة للبيع" بالقيمة العادلة شاملة تكاليف المعاملات العرضية المتعلقة بها مباشرة، وتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة باستثناء الأسهم غير المتداولة التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق به حيث يتم قيدها بالتكلفة. تدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في قيمتها العادلة مباشرة في الدخل الشامل الآخر لحين إنتفاء أسباب إثبات تلك الإستثمارات أو انخفاض قيمتها، وعندئذ يتم إظهار الربح أو الخسارة المتراكمة - المثبتة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر - في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات الدخل من الإستثمارات والتمويل في قائمة الدخل الموحدة على أساس العائد الفعلي. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الموحدة عندما تستحق المجموعة توزيعات الأرباح. يتم إثبات أرباح أو خسائر الصرف الأجنبي من إستثمارات سندات الدين المتاحة للبيع في قائمة الدخل الموحدة. يجوز إعادة تصنيف السندات المتاحة للبيع إلى "الإستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة" في حالة الوفاء بشروط تعريف "الإستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة"، وعند وجود النية والمقدرة لدى المجموعة على الإحتفاظ بالموجودات المالية في المستقبل المنظور أو حتى تاريخ استحقاقها.

3- الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الإستحقاق

تصنف الإستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ولها تاريخ إستحقاق محدد والتي تستطيع المجموعة ولديها النية الإيجابية والمقدرة على اقتنائها حتى تاريخ إستحقاقها كإستثمارات مقتناة حتى تاريخ الإستحقاق. يتم، في الأصل، إثبات الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة شاملة تكاليف المعاملات المباشرة والعرضية، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الإنخفاض في قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الإعتبار الخصم أو العلاوة عند الشراء باستخدام معدل العائد الفعلي، وتدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الإستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عند إنتفاء أسباب إثبات تلك الإستثمارات أو إنخفاض قيمتها.

إن الإستثمارات المصنفة كـ "مقتناة حتى تاريخ الإستحقاق"، لا يمكن عادة بيعها أو إعادة تصنيفها - دون أن تتأثر مقدرة المجموعة على إستخدام هذا التصنيف، ولا يمكن تصنيفها كبنود مغطى المخاطر بشأن أسعار العمولة الخاصة أو السداد المبكر، وذلك نظراً للطبيعة طويلة الأجل لهذه الإستثمارات.

إن عمليات البيع أو إعادة التصنيف التي تتم في أي من الظروف التالية لن تؤثر على مقدرة المجموعة على استخدام هذا التصنيف:

- عمليات البيع أو التصنيف التي تتم بتاريخ قريب لتاريخ الاستحقاق، وأن التغيرات في أسعار العمولات السائدة في السوق لن يكون لها أثر هام على القيمة العادلة.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف بعد قيام المجموعة بتحصيل المبلغ الأصلي للأصل بالكامل.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف المتعلقة بأحداث معزولة غير مكررة تقع خارج نطاق سيطرة المجموعة والتي لا يمكن توقعها بشكل معقول.

4- الاستثمارات الأخرى المقتناه بالتكلفة المطفأة

تصنف الإستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة في سوق مالي نشط كـ " إستثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة". تظهر هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الإستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عند إنتفاء أسباب إثبات تلك الإستثمارات أو انخفاض قيمتها.

(د) التمويل

يتكون التمويل من البيع بالتأجل والبيع بالتقسيط والمشاركة والإجارة الصادرة أو المشتراه من قبل المجموعة ، ويتم في الأصل إثباتها بالقيمة العادلة متضمنة مصاريف الإقتناء وتقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصاً أي مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم اثبات التمويل عندما يتم دفع النقد إلى المقترضين ويتم التوقف عن اثباته عندما يقوم العملاء بسداد التزاماتهم أو عندما يتم بيع التمويل أو شطبه أو عند تحويل كافة المنافع والمخاطر المصاحبة للملكية.

- **البيع الآجل والبيع بالتقسيط:** يمثل عقد تمويلي مبني على المرابحة والذي تقوم المجموعة من خلاله بشراء بضاعة أو أصل ثم بيعه للعميل بناءً على وعد منه بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن البيع الآجل هو منتج مخصص لتمويل الشركات بينما منتج البيع بالتقسيط مخصص لتمويل الأفراد.
- **إجارة منتهية بالتمليك:** هو اتفاق تكون المجموعة فيه مؤجراً، يقوم بشراء أو إنشاء الأصل المؤجر طبقاً لطلب ومواصفات العميل (المستأجر) بناءً على وعد منه باستئجار الأصل لمدة معينة متفق عليها. ويمكن إنهاء عقد الإجارة بتحويل ملكية الأصل للمستأجر إلى المستأجر بعد إنقضاء فترة التأجير.
- **المشاركة:** هو اتفاق بين البنك والعميل للمشاركة للقيام بمشروع استثماري معين أو تملك عقار معين ينتهي بامتلاك العميل لكامل الاستثمار أو العقار، ويتم تقاسم الربح أو الخسارة حسب بنود الاتفاق.

(ذ) انخفاض قيمة الموجودات المالية

1- الموجودات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

يتم، في نهاية كل فترة مالية، إجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل ما أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، تحدد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد لذلك الأصل، ويتم إثبات أية خسائر ناجمة عن ذلك الانخفاض بالتغيرات في قيمتها الدفترية على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تقوم المجموعة بالتأكد من وجود دليل على وقوع انخفاض في التمويل والسلف والاستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق على أساس خاص وجماعي.

إذا كانت الموجودات المالية غير قابلة للتحويل، فإنه يتم شطبها من مخصص إنخفاض القيمة أو بتحميلها مباشرة على قائمة الدخل الموحدة. لا يتم شطب الموجودات المالية إلا بعد استنفاد كافة وسائل التحويل الممكنة وبعد تحديد مبلغ الخسارة.

وإذا ما حدث لاحقاً إنخفاض في مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة وأن هذا الانخفاض يعود بشكل موضوعي إلى حدث وقع بعد إثبات إنخفاض القيمة (مثلاً تحسن في درجة التصنيف الائتماني للمدين)، عندئذ يتم عكس قيد مبلغ الخسارة الذي تم إثباته سابقاً وذلك عن طريق تسوية حساب المخصص. يتم إثبات عكس القيد في قائمة الدخل الموحدة تحت بند مخصص انخفاض خسائر الائتمان.

إن التمويل الذي يتم إعادة التفاوض حول شروطه لا يعتبر متأخر السداد، ولكن تتم معاملته كتمويل جديد. توضع سياسات وإجراءات إعادة الجدولة وفقاً لمؤشرات أو مقاييس تشير إلى أن عملية السداد ستستمر في الغالب. ويستمر تقييم إنخفاض قيمة التمويل بشكل فردي أو جماعي باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للتمويل.

يعاد التفاوض عادة بشأن التمويل وذلك إما كجزء من العلاقة المستمرة مع العميل أو لمواجهة التغيرات السلبية في ظروف الجهة المقترضة. ويمكن أن يؤدي إعادة المفاوضات إلى تمديد تاريخ الاستحقاق أو برامج السداد وبموجبها تمنح المجموعة سعر عمولة معدل إلى العميل المتعثر. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الاستمرار في اعتبار الأصل "متأخر السداد" و "منخفض القيمة" لوحدة لأن سداد العمولة وأصل المبلغ الذي أعيد للتفاوض بشأنه لن يسترد القيمة الدفترية الأصلية للتمويل. وفي بعض الحالات، تفضي إعادة التفاوض إلى إبرام إتفاقية جديدة، ويتم اعتبارها كـ "تمويل جديد".

كما تقوم المجموعة بالتأكد من وجود إنخفاض على مستوى جماعي. يتم تكوين المخصص الجماعي وفق المعايير والأسس التالية: عند وجود إنخفاض في درجة التصنيف الداخلي أو درجة التصنيف الائتماني الخارجي للمقترض أو مجموعة المقترضين، والظروف الاقتصادية الحالية التي يعمل فيها المقترض وحالات العجز عن السداد السابق.

2- الإستثمارات المتاحة للبيع

بالنسبة للإستثمارات في الصكوك المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع، تقوم المجموعة بإجراء تقييم بصورة منفردة للتأكد من وجود انخفاض في القيمة باستخدام نفس المعايير المتبعة بشأن الموجودات المالية المقنتاة بالتكلفة المطفأة. إن مبلغ الانخفاض في القيمة يمثل الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً خسارة الانخفاض يمثل في القيمة المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

وإذا ما حدث لاحقاً زيادة في الإستثمارات في الصكوك، وأن هذه الزيادة تعود بشكل موضوعي لحدث إئتماني وقع بعد اثبات الانخفاض، يتم عكس خسائر الانخفاض من خلال قائمة الدخل الموحدة.

أما بالنسبة للإستثمارات في الأسهم المقنتاة كمتاحة للبيع، فإن الإنخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة دون التكلفة يمثل دليلاً موضوعياً على الإنخفاض. لا يمكن عكس خسائر الإنخفاض من خلال قائمة الدخل الموحدة طالما استمر إثبات الموجودات في السجلات، أي ان أية زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الإنخفاض يمكن إثباتها فقط ضمن حقوق المساهمين. وعند التوقف عن إثباتها، يتم إدراج اية مكاسب أو خسائر متراكمة ومعترف بها مسبقاً في حقوق المساهمين في قائمة الدخل الموحدة.

ر) إثبات الإيرادات

1- الدخل والعائد على الموجودات والمطلوبات المالية

يتم إثبات الدخل من الموجودات الإستثمارية والتمويلية في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة العائد الفعلي على الأرصدة القائمة على مدى فترة العقد.

ان احتساب معدل العائد الفعلي يأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة الحالية والتي تتضمن الأتعاب، وتكاليف المعاملات، والخصومات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي ولا تتضمن خسائر التمويل المستقبلية. تعتبر تكاليف المعاملات، تكاليف غرضية تتعلق مباشرة بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات التمويلية.

2- دخل الأتعاب و العمولات

يتم ادراج دخل الأتعاب و العمولات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من احتساب العائد الفعلي في قياس الموجودات المعنية.

يتم إثبات دخل الأتعاب و العمولات التي لا تعتبر جزء لا يتجزأ من احتساب العائد الفعلي على الموجودات والمطلوبات المالية عند تقديم الخدمات المعنية كما يلي :

- يتم إثبات أتعاب إدارة المحافظ وأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى وفقاً لعقود الخدمات ذات العلاقة وذلك في العادة على أساس زمني نسبي.
- يتم إثبات الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات، إدارة الثروات، و التخطيط المالي وخدمات الحفظ وغيرها من الخدمات المماثلة التي تقدم خلال مدة زمنية على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات.
- يتم اثبات الأتعاب المرتبطة بالاداء او مكونات الأتعاب عند الوفاء بمعايير الاداء.
- يتم تأجيل اثبات أتعاب الالتزام لمنح التمويل التي يحتمل عدم سحبها وكذلك أتعاب الائتمان الأخرى (بما فيها التكاليف العرضية)، واثباتها كتسوية للعائد الفعلي على التمويل. وفي الحالات التي لا يتوقع فيها بأن تؤدي الالتزامات المتعلقة بالتمويل إلى استخدام التمويل، يتم اثبات أتعاب الالتزام لمنح التمويل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الالتزام.
- تتعلق مصاريف الأتعاب و العمولات الأخرى أساساً بأتعاب المعاملات والخدمات، ويتم قيدها كمصاريف عند استلام الخدمة.

3- أرباح (خسائر) تحويل العملات الاجنبية

يتم اثبات ارباح (خسائر) تحويل العملات الاجنبية طبقاً لما تم ايضاحه في السياسة المحاسبية المتعلقة بتحويل العملات الاجنبية اعلاه.

4- توزيعات الارباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح من إستثمارات الأسهم عند الإقرار بأحقية إستلامها ويكون ذلك عند مصادقة المساهمين عليها.

5- مكاسب (خسائر) الاستثمارات المقتناه لغير اغراض المتاجرة

يتم اثبات المكاسب/الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة في بنود الدخل الشامل الأخرى لحين التوقف عن إثبات الاستثمارات أو انخفاض قيمتها وعندئذ يعاد تدوير المكاسب/الخسائر المتراكمة المثبتة سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

(ن) التوقف عن اثبات الادوات المالية

يتم التوقف عن اثبات الموجودات المالية (أو جزء منها ، أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عند انتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات او عند نقل الموجودات وان النقل مؤهل للتوقف عن الاثبات.

وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن المجموعة نقلت ملكية أصل مالي، يتم الغاء الاعتراف عند قيام المجموعة بنقل جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الاصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لم يتم فيها نقل او الابقاء على جميع المخاطر و المنافع المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري، يتم الغاء الاعتراف فقط في حالة تخلي المجموعة عن السيطرة على الأصل. يقوم البنك بتسجيل الموجودات أو المطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق أو الاحتفاظ بالالتزامات الناتجة عن هذه العمليات.

يتم التوقف عن اثبات المطلوبات المالية (أو جزء منها) وذلك فقط عند استنفادها، أي عندما يتم تنفيذ الالتزامات المحددة في العقد أو الغائها او انتهاء مدتها.

(س) الزكاة وضرية الاستقطاع

بموجب أنظمة الزكاة وضرية الدخل بالمملكة العربية السعودية، فإن الزكاة هي التزام على المساهمين السعوديين. يتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين السعوديين في حقوق الملكية أو صافي الدخل باستخدام الالاسس الموضحة بموجب أنظمة الزكاة.

لا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة حيث أنها تستقطع من الأرباح الموزعة على المساهمين السعوديين.

تخصم ضرائب الاستقطاع من الدفعات للموردين غير المقيمين مقابل الخدمات المقدمة والبضاعة المشتراة وفقا لللائحة الضريبية المطبقة في المملكة العربية السعودية وتُدفع مباشرة لمصلحة الزكاة والدخل شهرياً.

(ش) الضمانات المالية

تقوم المجموعة ، خلال دورة الأعمال الاعتيادية، بتقديم ضمانات مالية تشمل على اعتمادات مستنديه و ضمانات وقبولات. يتم في الأصل إثبات الضمانات المالية ضمن المطلوبات الأخرى في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة والتي تمثل قيمة العداوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس التزامات المجموعة تجاه كل ضمان بالعداوة المطفأة، أو أفضل تقدير للمصاريف اللازمة لسداد أي ضمان مالي، ناتجة عن الضمانات أيهما أعلى. يتم اثبات الزيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة ضمن "مخصص انخفاض

خسائر التمويل، صافي ". يتم إثبات العداوة المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن " دخل الاتعاب والعمولات، صافي " بطريقه القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

ص) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي أو متوقع ناتج عن أحداث سابقة وأنه من المحتمل سداد هذا الالتزام ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق به. يتم مراجعته المخصصات بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحد، ويتم تعديلها لتعكس افضل تقدير قائم.

ض) محاسبة عقود الإيجار

1) عندما تكون المجموعة هي المستأجر

تصنف عقود الإيجار والتي لم تحول الى المجموعة كافة مخاطر ومنافع الملكية الأصل عقود إيجارات تشغيلية. ونتيجة لذلك، تعتبر كافة عقود الإيجار التي يبرمها البنك عقود إيجارات تشغيلية. تحمل الدفعات بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل الموحدة بطريقه القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. وفي حالة انتهاء عقد الإيجار قبل انتهاء مدته، تدرج اية غرامات (بعد خصم دخل الإيجار المتوقع، إن وجد) يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها انتهاء العقد. تقوم المجموعة بتقييم الترتيبات غير المتعلقة بالإيجارات مثل عقود الاستعانة بمصادر خارجية وغيرها لتحديد إن كانت تحتوي على عنصر إيجار كي يتم احتسابه بصورة مستقلة.

2) عندما تكون المجموعة هي المؤجر

عند تحويل الموجودات بموجب عقد اجارة منتهية بالتملك، يتم اثبات القيمة الحالية لدفعات الإيجار كذمم مدينه ويتم الافصاح عنها ضمن " التمويل ". يتم اثبات الفرق بين اجمالي الذمم المدينه و القيمة الحالية للذمم المدينه كعائد غير مكتسب. يتم اثبات دخل الاجاره على مدى فتره عقد الإيجار باستخدام طريقة صافي الاستثمار و التي تظهر معدل عائد دوري ثابت.

تدرج الموجودات الخاضعة لعقود الإيجارات التشغيلية في القوائم المالية الموحدة " كمتلكات و معدات ". يتم اثبات الدخل من الإيجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت (او حسبما هو ملائم) على مدى فترة الإيجار.

ط) النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وما في حكمها بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقد والأرصدة والمرابحة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشمل على الأرصدة

لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الدقتهاء و التي تخضع لتغيرات غير هامة في قيمتها العادلة .

ظ) الممتلكات والمعدات

تقيد الممتلكات والمعدات بالتكلفة ويتم إظهارها بالصافي ناقصا الاستهلاك والإطفاء المتراكم .يجري إستهلاك أو إطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات كما يلي:

المباني	33 سنة
تحسينات المباني المستأجرة	فترة الإيجار او العمر الانتاجي (10 سنوات) , أيهما أقصر
المعدات والأثاث والسيارات	4 إلى 6 سنوات
أجهزة وبرامج الكمبيوتر	5 سنوات

يتم، بتاريخ اعداد للقوائم المالية الموحدة ، مراجعة القيمة التقديرية المتبقية و الأعمار الإنتاجية للموجودات ومن ثم يتم تعديلها إذا لزم الأمر.

ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع وذلك بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية ، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة. يتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. يتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة إلى القيمة القابلة للإسترداد في حال زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للإسترداد له.

ع) المطلوبات المالية

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع العملاء، الارصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى و المطلوبات المالية الاخرى بالقيمة العادلة ، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

غ) خدمات الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات الاستثمار لعملائها من خلال شركتها التابعة والتي تشمل على ادارة بعض الصناديق الاستثمارية بالتشاور مع مستشاري استثمار مهنيين. يتم إدراج حصة المجموعة في هذه الصناديق ضمن الإستثمارات المتاحة للبيع، بينما يتم الإفصاح عن دخل الاتعاب المكتسبة من ادارة هذه الصناديق ضمن المعاملات مع الأطراف ذوي علاقة.

ان الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة او الوكالة لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم ادراجها في القوائم المالية الموحدة.

ف) الإيرادات المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

تقوم الهيئة الشرعية بالبنك من حين لآخر بالتأكد من تطبيق القرارات الشرعية، وفي حالة إثبات إيرادات عن طريق الخطأ أو بغير قصد، فإن مجلس الإدارة سيقوم وبناءً على طلب من الرئيس التنفيذي للبنك بالموافقة على استبعاد هذه الإيرادات من إيرادات المجموعة والتخلص منها نهائياً.

ق) برنامج أسهم الموظفين

يقدم البنك لموظفيه المؤهلين برامج تحفيزية مدفوعة على أساس الأسهم (البرامج) معتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجب شروط هذا البرنامج، يمنح البنك الموظفين المؤهلين أسهم سيتم الاحتفاظ بها كجزء من مكافآتهم السنوية.

تقاس تكلفة هذا البرنامج على أساس القيمة العادلة في تاريخ منح الأسهم.

يتم إثبات تكلفة البرنامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشرط الخدمة والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظفون المعنيون منح الأسهم (تاريخ الاستحقاق). تظهر المصاريف التراكمية - التي يتم احتسابها بموجب هذا البرنامج بتاريخ إعداد كل قوائم مالية حتى تاريخ الاستحقاق - المدى الذي انتهت إليه فترة الاستحقاق، وأفضل تقديرات البنك لعدد الأسهم التي سيتم منحها في نهاية المطاف. يمثل المبلغ المحمل أو المقيد على قائمة الدخل الموحدة لسنة ما، الحركة في المصاريف التراكمية المثبتة في بداية ونهاية تلك السنة.

يقوم البنك، بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، بإبرام اتفاقية مع طرف ثالث محايد للاحتفاظ بالأسهم المعنية في البرنامج بالإضافة للمزايا المستحقة لهذه الأسهم.

ك) مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب المكافآت المستحقة لموظفي البنك عند انتهاء خدماتهم طبقاً لنظام العمل السعودي وتدرج ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

4. النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

2014	2015	إيضاحات	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
2,358,857	2,509,101	4.1	وديعة نظامية
1,339,091	1,473,037		نقد في الصندوق
769,756	619,983	4.2	أرصدة أخرى
4,467,704	4,602,121		الإجمالي

4.1 وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب، والادخار، ولأجل الودائع الأخرى تحسب في نهاية كل شهر. إن الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك وبالتالي لا تعتبر جزءاً من النقدية وما في حكمها.

4.2 تشتمل على حساب إدارة النقد لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ 570 مليون ريال سعودي (2014:615 مليون ريال سعودي).

5. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
274,373	424,791	تحت الطلب
8,601,136	8,048,789	مرابحات في بضائع
(90,923)	(90,923)	مخصص الانخفاض في قيمة مرابحات في بضائع
8,510,213	7,957,866	
8,784,586	8,382,657	الإجمالي

6. الاستثمارات ، صافي

(أ) تتكون الاستثمارات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2015					بآلاف الريالات السعودية
الإجمالي	خارج المملكة		داخل المملكة		
	غير متداولة	متداولة	غير متداولة	متداولة	
					استثمارات متاحة للبيع
308,541	-	-	157,500	151,041	أسهم
236,909	-	-		236,909	صناديق إستثمارية
600,263	-	48,704	297,568	253,991	صكوك
1,145,713		48,704	455,068	641,941	
					استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
1,803,222	-	-	1,803,222	-	مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
2,948,935	-	48,704	2,258,290	641,941	الإجمالي

2014					بآلاف الريالات السعودية
الإجمالي	خارج المملكة		داخل المملكة		
	غير متداولة	متداولة	غير متداولة	متداولة	
					استثمارات متاحة للبيع
324,368	-	-	150,000	174,368	أسهم
152,985	-	-	-	152,985	صناديق إستثمارية
456,770	-	-	200,000	256,770	صكوك
934,123	-	-	350,000	584,123	
					استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
1,701,207	-	-	1,701,207	-	مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
2,635,330	-	-	2,051,207	584,123	الإجمالي

(ب) تتلخص حركة الاحتياطات الأخرى (صافي المكاسب / (الخسائر) غير المحققة من إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع) في الآتي:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
43,338	22,778	الرصيد في بداية السنة
18,254	(47,795)	صافي التغيرات في القيمة العادلة
(38,814)	197	صافي التحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة
-	13,108	مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع
(20,560)	(34,490)	صافي الحركة خلال السنة
22,778	(11,712)	الرصيد في نهاية السنة

(ج) تتلخص حركة مخصص الانخفاض في القيمة المحمل على قائمة الدخل الموحدة في الآتي:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
-	-	الرصيد في بداية السنة
-	13,108	المحمل خلال السنة
-	13,108	الرصيد في نهاية السنة

(د) فيما يلي تحليل بالإستثمارات حسب الاطراف الاخرى:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
884,236	1,138,833	شركات
49,887	6,880	بنوك و مؤسسات مالية أخرى
1,701,207	1,803,222	مؤسسة النقد العربي السعودي
2,635,330	2,948,935	الإجمالي

(هـ) تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع اسهم غير متداولة بمبلغ 157.5 مليون ريال سعودي (2014: 150 مليون ريال سعودي) مقيدة بالتكلفة حيث تعتقد الإدارة ان تكلفة هذه الاستثمارات تقارب قيمتها العادلة. كما تعتقد الإدارة أن تكلفة مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي تقارب قيمتها العادلة.

7. التمويل، صافي (أ) مسجل بالتكلفة المطفأة :

2015					بآلاف الريالات السعودية	
الإجمالي	إجارة	مشاركة	بيع بالتقسيط / اجارة	بيع آجل		
34,604,087	219,157	1,863,143	11,708,958	20,812,829	التمويل العامل	
514,762	-	112,276	139,024	263,462	التمويل غير العامل	
35,118,849	219,157	1,975,419	11,847,982	21,076,291	الإجمالي	
(864,226)	(3,850)	(132,614)	(191,000)	(536,762)	مخصص الانخفاض	
34,254,623	215,307	1,842,805	11,656,982	20,539,529	التمويل، صافي	

2014					بآلاف الريالات السعودية	
28,749,638	558,782	1,417,580	10,163,859	16,609,417	التمويل العامل	
430,731	-	94,863	116,749	219,119	التمويل غير العامل	
29,180,369	558,782	1,512,443	10,280,608	16,828,536	الإجمالي	
(825,099)	(12,703)	(127,088)	(164,789)	(520,519)	مخصص الانخفاض	
28,355,270	546,079	1,385,355	10,115,819	16,308,017	التمويل، صافي	

(ب) مخصص انخفاض التمويل :

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
895,311	825,099	الرصيد في بداية السنة
132,953	120,970	المحمل خلال السنة
(62,694)	(39,566)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
(140,471)	(42,277)	مبالغ مستردة مجنبة سابقاً
825,099	864,226	الرصيد في نهاية السنة

ج) الجودة الائتمانية للتمويل:

تم تصنيف التمويل الى الفئات التالية:

1) غير متأخر السداد ولم تنخفض قيمته

2014	2015	التصنيف
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
4,629,296	5,845,048	ممتازة
4,303,771	6,004,768	جيدة
3,556,758	4,145,190	مرضية
5,699,118	6,076,015	مخاطر مقبولة
301,920	363,516	تحت المراقبة
18,490,863	22,434,537	إجمالي تمويل الشركات
9,943,485	11,445,895	تمويل الأفراد - مرضية
28,434,348	33,880,432	اجمالي

ممتازة

مركز مالي قوي ذو سيولة مرتفعة و رأس مال و إيرادات و تدفقات نقدية وإدارة وقدرة ممتازة على السداد.

جيدة

مركز مالي جيد ذو سيولة جيدة ورأس مال و إيرادات و تدفقات نقدية وإدارة وقدرة جيدة على السداد.

مرضية

مركز مالي مقبول ذو سيولة معقولة و رأس مال و إيرادات و تدفقات نقدية وإدارة وقدرة جيدة على السداد. تعتبر الجودة الائتمانية لجميع تمويلات الأفراد مرضية.

مخاطر مقبولة

مركز مالي مقبول ولكنه متقلب، مع ذلك فإن القدرة على السداد تكون مقبولة.

تحت المراقبة

قد تؤدي مشاكل التدفقات النقدية إلى تأخير سداد الأرباح/الأقساط. تتطلب التسهيلات مراقبة مستمرة، ومع ذلك تعتقد الإدارة بأنه سيتم تسديد كامل الأقساط.

(2) الجودة الائتمانية للتمويل (تمويل إنخفضت قيمته بشكل فردي):

يوضح الجدول أدناه إجمالي أرصدة التمويل التي إنخفضت قيمتها بشكل فردي والقيمة العادلة للضمانات المرتبطة بها التي يحتفظ بها البنك كما في 31 ديسمبر:

2015					بآلاف الريالات السعودية
إجمالي	مشاركة	إجارة	بيع بالتقسيط / اجارة	بيع آجل	
514,762	112,276	-	139,024	263,462	أرصدة تمويل إنخفضت قيمتها بشكل فردي
545,290	321,968	-	11,791	211,531	القيمة العادلة للضمانات
2014					بآلاف الريالات السعودية
إجمالي	مشاركة	إجارة	بيع بالتقسيط / اجارة	بيع آجل	
430,731	94,863	-	116,749	219,119	أرصدة تمويل إنخفضت قيمتها بشكل فردي
596,499	374,112	-	8,863	213,524	القيمة العادلة للضمانات

(3) تحليل أعمار المحفظة (متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها) :

2015					بآلاف الريالات السعودية
إجمالي	مشاركة	إجارة	بيع بالتقسيط / اجارة	بيع آجل	
583,085	63,812	-	204,854	314,419	من 1 - 30 يوم
140,570	7,231	-	58,208	75,131	من 31 - 90 يوم
723,655	71,043	-	263,062	389,550	الاجمالي
2,626,561	111,095	-	25,798	2,489,668	القيمة العادلة للضمانات
2014					بآلاف الريالات السعودية
إجمالي	مشاركة	إجارة	بيع بالتقسيط / اجارة	بيع آجل	
177,517	-	-	165,382	12,135	من 1 - 30 يوم
137,773	29,029	-	54,992	53,752	من 31 - 90 يوم
315,290	29,029	-	220,374	65,887	الاجمالي
108,420	-	-	48,585	59,835	القيمة العادلة للضمانات

يمثل إجمالي مبالغ التمويل العاملة، أرصدة التمويل غير المتأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها و المتأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها.

د) الضمانات

يقوم البنك، خلال دورة أعمالها العادية والخاصة بأنشطة التمويل، بالاحتفاظ بضمانات لتقليل من مخاطر الائتمان. تشمل هذه الضمانات غالباً على ودائع و ضمانات مالية و أسهم محلية و عقارات. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل التسهيلات الائتمانية التجارية والعقارية الشخصية وتتم إدارتها مقابل الأرصدة ذات العلاقة بصافي القيمة البيعية لها.

هـ) فيما يلي تحليل بمخاطر تركيزات التمويل ومخصصات الانخفاض المتعلقة بها، حسب القطاعات الاقتصادية:

2015				بآلاف الريالات السعودية
التمويل، صافي	مخصصات الانخفاض	التمويل غير العامل	التمويل العامل	
4,012,675	(161,020)	101,744	4,071,951	تجاري
4,451,532	(132,374)	135,947	4,447,959	صناعي
6,578,322	(182,695)	74,698	6,686,319	بناء وإنشاءات
924,706	(16,534)	-	941,240	نقل واتصالات
2,464,663	(44,293)	224	2,508,732	خدمات
489,533	(8,753)	-	498,286	زراعة وسمك
-	-	-	-	مناجم وتعددين
11,656,982	(191,000)	139,024	11,708,958	شخصية
3,676,210	(127,557)	63,125	3,740,642	أخرى
34,254,623	(864,226)	514,762	34,604,087	الإجمالي
2014				بآلاف الريالات السعودية
التمويل، صافي	مخصصات الانخفاض	التمويل غير العامل	التمويل العامل	
3,148,360	(150,836)	78,093	3,221,103	تجاري
3,388,699	(117,048)	114,848	3,390,899	صناعي
5,452,107	(183,487)	57,340	5,578,254	بناء وإنشاءات
663,569	(15,436)	-	679,005	نقل واتصالات
2,074,139	(51,234)	3,145	2,122,228	خدمات
554,727	(12,904)	-	567,631	زراعة وسمك
614,906	(14,304)	-	629,210	مناجم وتعددين
10,115,819	(164,789)	116,749	10,163,859	شخصية
2,342,944	(115,061)	60,556	2,397,449	أخرى
28,355,270	(825,099)	430,731	28,749,638	الإجمالي

و) مدينو عقود الإجاره

2014		2015		
بآلاف الريالات السعوديه		بآلاف الريالات السعوديه		
شركات	افراد	شركات	افراد	
560,225	187,567	220,670	240,445	إجمالي الذمم المدينة من التأجير التمويلي:
-	327,754	-	266,754	أقل من سنة
-	363	-	10,444	من سنة إلى خمس سنوات
(1,443)	(33,038)	(1,513)	(59,782)	عائد غير مكتسب من التأجير التمويلي
558,782	482,646	219,157	457,861	صافي الذمم المدينة من التأجير التمويلي

8. الممتلكات والمعدات، صافي

بآلاف الريالات السعوديه						
الإجمالي 2014	الإجمالي 2015	أجهزة وبرامج والكمبيوتر	المعدات والأثاث والسيارات	تحسينات المباني المستأجرة	الأراضي والمباني	
1,454,950	1,577,719	331,648	268,976	524,434	452,661	التكلفة
132,325	94,994	28,830	16,073	45,521	4,570	في بداية السنة
(9,556)	(4,319)	(2,361)	(1,278)	(680)	-	الإضافات خلال السنة
1,577,719	1,668,394	358,117	283,771	569,275	457,231	الاستيعادات
						في 31 ديسمبر
692,746	779,350	272,190	195,657	309,860	1,643	الاستهلاك المتراكم
95,793	101,187	25,261	27,527	47,742	657	في بداية السنة
(9,189)	(4,227)	(2,344)	(1,233)	(650)	-	المحمل للسنة
779,350	876,310	295,107	221,951	356,952	2,300	الاستيعادات
						في 31 ديسمبر
	792,084	63,010	61,820	212,323	454,931	صافي القيمة الدفترية
798,369		59,458	73,319	214,574	451,018	في 31 ديسمبر 2015
						في 31 ديسمبر 2014

تشتمل تحسينات المباني المستأجرة أعلاه على أعمال تحت التنفيذ قدرها 46.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 25 مليون ريال سعودي).

9. الموجودات الأخرى

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
36,313	48,446	إيجارات مدفوعة مقدماً
31,048	47,735	دفعات مقدمة للموردين
62,685	39,496	أتعاب إدارة مستحقة
58,609	104,313	أخرى
188,655	239,990	الإجمالي

10. الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
87,658	83,491	تحت الطلب
1,103,360	1,338,161	استثمارات مباشرة
1,191,018	1,421,652	الإجمالي

11. ودائع العملاء

2014	2015	إيضاحات	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
26,867,287	28,502,322	1-11	تحت الطلب
5,834,117	9,452,440		استثمار مباشر
3,207,113	3,326,469		حساب البلاد (مضاربة)
815,225	898,229	2-11	أخرى
36,723,742	42,179,460		الإجمالي

11-1 تتضمن الودائع تحت الطلب وداائع بعملات أجنبية قدرها 282 مليون ريال سعودي (2014 : 224 مليون ريال سعودي).
11-2 تتضمن الودائع الأخرى وداائع صناديق المجموعة الإستثمارية قدرها 2.7 مليون ريال سعودي (2014 : 2.1 مليون ريال سعودي) و تأمينات مقابل التزامات غير قابلة للنقض بمبلغ 895 مليون ريال سعودي (2014 : 813 مليون ريال سعودي)، وتتضمن حسابات الهامش، هامش على عملات أجنبية قدره 57 مليون ريال سعودي (2014 : 69 مليون ريال سعودي).

12. المطلوبات الأخرى

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
733,373	536,055	ذمم دائنة
186,022	191,510	مصاريف مستحقة- موظفون
90,527	83,937	مصاريف تشغيلية مستحقة
413,879	365,557	أخرى
1,423,801	1,177,059	الإجمالي

13. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به، والمصدر والمدفوع بالكامل للبنك من 500 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية (2014: 400 مليون سهم قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية).

14. الإحتياطي النظامي

تقتضي المادة رقم 13 من نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية بتحويل ما لا يقل عن 25% من صافي الدخل السنوي إلى الإحتياطي النظامي إلى أن يساوي رصيد هذا الإحتياطي رأس المال المدفوع للبنك. وعليه تم تحويل 197 مليون ريال سعودي (2014: 216 مليون ريال سعودي) إلى الإحتياطي النظامي. إن الإحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

15. توزيعات الأرباح وزيادة رأس المال

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 8 يناير 2015 على توزيع ارباح عن العام 2014 بمبلغ 200 مليون ريال سعودي وذلك بواقع 0.5 ريال سعودي للسهم.

كما وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 8 يناير 2015 على إصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم واحد لكل اربعة أسهم مملوكة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية بغرض زيادة رأسمال البنك من 4,000 مليون ريال سعودي إلى 5,000 مليون ريال سعودي . تم اصدار الأسهم المجانية وذلك برسمة مبلغ 995.6 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقة، وتحويل مبلغ 4.4 مليون ريال من الإحتياطي النظامي وفقا لموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي ليصبح عدد الأسهم القائمة بعد اصدار الأسهم المجانية 500 مليون سهم.

تمت الموافقة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ 14 أبريل 2015 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ 0.5 ريال سعودي لكل سهم، وإصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم واحد لكل أربعة أسهم.

16. الإحتياطيات الأخرى

تمثل الإحتياطيات الأخرى صافي المكاسب / (الخسائر) غير المحققة عن إعادة تقييم الإستثمارات المتاحة للبيع. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين. إن حركة الإحتياطيات الأخرى مبينة في الإيضاح 6 (ب).

17. التعهدات والالتزامات المحتملة**أ - الدعاوى القضائية**

كانت هناك دعاوى قضائية مقامة ضد البنك كما في 31 ديسمبر 2015. تم تكوين مخصصات لقاء بعض هذه الدعاوى وذلك بناءً على نصيحة المستشارين القانونيين للبنك.

ب - الالتزامات الرأس مالية

بلغت الالتزامات الرأس مالية لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 94 مليون ريال سعودي (2014 : 62 مليون ريال سعودي) ، تتعلق بتحسينات المباني المستأجرة وشراء معدات.

ج - التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية التي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل المجموعة بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى تحمل نفس مخاطر الائتمان التي يحملها التمويل. أما المتطلبات النقدية بموجب الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع المجموعة قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المجموعة نيابة عن العميل تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال على المجموعة بسقف محدد وفق شروط و أحكام خاصة مضمونة عادة بشحنات البضاعة التي تخصصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. تتوقع المجموعة ان يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل تمويل بشكل رئيسي و ضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان ، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول يتوقع أن يكون أقل كثيراً من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان غير المستخدمة لا تمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات قد يتم انتهاء مدتها أو إنهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(1) فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية لفاء التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة :

2015		من 3 أشهر إلى		أكثر من 5 سنوات	
بالآلاف الريالات السعودية	أقل من 3 أشهر	سنة	من سنة إلى 5 سنوات	سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	101,471	256,116	118,101	-	475,688
خطابات الضمان	369,747	1,732,269	1,491,507	106,510	3,700,033
قبولات	385,144	61,814	7,453	-	454,411
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للإلغاء	-	-	1,400,739	-	1,400,739
الإجمالي	856,362	2,050,199	3,017,800	106,510	6,030,871

2014		من 3 أشهر إلى		أكثر من 5 سنوات	
بالآلاف الريالات السعودية	أقل من 3 أشهر	إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	339,130	728,157	59,018	-	1,126,305
خطابات الضمان	375,750	1,346,302	1,721,248	81,202	3,524,502
قبولات	425,903	136,014	-	-	561,917
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للإلغاء	-	-	651,371	51,597	702,968
الإجمالي	1,140,783	2,210,473	2,431,637	132,799	5,915,692

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل المجموعة والقائمة كما في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 4.3 مليار ريال سعودي (2014: 7.8 مليار ريال سعودي).

(2) التعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

2014	2015	
بالآلاف الريالات السعودية	بالآلاف الريالات السعودية	
5,726,883	5,727,081	شركات
156,736	229,597	مؤسسات مالية
32,073	74,193	أخرى
5,915,692	6,030,871	الإجمالي

د - الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلًا بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء التي أبرمتها المجموعة كمستأجر:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
117,496	118,989	أقل من سنة واحدة
290,801	376,912	من سنة إلى 5 سنوات
264,618	338,760	أكثر من 5 سنوات
672,915	834,661	الإجمالي

هـ (الزكاة

قدم البنك اقراراته الزكوية إلى مصلحة الزكاة والدخل بصورة مماثلة عن جميع السنوات بما في ذلك عام 2014 ووفق نفس أسس الاحتساب.

صدر قرار اللجنة الاستثنائية الضريبية بخصوص استئناف البنك على قرار لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية لعام 2006 وكان القرار بإلزام البنك بدفع مبلغ اضافي وقدرة 58 مليون ريال وحتى تاريخه لم يستلم البنك الربط الزكوي المعدل.

تم استلام الربوط الزكوية لعامي 2007 و 2008 من اللجنة الاستثنائية الضريبية ومن 2009 إلى 2011 من مصلحة الزكاة وجاري العمل علي اعداد الرد للمصلحة علي هذا الربط . وقد نتج عن هذا الربوط مطالبات زكوية اضافية قدرة 302.6 مليون ريال.

لم يتم اصدار الربوط النهائية للسنوات من 2012 حتى 2014 من قبل مصلحة الزكاة والدخل ولا يمكن تحديده أثر هذه الربوط بصورة موثوق بها في هذه المرحلة والتي قد ينتج عنها مطالبات اضافية.

18. الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	استثمارات و ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		دخل مرابحات في البضائع لدى :
9,454	5,863	- مؤسسة النقد العربي السعودي
39,588	72,991	- بنوك ومؤسسات مالية أخرى
6,955	9,813	دخل الصكوك
		دخل التمويل
523,369	674,013	بيع أجل
421,233	406,411	بيع بالتقسيط
17,498	4,163	إجارة
54,597	65,585	مشاركة
1,072,694	1,238,839	الإجمالي

19. العائد على الودائع والمطلوبات المالية

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	العائد على:
1,892	5,259	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		ودائع
4,898	8,624	- حساب البلاد (مضاربة)
46,727	62,562	- استثمار مباشر
53,517	76,445	الإجمالي

20. دخل الأتعاب والعمولات، صافي

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		دخل الأتعاب والعمولات
463,615	477,684	اتعاب حوالات
98,526	155,836	أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع
65,793	78,448	اتعاب إدارة لمنح التسهيلات
51,594	46,782	اعتمادات مستندية وضمانات
43,047	43,083	اتعاب إدارة (صناديق استثمار وأخرى)
47,472	41,383	دخل عمولة وساطة
33,449	39,273	اتعاب حفظ المستندات
15,184	42,460	أخرى
818,680	924,949	إجمالي دخل الأتعاب والعمولات
		مصاريف الأتعاب والعمولات
85,862	111,616	مصاريف أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع
3,159	4,762	مصاريف الوسطاء
3,169	2,990	مصاريف حوالات
7,394	26,361	أخرى
99,584	145,729	إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات
719,096	779,220	دخل الأتعاب والعمولات، صافي

21. توزيعات الأرباح

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		توزيعات أرباح من استثمارات متاحة للبيع
7,110	6,201	- متداولة
6,892	3,446	- غير متداولة
14,002	9,647	

22. دخل العمليات الأخرى

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
12,384	25,035	ديون مشطوبة مستردة
82	66	مكاسب بيع ممتلكات و معدات
64	1,461	أخرى
12,530	26,562	الإجمالي

23. رواتب ومزايا الموظفين

يلخص الجدول أدناه سياسة التعويضات المطبقة والتي تتضمن التعويضات الثابتة والمتغيرة المدفوعة للموظفين خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر بالإضافة الى طرق سدادها:

عدد الموظفين		تعويضات ثابتة		تعويضات متغيرة مدفوعة			
		نقداً	أسهم	إجمالي	بآلاف الريالات السعودية		
2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
7	12	12,838	20,498	6,964	4,840	12,940	12,944
199	249	53,653	71,273	1,300	1,117	8,524	9,067
227	256	53,728	65,844	809	716	6,679	7,390
2,761	2,982	337,262	380,340	2,625	1,588	28,827	24,719
249	385	33,839	52,387	-	-	-	-
3,443	3,884	491,320	590,342	11,698	8,261	56,970	54,120
		68,100	35,337				
		182,896	227,427				
		742,316	853,106				

قام البنك بوضع سياسة التعويضات استناداً إلى التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والتوجيهات الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي العالمي ولجنة بازل بشأن الاشراف البنكي. وقد قام مجلس الإدارة باعتماد هذه السياسة. كما قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الترشيحات والتعويضات، تتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء، يعتبر الرئيس وعضوين آخرين أعضاء مستقلين ويقومون بالاشراف على تطبيق السياسة. تقوم اللجنة بالاشراف على تصميم وتشغيل نظام التعويضات وإعداد ومراجعة سياسة التعويضات بشكل دوري، وتقييم مدى فعاليتها وبما يتمشى مع الممارسات المتبعة في الصناعة المصرفية.

سياسة التعويضات

حددت سياسة التعويضات ("السياسة") الارشادات المتعلقة بكل من التعويضات الثابتة والمتغيرة التي سيتم دفعها لموظفي المجموعة. يشتمل نطاق هذه السياسة على كافة عناصر التعويضات، وطريقة الاعتماد وإعداد التقارير، وخيارات الأسهم، والمكافأة، وتأجيلها ... إلخ.

تهدف السياسة إلى التأكد بأن التعويضات تخضع لتقييم الأداء المالي وأنها مربوطة بمختلف المخاطر بشكل إجمالي. إن كبار الموظفين بالبنك مؤهلين للحصول على تعويضات متغيرة مبنية على صافي الدخل المعدل بالمخاطر والذي يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة والحالية الهامة لضمان الحفاظ على الكفاية المالية وتقليل الخسائر المستقبلية المحتملة.

هيكل التعويضات

تم تحديد هيكل التعويضات بالبنك وذلك بمقارنته مع الممارسات الملائمة المتبعة في القطاع المصرفي، ويشتمل على تعويضات ثابتة ومتغيرة. تم تصميم التعويضات المتغيرة للاحتفاظ بكبار الموظفين وتستحق على مدى 3 سنوات.

أ - التعويضات الثابتة

وتمثل رواتب أو أجور منافسة تتمشى مع السوق وتشتمل على الراتب الأساسي والسكن والمواصلات وبدلات ثابتة، طبقاً لعقود عمل الموظفين.

ب - التعويضات المتغيرة

تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بأداء البنك وتقييم أداء الموظفين المعنيين. يتم تقييم كافة هذه العوامل دورياً، ويتم تقاسم النتائج مع الجهات المستفيدة وبموجبها يتم الاعلان عن الحوافز في نهاية كل فترة محاسبية تشتمل على خيارات الأسهم التي قد تستحق في نهاية المطاف.

نظام إدارة الأداء

يتم قياس أداء كافة الموظفين بإتباع نظام نقاط متوازن بأخذ بعين الاعتبار عوامل مالية، واعتبارات تتعلق بالعملية والعمليات والموظفين وربط ذلك مع أداء الموظفين المعنيين.

24. ربح السهم الأساسي والمخفض

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و 2014 وذلك بقسمة صافي دخل السنة العائد للمساهمين على 500 مليون سهم، وذلك لإظهار، بأثر رجعي، التغير في عدد الأسهم الذي إزداد نتيجة لإصدار الأسهم المجانية.

25. النقدية وما في حكمها

2014	2015	إيضاحات
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
1,339,091	1,473,037	4 نقدية
5,602,854	5,973,256	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتران)
1,000,050	-	استثمارات مقننة حتى تاريخ الاستحقاق (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتران)
769,756	619,983	4 أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (فيما عدا الوديعة النظامية)
8,711,751	8,066,276	الإجمالي

26. المعلومات القطاعية

يقوم البنك بتحديد القطاعات التشغيلية، بناء على مجموعات العملاء، على أساس التقارير الداخلية عن العناصر و المكونات التي تتكون منها المجموعة والتي يتم مراجعتها بصفة مستمرة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وصانعي القرار الرئيسي بالمجموعة من أجل توزيع الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. تمارس المجموعة نشاطها الرئيسي في المملكة العربية السعودية. لأغراض إدارية، تتكون المجموعة من خمسة قطاعات تشغيلية كالتالي:

يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالدائع، تمويل الأفراد، الحوالات و صرف العملات الأجنبية.	قطاع الأفراد (التجزئة)
يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والعملاء الاعتباريين كالدائع والتمويل و الخدمات التجارية للعملاء.	قطاع الشركات
يشمل سوق المال و المتاجرة وتقديم خدمات الخزينة.	قطاع الخزينة
يشمل خدمات إدارة الإستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل و الإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية.	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة
وتشمل جميع القطاعات المساندة الأخرى بما فيها مكتب الرئيس التنفيذي والذي يدير استثمارات المجموعة في الشركات	أخرى

تتم جميع المعاملات بين القطاعات المذكورة أعلاه وفقاً لشروط وأحكام نظام التسعير الداخلي المعتمد. توزع مصاريف القطاعات المساندة والإدارة العامة على القطاعات التشغيلية الأخرى وفق معايير معتمدة.

(1) فيما يلي تحليلًا بإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة وإجمالي دخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل (الخسارة) للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر لكل قطاع من القطاعات التشغيلية :

2015						
الإجمالي	أخرى	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد (التجزئة)	بآلاف الريالات السعودية
51,220,410	1,595,818	430,947	10,582,126	22,793,027	15,818,492	إجمالي الموجودات
94,994	25,825	2,221	57	148	66,743	مصاريف رأسمالية
44,778,171	1,028,306	148,753	1,338,161	11,032,401	31,230,550	إجمالي المطلوبات
1,162,394	43,049	902	84,837	592,337	441,269	صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
1,132,226	34,830	72,295	94,401	135,516	795,184	دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي
2,294,620	77,879	73,197	179,238	727,853	1,236,453	إجمالي دخل العمليات
78,693	-	-	-	12,916	65,777	مخصص انخفاض خسائر التمويل، صافي
13,108	13,108	-	-	-	-	مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع
101,187	-	1,449	1,085	5,436	93,217	إستهلاك
1,506,197	14,902	46,732	49,541	284,049	1,110,973	إجمالي مصاريف العمليات
788,423	62,977	26,465	129,697	443,804	125,480	صافي دخل السنة
2014						
الإجمالي	أخرى	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد (التجزئة)	بآلاف الريالات السعودية
45,229,914	1,472,796	357,212	11,023,015	19,234,996	13,141,895	إجمالي الموجودات
132,325	67,129	1,172	1,373	310	62,341	مصاريف رأسمالية
39,338,561	1,298,565	125,236	1,103,361	12,123,331	24,688,068	إجمالي المطلوبات
1,019,177	42,260	310	52,022	510,816	413,769	صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
1,077,875	65,466	78,898	86,072	125,378	722,061	دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي
2,097,052	107,726	79,208	138,094	636,194	1,135,830	إجمالي دخل العمليات
(7,518)	-	-	-	(86,760)	79,242	مخصص (عكس مخصص) انخفاض خسائر التمويل، صافي
95,793	-	503	1,100	3,331	90,859	إستهلاك
1,233,023	1,828	43,392	49,454	166,057	972,292	إجمالي مصاريف العمليات
864,029	105,898	35,816	88,640	470,137	163,538	صافي دخل السنة

(2) فيما يلي تحليلًا لمخاطر الائتمان لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

2015			
قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
11,656,981	22,597,642	10,786,142	45,040,765
-	3,103,069	-	3,103,069
إجمالي الموجودات			
التعهدات والالتزامات المحتملة			
2014			
قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
10,115,819	18,239,451	10,942,563	39,297,833
-	2,871,605	-	2,871,605
إجمالي الموجودات			
التعهدات والالتزامات المحتملة			

تشتمل مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات والتمويل، كما تشتمل مخاطر الائتمان على المعادل الائتماني للتعهدات والالتزامات المحتملة وفقا لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

27. إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة المجموعة لعدد من المخاطر المالية، والتي يتم تقييمها عن طريق التحليل والتقييم والموافقة وإدارة بعض درجات المخاطر أو عدد من المخاطر. تهدف المجموعة إلى تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والإيرادات وتقليل الآثار السلبية على أدائه المالي وزيادة المنفعة للمساهمين.

تم تصميم سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الأدوات الملائمة للتقليل والتحكم في هذه المخاطر. تقوم المجموعة بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر باستمرار لعكس أي تغييرات في الأسواق، والمنتجات و أفضل الممارسات المستجدة.

قرر مجلس الإدارة تشكيل لجنة المخاطر والالتزام وذلك لمراقبة عملية إدارة المخاطر الكليه بالمجموعة. كما ان اللجنة مسئولة عن وضع استراتيجية للمخاطر وتطبيق القواعد والأطر والسياسات والقيود. كما تشمل مسؤوليتها قرارات إدارة المخاطر ومراقبة مستوى المخاطر. يتم اصدار تقرير لجنة المخاطر والالتزام بشكل دوري وعرضه على مجلس الإدارة.

28. مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان، والتي تتمثل في عدم تمكن طرف ما من الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي بشأن نشاطات التمويل والاستثمار. كذلك، توجد مخاطر ائتمان تتعلق بأدوات مالية خارج قائمة المركز المالي، مثل الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان، والالتزامات لمنح التمويل.

تقوم المجموعة بتقييم احتمال التخلف عن السداد من قبل الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية. كما تقوم المجموعة باستخدام درجات تصنيف صادرة من وكالات تصنيف خارجية، عند توفرها.

تحاول المجموعة التقليل من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية، التقليل من المعاملات مع اطراف محددة، والتقييم المستمر للملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى. وقد تم إعداد سياسات المجموعة الخاصة بإدارة المخاطر لديها بحيث تعمل على تحديد المخاطر وتضع حدودا مناسبة لمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود. وتتم الرقابة على التعرضات الفعلية ومقارنتها بالحدود المقررة على أساس يومي. وبالإضافة إلى مراقبة الحدود المقررة للائتمان، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الائتمان المرتبطة بأنشطة التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى ضمن ظروف مناسبة، ومن خلال تقليص مدة التعرض.

ينتج تركيز مخاطر الائتمان عند قيام عدد من الأطراف بنشاطات مماثلة، أو أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديهم خصائص اقتصادية متشابهة، مما قد يؤدي إلى التأثير على قدرتهم جميعاً على تلبية التزاماتهم التعاقدية بنفس القدر إذا حصل أي تغير في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك.

ويدل تركيز مخاطر الائتمان على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

تسعى المجموعة إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال التنويع لضمان عدم حصول تركيز في المخاطر من ناحية أفراد أو مجموعات من العملاء في مناطق معينة أو ضمن نشاطات عملية محددة، كما أنها تلجأ إلى الحصول على الضمانات اللازمة حيثما يكون ملائماً. كذلك تسعى المجموعة إلى الحصول على المزيد من الضمانات من الأطراف الأخرى حالما تتضح مؤشرات الانخفاض للتسهيلات ذات العلاقة.

تقوم الإدارة بطلب المزيد من الضمانات بموجب الاتفاقيات المعنية. كما تقوم بمتابعة القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص انخفاض التمويل.

تقوم المجموعة بشكل منتظم بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لديها بحيث تعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

تم تبيان تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح 6 (د). و للتمويل يمكن الرجوع إلى الإيضاح 7 و للتعهدات والالتزامات المحتملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح 17. وللمعلومات حول الحد الأقصى للائتمان لتعرض لمخاطر الائتمان لدى المجموعة حسب القطاعات التشغيلية، يمكن الرجوع إلى الإيضاح 26 (ب).

(أ) التركيز الجغرافي

(1) فيما يلي التركيز الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة

ومخاطر الائتمان الخاص بها كما في 31 ديسمبر:

2015						
بآلاف الريالات السعودية						
الإجمالي	دول أخرى	دول مجلس التعاون			المملكة العربية السعودية	
		جنوب شرق آسيا	أوروبا	الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط		
الموجودات						
4,602,121	-	-	-	-	4,602,121	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,382,657	204,614	68,665	132,083	2,754,035	5,223,260	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافى
2,948,935	-	-	-	48,704	2,900,231	إستثمارات، صافى
34,254,623	-	-	-	-	34,254,623	تمويل، صافى
792,084	-	-	-	-	792,084	ممتلكات ومعدات، صافى
239,990	-	-	-	423	239,567	موجودات أخرى
51,220,410	204,614	68,665	132,083	2,803,162	48,011,886	الإجمالي
المطلوبات						
1,421,652	19,103	1,292	231	87,868	1,313,158	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
42,179,460	-	-	-	-	42,179,460	ودائع العملاء
1,177,059	-	-	-	-	1,177,059	مطلوبات أخرى
44,778,171	19,103	1,292	231	87,868	44,669,677	الإجمالي
6,030,871	-	-	-	-	6,030,871	التعهدات والالتزامات المحتملة
3,103,069	-	-	-	-	3,103,069	مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة

2014						بآلاف الريالات السعودية
الإجمالي	دول أخرى	دول مجلس التعاون				المملكة العربية السعودية
		جنوب شرق آسيا	أوروبا	الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط		
4,467,704	-	-	-	-	4,467,704	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,784,586	114,019	34,435	81,152	2,484,583	6,070,397	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافى
2,635,330	-	-	-	-	2,635,330	إستثمارات، صافى
28,355,270	-	-	-	-	28,355,270	تمويل، صافى
798,369	-	-	-	-	798,369	ممتلكات ومعدات، صافى
188,655	-	-	-	-	188,655	موجودات أخرى
45,229,914	114,019	34,435	81,152	2,484,583	42,515,725	الإجمالي
المطلوبات						
1,191,018	22,174	68,260	521	606,253	493,810	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
36,723,742	-	-	-	-	36,723,742	ودائع العملاء
1,423,801					1,423,801	مطلوبات أخرى
39,338,561	22,174	68,260	521	606,253	38,641,353	الإجمالي
5,915,692	-	-	-	-	5,915,692	التعهدات والالتزامات المحتملة
2,871,605	-	-	-	-	2,871,605	مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة

تعكس مبالغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التعهدات والالتزامات المحتملة إلى معامل مخاطر الائتمان التي تحملها اتفاقيات التمويل باستخدام معامل تحويل الائتمان المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يتم استخدام معامل تحويل الائتمان لتغطية مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المجموعة بالوفاء بالالتزامات.

(2) فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات الاستثمارية والتمويلية التي انخفضت قيمتها ومخصصات انخفاض الموجودات التمويلية والمرابحة بالبضائع

بآلاف الريالات السعودية						
الإجمالي	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
					2015	2014
514,762	-	-	-	-	514,762	التمويل غير العامل
864,226	-	-	-	-	864,226	مخصص انخفاض التمويل
124,225	-	-	-	90,923	33,302	الاستثمارات والمرابحات فى البضائع غير العاملة
104,031	-	-	-	90,923	13,108	مخصص انخفاض الاستثمارات والمرابحات فى البضائع
430,731	-	-	-	-	430,731	التمويل غير العامل
825,099	-	-	-	-	825,099	مخصص انخفاض التمويل
90,923	-	-	-	90,923	-	مرابحات فى البضائع غير العاملة
90,923	-	-	-	90,923	-	مخصص انخفاض مرابحات فى البضائع

29. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في السوق مثل معدل العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

(أ) مخاطر معدل العائد

تمثل مخاطر العائد المخاطر الناتجة عن تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في معدل العائد السائد في السوق. لا توجد لدى المجموعة أية تعرضات جوهرية لتأثيرات التغيرات في معدل العائد السائد في السوق على التدفقات النقدية المستقبلية لأن جزءاً كبيراً من الموجودات والمطلوبات المالية ذات عوائد ثابتة ومدرجة في القوائم المالية الموحدة بالتكلفة المطفأة. بالإضافة الى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من مطلوبات المجموعة غير مرتبطة بعائد.

(ب) مخاطر اسعارالعملات الاجنبية

تمثل مخاطر العملات الاجنبية المخاطر الناتجة عن التغيير في قيمة الادوات المالية نتيجة لتذبذب اسعار صرف العملات.

(1) تتعرض المجموعة لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وتقوم إدارة المجموعة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات بنهاية اليوم، ويتم مراقبتها يومياً.

فيما يلي ملخصاً لتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

2014		2015		بآلاف الريالات السعودية
عملات أجنبية	ريال سعودي	عملات أجنبية	ريال سعودي	
69,398	4,398,306	119,093	4,483,028	الموجودات
645,014	8,139,572	424,791	7,957,866	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
-	2,635,330	48,704	2,900,231	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافى
262,927	28,092,343	219,313	34,035,310	إستثمارات، صافى
51,767	136,888	27,329	212,661	تمويل، صافى
				موجودات أخرى
				المطلوبات و حقوق المساهمين
466,589	724,429	203,263	1,218,389	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
300,571	36,423,171	552,875	41,626,585	ودائع العملاء
10,507	1,413,294	7,293	1,169,766	مطلوبات أخرى
-	5,891,353	-	6,442,239	حقوق المساهمين

ان جزءاً جوهرياً من صافي العملات الأجنبية التي تتعرض لها المجموعة يتمثل في الدولار الأمريكي والمثبت سعر صرفه مقابل الريال السعودي. لا تعتبر مخاطر أسعار العملات الأجنبية الأخرى جوهرياً ، و نتيجة لذلك فإن المجموعة لا تتعرض لمخاطر أسعار عملات أجنبية هامة.

قامت المجموعة بعمل تحليل حساسية على مدى عام واحد بشأن احتمال حدوث تغير في أسعار العملات الأجنبية باستثناء الدولار الأمريكي باستخدام متوسط أسعار الصرف الأجنبي التاريخية وتبين بأنه لا يوجد هناك تأثير جوهري على صافي تعرض المجموعة لتقلبات العملات الأجنبية.

(2) مركز العملات

فيما يلي تحليلًا بصافي المخاطر الجوهريّة التي يتعرض لها البنك كما في نهاية السنة بشأن العملات الأجنبية التالية:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
مركز دائن (مدين)	مركز دائن (مدين)	
(174,612)	(20,980)	دولار أمريكي
2,068	(32,109)	دينار كويتي
60,944	55,691	روبية باكستانية
320,102	5,155	ريال قطري
30,230	36,745	درهم إماراتي
7,834	16,391	تاكنا بنجلاديشية
4,873	14,906	أخرى
251,439	75,799	الإجمالي

ج) مخاطر أسعار الاستثمارات

تشير مخاطر أسعار الاستثمارات إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم والصناديق الاستثمارية والصكوك التي تتضمنها محفظة الاستثمارات المتاحة للبيع بالمجموعة نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مستويات مؤشرات السوق وقيمة الاستثمارات الفردية خلال سنة. فيما يلي الأثر على استثمارات المملوكة والمتاحة للبيع بسبب التغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات السوق مع بقاء كافة البنود الأخرى القابلة للتغيير ثابتة:

31 ديسمبر 2014		31 ديسمبر 2015		مؤشرات السوق
الأثر بآلاف الريالات السعودية	نسبة التغير في قيمة أسعار الاستثمارات %	الأثر بآلاف الريالات السعودية	نسبة التغير في قيمة أسعار الاستثمارات %	
58,412	10±	69,065	10±	متداولة
7,000	2±	9,101	2±	غير متداولة

30. مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة بها. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض في مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى انخفاض في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وما في حكمها والأوراق المالية القابلة للتداول الفوري.

تقوم الإدارة بمراقبة محفظة الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. يتم مراقبة مراكز السيولة يوميا، ويتم إجراء اختبارات جهد منتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الإعتيادية وغير الإعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركات التابعة العاملة. كما يقدم بانتظام تقرير موجز إلى لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات المتخذة.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بوديعة نظامية تعادل 7% (2014: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% (2014: 4%) من إجمالي الودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد و الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً .

كما ويمكن للبنك الحصول على مبالغ إضافية من خلال تسهيلات وترتيبات استثمارية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

يمثل الجدول أدناه ملخصاً باستحقاقات الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات و المطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة و حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية و لم يتم الاخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية كما يشير إليه تاريخ الاحتفاظ بوادئ المجموعة. تتمثل المبالغ الظاهرة في الجدول أدناه التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة، بينما تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة الملازمة بناء على التدفقات النقدية الواردة المخصصة المتوقعة.

(أ) فيما يلي تحليلًا للاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات و حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الريالات السعودية						2015
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة	خلال 3 أشهر	
2,093,020	-	-	-	-	2,093,020	الموجودات
2,509,101	2,509,101	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,382,657	-	-	202,301	1,433,062	6,747,294	وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
2,948,935	545,450	600,262	-	-	1,803,223	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي استثمارات، صافي
34,254,623	-	499,184	9,471,864	17,129,723	7,153,852	تمويل، صافي
792,084	792,084	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، صافي
239,990	239,990	-	-	-	-	موجودات أخرى
51,220,410	4,086,625	1,099,446	9,674,165	18,562,785	17,797,389	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين						
1,421,652	-	-	-	-	1,421,652	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
42,179,460	-	-	-	4,050,475	38,128,985	ودائع العملاء
1,177,059	1,177,059	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
6,442,239	6,442,239	-	-	-	-	حقوق المساهمين
51,220,410	7,619,298	-	-	4,050,475	39,550,637	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

بآلاف الريالات السعودية						2014
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة	خلال 3 أشهر	
2,108,847	-	-	-	-	2,108,847	الموجودات
2,358,857	2,358,857	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,784,586	-	-	-	2,046,754	6,737,832	وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
2,635,330	477,353	456,770	-	250,289	1,450,918	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي استثمارات، صافي
28,355,270	-	588,899	8,603,266	12,024,209	7,138,896	تمويل، صافي
798,369	798,369	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، صافي
188,655	188,655	-	-	-	-	موجودات أخرى
45,229,914	3,823,234	1,045,669	8,603,266	14,321,252	17,436,493	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين						
1,191,018	-	-	-	-	1,191,018	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
36,723,742	-	-	-	3,365,741	33,358,001	ودائع العملاء
1,423,801	1,423,801	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
5,891,353	5,891,353	-	-	-	-	حقوق المساهمين
45,229,914	7,315,154	-	-	3,365,741	34,549,019	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

(ب) فيما يلي تحليل للمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية غير المضمومة كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الريالات السعودية						2015
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة	خلال 3 أشهر	
1,422,156	-	-	-	-	1,422,156	المطلوبات المالية
42,221,285	-	-	-	4,083,175	38,138,110	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
						ودائع العملاء
المطلوبات المالية						2014
1,191,067	-	-	-	-	1,191,067	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
36,745,036	-	-	-	3,385,225	33,359,811	ودائع العملاء

31. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه عند بيع موجودات أو دفعة لتحويل مطلوبات في معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق في تاريخ القياس ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن صفقة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما:
 - في السوق الرئيسية للموجودات والمطلوبات، أو
 - في أكثر الأسواق فائدة و المتاحة للموجودات و المطلوبات، في حالة عدم وجود السوق الرئيسية .

تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية ومستويات القيمة العادلة

يستخدم البنك المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1 : الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل).

المستوى 2 : الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو باستخدام طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات سوقية قابلة للملاحظة.

المستوى 3 : طرق تقويم لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات سوقية قابلة للملاحظة.

بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
2015				
الموجودات المالية				
أسهم وصناديق استثمارية	387,950	-	157,500	545,450
صكوك	302,695	-	297,568	600,263
	690,645	-	455,068	1,145,713
2014				
الموجودات المالية				
أسهم وصناديق استثمارية	327,353	-	150,000	477,353
صكوك	256,770	-	200,000	456,770
	584,123	-	350,000	934,123

يمثل المستوى الثالث من الاستثمارات، استثمارات متاحة للبيع غير متداولة ومقيدة بالتكلفة حيث تعتقد الإدارة أن تكلفتها تقارب قيمتها العادلة.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة. إن القيمة العادلة للتمويل، و الارصدة لدى و للبنوك والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والمسجلة بالتكلفة المطفأة لا تختلف كثيراً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة لأن معدلات الارباح الحالية السائدة في السوق لأدوات مالية مماثلة لا تختلف كثيراً عن الأسعار المتعاقد عليها وبسبب قصر الفترة بالنسبة للأرصدة لدى و للبنوك.

32. الأرصده والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة. تخضع تلك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. و يقصد ب كبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأسمال البنك المصدر ويقصد ب كبار موظفي الإدارة أولئك الاشخاص، بما فيهم العضو المنتدب والذين لديهم الصلاحية والمسئولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والاشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كما يلي:

أ - أرصدة أعضاء مجلس الإدارة و كبار المساهمين الآخريين والشركات المنتسبة لهم والصناديق الاستثمارية المدارة من قبل المجموعة:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		تمويل
1,509,743	1,324,902	بيع بالأجل
30,600	46,959	مشاركة
		تعهدات والتزامات محتملة
41,632	44,228	تعهدات والتزامات محتملة
		الودائع
27,036	148,797	تحت الطلب
4,113	14,481	حساب البلاد (مضاربة)
4,093	1,181	أخرى

ب - أرصدة كبار موظفي الإدارة والشركات المنتسبة لهم :

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		تمويل
14,454	12,623	بيع بالتقسيط
		الودائع
9,281	9,001	تحت الطلب
1,077	1	حساب البلاد (مضاربة)

ج - صناديق المجموعة الإستثمارية:

يمثل هذا البند الأرصدة القائمة لدى الصناديق الإستثمارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
2,082	2,689	ودائع العملاء
56,918	29,735	استثمارات

د - الإيرادات والمصاريف:

فيما يلي تحليلًا للإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخريين والشركات المنتسبة لهم والصناديق الإستثمارية المدارة من قبل المجموعة:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		الإيرادات
52,381	45,736	الدخل من التمويل
294	352	دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي
18,086	17,635	دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي - صناديق البلاد الإستثمارية
		المصاريف
2	2	حساب البلاد (مضاربة)
4,800	5,086	إيجار مباني
5,280	6,302	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أرصدة كبار موظفي الإدارة والشركات المنتسبة لهم :

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		الإيرادات
300	265	الدخل من التمويل

فيما يلي بيان بإجمالي التعويض المدفوع لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
48,016	56,880	مزايا موظفين قصيرة الاجل
7,808	5,624	مزايا ما بعد التوظيف، مكافأة نهاية الخدمة للموظفين، والدفعات المحسوبة على اساس الأسهم

33. كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في الإلتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعه من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للحفاظ على مقدرة المجموعة في الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي. تتطلب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي للاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8% .

تراقب المجموعة كفاية رأس المال باستخدام النسب المقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس كفاية رأس المال بمقارنة بنود رأس المال المؤهل للمجموعة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والإلتزامات المحتملة باستخدام الارصده المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية .

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار إرشادات وأطر عمل لإعادة هيكلة رأس المال حسب توصيات لجنة بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2013. وفقاً لاطر عمل لجنة بازل 3، تم احتساب الموجودات المرجحة المخاطر الموحدة الخاصة بالمجموعة وإجمالي رأس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد على مستوى المجموعة .

الجدول التالي يلخص الركيزة الأولى للمجموعة للموجودات المرجحة المخاطر، رأس المال الأساسي ورأس المال المساند ونسبة كفاية رأس المال:

2014	2015	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
33,786,740	39,449,578	الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
3,553,573	3,905,237	الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية
448,075	149,700	الموجودات المرجحة لمخاطر السوق
37,788,388	43,504,515	إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر
5,891,353	6,442,239	رأس المال الأساسي
422,334	467,373	رأس المال المساند
6,313,687	6,909,612	إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند
		نسبة كفاية رأس المال
15.59%	14.81%	نسبة رأس المال الأساسي
16.71%	15.88%	نسبة رأس المال الأساسي ورأس المال والمساند

34. خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الاستثمار لعملائها من خلال شركتها التابعة / شركة البلاد للاستثمار. تتضمن هذه الخدمات إدارة سبعة صناديق استثمارية (2014: سبعة صناديق استثمارية). بموجودات يبلغ إجماليها 925 مليون ريال سعودي (2014: 1,188 مليون ريال سعودي). تدار كافة الصناديق الاستثمارية وفقاً للضوابط الشرعية وتخضع لرقابة شرعية بصفة دورية، وتدار بعض هذه الصناديق بالتعاون مع مستشاري استثمارات مهنيين خارجيين.

كما تدير المجموعة محافظ استثمارية خاصة نيابة عن عملائها بمبلغ 7,708 مليون ريال سعودي (2014: 7,889 مليون ريال سعودي). لم يتم إدراج القوائم المالية لهذه الصناديق والمحفظة الاستثمارية في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تم الإفصاح عن المعاملات التي تتم بين المجموعة وهذه الصناديق ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (إيضاح 32).

35. التغييرات في أطر اعداد التقارير المالية الدولية

لقد ارتأت المجموعة عدم التطبيق المبكر للمعايير الجديدة الصادرة و غير السارية المفعول ، وتقوم المجموعة حالياً بدراسة آثارها.

وفيما يلي ملخصاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الجديدة والتعديلات عليها والتي يسري مفعولها على الفترات المستقبلية :

لقد ارتأت المجموعة عدم اتباع المبكر للتعديلات والتنقيحات على المعايير المذكورة أدناه والتي تم نشرها ويتعين الالتزام بها بخصوص السنوات المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016:

- **المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية: تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية**
يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018.
- **المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء**
ينطبق معيار الإيرادات الجديد على كافة المنشآت، ويحل محل متطلبات إثبات الإيرادات الحالية المنصوص عليها في المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018.
- **المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): المنشآت الاستثمارية**
توضح التعديلات على المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (10) بأن الاعفاء من العرض في القوائم المالية الموحدة المنصوص عليه في الفقرة (4) من المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (10) ينطبق على الشركة الأم التي تعتبر شركة تابعة لمنشأة استثمارية، وذلك في حالة قيام المنشأة الاستثمارية بقياس الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة. وأنه يتم فقط توحيد الشركة التابعة لمنشأة استثمارية التي لا تعتبر نفسها منشأة استثمارية تقدم خدمات إسناد للمنشأة المستثمر فيها. تقاس كافة الشركات التابعة الأخرى التابعة للمنشأة الاستثمارية بالقيمة العادلة.
- تسمح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، بالبقاء على قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة المطبق من قبل الشركة الزميلة أو المشروع المشترك للمنشأة المستثمر على حصتها في الشركات التابعة. تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016.
- **المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (14) – الحسابات المؤجلة النظامية**
تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016.
- **المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (16) –**
يبين المعيار كيفية إثبات وقياس والإفصاح عن الديارات. تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) – طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المستقلة**
تسمح التعديلات للمنشآت اتباع طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في قوائمها المالية المستقلة. تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016.
 - **تعديلات على المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (11) – الترتيبات المشتركة: المحاسبة عن عمليات الاستحواذ على الحصص**
تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016.
 - **تعديلات على المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38): توضيح الطرق المقبولة لاحتساب الاستهلاك والاطفاء**
تطبق التعديلات مستقبلاً على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016.
 - **تعديلات على المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة، أو المشروع المشترك التابع له**
تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016.
 - **دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية للأعوام من 2012 – 2014**
تسري التحسينات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، وتشتمل على:
 - المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (5): الموجودات المالية المعدة للبيع والعمليات المتوقفة
توضح التعديلات بأن التحول عن اتباع أحد طرق الاستبعاد هذه إلى طريقة أخرى لن يعتبر خطة جديدة للاستبعاد، بل استمراراً للخطة الأصلية. عليه، لا يوجد توقف عن اتباع متطلبات المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (5).
 - المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية: الإفصاحات
يوضح التعديل بأن عقود الخدمة التي تشتمل على أتعاب يمكن أن تشكل ارتباطاً مستمر مع الأصل المالي. يجب على المنشأة تقويم طبيعة الأتعاب والترتيب بإتباع الإرشادات المتعلقة بالارتباط المستمر المنصوص عليه في المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (7)، وذلك للتأكد فيما إذا كانت الإفصاحات مطلوبة. يجب إجراء التقييم بأثر رجعي للتأكد من ماهية عقود الخدمات التي تشكل ارتباطاً مستمراً. لا داعي لتقديم الإفصاحات المطلوبة لأي فترة قبل الفترة السنوية للمنشأة التي قامت بتطبيق التعديلات أولاً.
 - المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (19): مزايا الموظفين
توضح التعديلات بأنه يجب تقويم مدى عمق سوق سندات الشركات ذات الجودة العالية على أساس العملة المسجل بها الالتزام، بدلاً من البلد التي وقع فيه الالتزام. وفي حالة عدم وجود مثل هذا السوق النشط لسندات الشركات ذات الجودة العالية بتلك العملة، فإنه يتم استخدام أسعار السندات الحكومية.
 - المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (1): المبادرة بالإفصاح
توضح التعديلات التالية:
 - المتطلبات المتعلقة بالأهمية النسبية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).
 - يجوز فصل بنود محددة في قوائم الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الآخر، وقائمة المركز المالي.
 - لدى المنشآت المرنة في عرض الايضاحات حول القوائم المالية.
 - يجب عرض الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وفقاً لطريقة حقوق الملكية بشكل إجمالي وكبند مستقل، ويتم التصنيف بين البنود التي تم أو لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة.
- كما توضح التعديلات المتطلبات التي يتم تطبيقها عند عرض المجاميع الفردية الإضافية في قائمة المركز المالي أو قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

36. برنامج أسهم الموظفين

فيما يلي المميزات الهامة لبرنامج الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم:

2014	2015	
15 سبتمبر 2014	1 نوفمبر 2015	تاريخ المنح
1 يناير 2017	25% 1 يناير 2016 25% 1 يناير 2017 50% 1 يناير 2018	تاريخ الاستحقاق
411,686	399,418	عدد الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح
32.79	21.76	سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)
10,799	8,691	قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بآلاف الريالات السعودية)
3 سنوات	3 سنوات	فترة الاستحقاق
إكمال فترة الخدمة	إكمال فترة الخدمة	شروط المنح
أسهم	أسهم	طريقة السداد
2014	2015	فيما يلي بياناً بالحركة في عدد الأسهم، لبرنامج أسهم الموظفين، خلال السنة:
977,047	868,294	في بداية السنة
411,686	399,418	ممنوحة خلال السنة
34,409	48,535	متنازل عنها
486,030	277,978	تم صرفها
868,294	941,199	في نهاية السنة

تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة وغير مرتبطة بظروف السوق.

37. الأحداث اللاحقة

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 01-02-2016 إصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم مجاني واحد لكل خمسة أسهم مملوكة من قبل مساهمي البنك كما في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية بغرض زيادة رأسمال البنك من 5,000 مليون ريال سعودي إلى 6,000 مليون ريال سعودي. سيتم إصدار الأسهم المجانية وذلك برسمة يبلغ قدره 468 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة و 532 مليون ريال سعودي من الاحتياطي النظامي. أصبح عدد الأسهم القائمة بعد إصدار الأسهم المجانية 600 مليون سهم. يخضع اقتراح مجلس الإدارة بشأن إصدار سهم مجاني واحد لكل خمسة أسهم مملوكة لموافقته الجمعية العمومية.

38. أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية كي تتماشى مع تبويب السنة الحالية.

39. اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية الموحدة

اعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية الموحدة بتاريخ 29 ربيع الثاني 1437 هـ الموافق 8 فبراير 2016.

40. الإفصاحات بموجب اطر عمل لجنة بازل 3

يجب القيام ببعض الإفصاحات الإضافية بموجب اطر عمل لجنة بازل 3. ستكون هذه الإفصاحات متاحة على موقع البنك الإلكتروني (www.Bankalbilad.com) خلال الفترة الزمنية المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. لا تخضع هذه الإفصاحات للتدقيق من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين للبنك.



إيضاحات بازل III الكمية

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثاني: هيكل رأس المال المركز المالي - الخطوة الأولى (جدول 2 (ب))			
تحت النطاق النظامي للتوحيد	التعديلات على الكيانات الأخرى	المركز المالي في القوائم المالية المنشورة	
(هـ)	(د)	(ج)	
			الموجودات
4,602,121	-	4,602,121	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,382,657	-	8,382,657	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,948,935	-	2,948,935	استثمارات، صافي
34,254,623	-	34,254,623	تمويل، صافي
792,084	-	792,084	ممتلكات ومعدات، صافي
239,990	-	239,990	موجودات أخرى
51,220,410	-	51,220,410	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
-	-	-	أرصدة للمؤسسة النقد السعودي
1,421,652	-	1,421,652	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
42,179,460	-	42,179,460	ودائع العملاء
1,177,059	-	1,177,059	مطلوبات أخرى
44,778,171	-	44,778,171	إجمالي المطلوبات
5,000,000	-	5,000,000	رأس المال
961,066	-	961,066	الإحتياطي النظامي
(11,712)	-	(11,712)	إحتياطيات أخرى
591,317	-	591,317	أرباح مبقاة
(113,758)	-	(113,758)	أسهم خزينة
15,326	-	15,326	برنامج أسهم الموظفين
51,220,410	-	51,220,410	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثاني: هيكل رأس المال

المركز المالي - الخطوة الثانية (جدول 2 (ج))

تحت النطاق النظامي للتوحيد	التعديلات على الكيانات الأخرى	المركز المالي في القوائم المالية المنشورة	
(هـ)	(د)	(ج)	
			الموجودات
4,602,121	-	4,602,121	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,382,657	-	8,382,657	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,948,935	-	2,948,935	استثمارات، صافي
34,254,623	-	34,254,623	تمويل، صافي
467,373	-	467,373	منها المخصصات العامة
792,084	-	792,084	ممتلكات ومعدات، صافي
239,990	-	239,990	موجودات أخرى
51,220,410	-	51,220,410	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
-	-	-	أرصدة للمؤسسة النقد السعودي
1,421,652	-	1,421,652	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
42,179,460	-	42,179,460	ودائع العملاء
1,177,059	-	1,177,059	مطلوبات أخرى
44,778,171	-	44,778,171	إجمالي المطلوبات
5,000,000	-	5,000,000	رأس المال
5,000,000	-	5,000,000	منها المبلغ المؤهل لرأس المال الشريحة الأولى
961,066	-	961,066	الإحتياطي النظامي
(11,712)	-	(11,712)	إحتياطيات أخرى
591,317	-	591,317	أرباح مبقاة
(113,758)	-	(113,758)	أسهم خزينة
15,326	-	15,326	برنامج أسهم الموظفين
51,220,410	-	51,220,410	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثاني: هيكل رأس المال	
ال قالب العام - الخطوة الثالثة (الجدول 2 (د) 1)	
(من يناير 2013 إلى 2018 مطابقا لما بعد 2018) مع المبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل بازل 3	
جميع الأرقام بآلاف الريالات السعودية	
مكونات رأس المال	
رأس المال العام الشريحة الأولى : أدوات و احتياطات	
5,000,000	1 رأس المال
788,423	2 أرباح مبقاة
653,816	3 إجمالي الدخل الشامل الآخر
6,442,239	6 رأس المال العام الشريحة الأولى قبل التعديلات التنظيمية
رأس المال العام الشريحة الأولى : التعديلات التنظيمية	
-	28 إجمالي التعديلات التنظيمية لرأس المال العام الشريحة الأولى
6,442,239	29 رأس المال العام الشريحة الأولى (CET1)
6,442,239	45 الشريحة الأولى لرأس المال (T1 = CET1 + AT1)

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثاني: هيكل رأس المال	
ال قالب العام - الخطوة الثالثة (الجدول 2 (د) 1)	
(من يناير 2013 إلى 2018 مطابقا لما بعد 2018) مع المبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل بازل 3	
جميع الأرقام بآلاف الريالات السعودية	
مكونات رأس المال	
الشريحة الثانية لرأس المال : أدوات و مخصصات	
467,373	50 المخصصات
467,373	51 الشريحة الثانية لرأس المال قبل التعديلات التنظيمية
الشريحة الثانية لرأس المال : التعديلات التنظيمية	
467,373	58 الشريحة الثانية لرأس المال (T2)
6,909,612	59 إجمالي رأس المال (TC = T1 + T2)
43,504,515	60 إجمالي الموجودات المرجحة المخاطر
نسب رأس المال	
14.81%	61 رأس المال العام للشريحة الأولى (بالنسبة للموجودات المرجحة المخاطر)
14.81%	62 الشريحة الأولى (بالنسبة للموجودات المرجحة المخاطر)
15.88%	63 إجمالي رأس المال (بالنسبة للموجودات المرجحة المخاطر)
7.0%	64 المتطلبات المحددة (أقل رأس المال العام الشريحة الأولى المطلوب بالإضافة إلى الحفاظ على حدود رأس المال بالنسبة للموجودات المرجحة المخاطر)
6.0%	68 رأس المال العام الشريحة الأولى لمقابلة الحدود (بالنسبة للموجودات المرجحة المخاطر)
الحدود العليا المقبولة للإدراج من المخصصات في الشريحة الثاني	
467,373	76 المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة الثاني فيما يخص التعرضات الخاضعة للنهج موحد (قبل تطبيق الحد الأعلى)

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث : كفاية رأس المال

المحفظة	مبلغ التعرض	رأس المال المطلوب
السيادية والبنوك المركزية		
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	3,129,083	-
أخرى	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	7,957,867	175,512
الشركات	18,362,103	1,458,615
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	10,486,196	629,057
تمويل الشركات الصغيرة	101,835	6,107
الرهونات	-	-
السكنية	1,222,761	97,793
التجاري	5,123,689	409,895
التسديد	-	-
الأسهم	2,348,672	43,636
أخرى	2,927,754	82,394
المستحقات الماضية	515,602	4,713
الإجمالي	52,175,562	2,907,722

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث : كفاية رأس المال

مخاطر أسعار الفائدة	مخاطر مركز الأسهم	مخاطر الصرف الأجنبي	مخاطر السلع	الإجمالي
-	-	11,976	-	11,976
النهج الموحد				

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث : كفاية رأس المال

رأس المال المطلوب	رأس المال المطلوب لمخاطر العمليات
312,419	المؤشرات الأساسية للنهج الموحد

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث : كفاية رأس المال		
نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى	إجمالي نسبة كفاية رأس المال	
	15.88%	المستوى الموحد
	14.81%	

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع : (STA) مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة		
متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان على مدى الفترة	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	المحفظة
		السيادية والبنوك المركزية
2,732,718	3,129,083	مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية
-	-	أخرى
-	-	بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	مؤسسات القطاع العام
9,059,105	8,187,464	البنوك وشركات الأوراق المالية
22,571,694	23,670,564	الشركات
9,780,377	10,486,196	تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية
492,214	511,005	تمويل الشركات الصغيرة
		الرهونات
1,261,356	1,222,761	السكنية
4,777,877	5,123,689	التجارية
-	-	التسديد
2,027,181	2,348,672	الأسهم
2,999,556	2,927,754	أخرى
505,383	515,602	المستحقات الماضية
56,207,461	58,122,790	الإجمالي

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية
الجدول الرابع : (STA) مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة

المحفظة	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	المنطقة الجغرافية			الإجمالي
			أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	
السيادة والبنوك المركزية						
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	3,129,083	-	-	-	-	3,129,083
أخرى	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	5,387,398	2,581,756	202,304	-	16,006	8,187,464
الشركات	23,621,437	49,127	-	-	-	23,670,564
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	10,486,196	-	-	-	-	10,486,196
تمويل الشركات الصغيرة	511,005	-	-	-	-	511,005
الرهونات	-	-	-	-	-	-
السكنية	1,222,761	-	-	-	-	1,222,761
التجاري	5,123,689	-	-	-	-	5,123,689
التسديد	-	-	-	-	-	-
الأسهم	2,348,672	-	-	-	-	2,348,672
أخرى	2,502,963	19,429	132,083	118,187	86,665	2,927,754
المستحقات الماضية	515,602	-	-	-	-	515,602
الإجمالي	54,848,806	2,650,312	334,387	118,187	68,665	58,122,790

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية
الجدول الرابع : (STA) مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة

المحفظة	قطاع الصناعة												الإجمالي	
	الحكومية وشبه الحكومية	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	الزراعة وصيد الأسماك	التصنيع	التعدين	الصحة والخدمات	البناء والتشييد	التجارة	النقل والاتصالات	الخدمات	القروض الشخصية وبطاقات الائتمان	أخرى		
السيادة والبنوك المركزية														
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	3,129,083	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,129,083
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	8,187,464	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,187,464
الشركات	10,543	-	505,210	5,126,352	1,275,000	664,307	3,556,846	4,746,279	684,965	3,394,797	-	3,706,265	-	23,670,564
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10,486,196	-	10,486,196
تمويل الشركات الصغيرة	-	-	1,793	372,647	-	3,340	60,060	17,508	3,399	17,758	-	34,500	-	511,005
الرهونات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السكنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,222,761	-	1,222,761
التجاري	-	-	-	-	-	-	5,123,689	-	-	-	-	-	-	5,123,689
التسديد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأسهم	1,803,222	6,880	18,019	32,512	10,908	-	14,834	27,403	18,571	34,310	382,013	-	-	2,348,672
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,927,754	-	2,927,754
المستحقات الماضية	-	90,923	-	45,864	-	-	74,698	101,744	-	224	139,024	63,125	-	515,602
الإجمالي	4,942,848	8,285,267	525,022	5,577,375	1,285,908	667,647	8,830,127	4,892,934	706,935	3,447,089	11,847,981	7,113,657	11,847,981	58,122,790

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع : مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة

تفاصيل الإستحقاقات										المحفظة
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق	سنوات 3-5	سنة 3-1	360-180 يوم	180-90 يوم	90-30 يوم	يوم 30-8	أقل من 8 أيام	
										السيادية والبنوك المركزية
3,129,083	-	-	-	-	-	-	-	2,509,101	619,982	مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أخرى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤسسات القطاع العام
8,187,464	-	-	61,816	221,853	865,812	703,587	731,044	3,216,625	2,386,727	البنوك وشركات الأوراق المالية
23,670,564	116,680	-	360,141	3,611,589	6,828,683	6,961,033	3,091,907	1,776,651	923,880	الشركات
10,486,196	17,463	-	2,354,254	4,936,463	1,599,318	832,048	511,339	44,579	190,732	تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية
511,005	7,174	-	43,076	185,095	112,846	94,039	49,019	14,679	5,077	تمويل الشركات الصغيرة
										الرهونات
1,222,761	465,041	-	283,460	313,550	82,497	39,770	25,606	2,245	10,592	السكنية
5,123,689	-	-	13,137	63,950	1,494,747	1,840,767	1,523,140	151,227	36,721	التجارية
										التسديد
2,348,672	-	545,449	-	-	-	-	500,422	701,464	601,337	الأسهم
2,927,754	-	1,029,925	-	-	-	-	-	-	1,897,829	أخرى
515,602	-	505,923	2,565	-	7,114	-	-	-	-	
58,122,790	606,358	2,081,297	3,118,449	9,332,500	10,991,017	10,471,244	6,432,477	8,416,571	6,672,877	الإجمالي

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع : مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة

القروض المخفضة، القروض المتأخرة السداد (جدول 4، F)											القطاعات
المخصصات العامة	مخصصات محددة			العمر الائتماني للقروض المخفضة (أيام)				متعثر	القروض المتأخرة (<90 يوم) وغير مخفضة	قروض مخفضة	
	رصيد نهاية الفترة	معدم خلال الفترة	محمل على الفترة	أكثر من 360	180 - 360	90 - 180	أقل من 90				
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	القطاع الحكومي و شبة الحكومي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	القطاع البنكي و الشركات المالية
8,753	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	القطاع الزراعي و صيد الاسماك
78,135	54,239	-	14,276	14,433	31,431	-	21,714	45,864	135,947	-	القطاع الصناعي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قطاع التعدين
8,686	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قطاع الكهرباء ، الماء ، الغاز و الخدمات الصحية
117,456	65,239	-	8,562	56,319	18,379	-	21,258	74,698	74,698	-	قطاع البناء و المقاولات
71,530	89,490	-	11,879	77,122	24,622	-	247,778	101,744	101,744	-	القطاع التجاري
8,569	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قطاع النقل و الاتصالات
43,349	224	-	(2,766)	178	-	-	74,109	178	224	-	قطاع الخدمات
65,185	125,815	(39,566)	56,079	51,501	48,222	38,941	263,062	138,664	139,024	-	القروض الاستهلاكية و بطاقات الائتمان
65,710	61,845	-	1,286	60,559	2,565	-	95,779	63,125	63,125	-	اخرى
467,373	396,852	(39,566)	89,316	260,112	125,219	38,941	723,700	424,273	514,762	-	الإجمالي

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية
الجدول الرابع : مخاطر الإئتمان : الإفصاحات العامة

المخصصات العامة	مخصصات محددة	العمر الائتماني القروض المتأخرة السداد (أيام)				قروض مخفضة	التوزيع الجغرافي
		المتأخرة السداد (أيام)					
		أكثر من 360	360 - 180	180 - 90	أقل من 90		
467,373	396,852	260,112	125,219	38,941	723,700	514,762	المملكة العربية السعودية
-	-	-	-	-	-	-	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط
-	-	-	-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	-	-	-	أمريكا الشمالية
-	-	-	-	-	-	-	دول جنوب شرق آسيا
-	-	-	-	-	-	-	دول أخرى
467,373	396,852	260,112	125,219	38,941	723,700	514,762	الإجمالي

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية
الجدول الرابع : مخاطر الإئتمان : الإفصاحات العامة

مطابقة التغيرات في مخصص انخفاض القروض (جدول 4، H)		
المخصصات العامة	مخصصات محددة	
477,996	347,102	الرصيد في بداية العام
-	(39,566)	المبالغ المشطوبة مقابل المخصصات خلال الفترة
9,698	68,995	المبالغ المجنبه (المعكوسة) خلال الفترة
(20,321)	20,321	المحول بين المخصصات
467,373	396,852	الرصيد كما في نهاية العام

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية
الجدول الخامس : مخاطر الائتمان، افصاحات تتعلق بالنهج الموحد

الخصم	غير مصنف	أوزان المخاطر الاخرى	%150	%100	%75	%50	%35	%20	%0		
											السيادية والبنوك المركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,129,083	مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أخرى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤسسات القطاع العام
-	-	-	20,844			2,212,376	-	5,954,245	-	-	البنوك وشركات الأوراق المالية
-	-	-	-	23,459,792		210,772	-	-	-	-	الشركات
-	-	-	-	-	10,486,196	-	-	-	-	-	تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية
-	-	-	-	-	511,005	-	-	-	-	-	تمويل الشركات الصغيرة
											الرهونات
-	-	-	-	1,222,761	-	-	-	-	-	-	السكنية
-	-	-	-	5,123,689	-	-	-	-	-	-	التجارية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التسديد
-	-	-	-	545,449	-	-	-	-	-	1,803,223	الأسهم
-	-	-	-	1,029,925	-	-	-	-	-	1,897,829	أخرى
-	-	-	8,999	506,603	-	-	-	-	-	-	المستحقات الماضية
-	-	-	29,843	31,888,219	10,997,201	2,423,148	-	5,954,245	6,830,135		الإجمالي

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول السابع : تخفيف حدة المخاطر الائتمانية (CRM) لافصاحات النهج الموحد

مغطى بـ		المحفظة
ضمانات / مشتقات الائتمان	ضمانات مالية مدفوعة	
-	-	السيادية والبنوك المركزية
-	-	مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية
-	-	أخرى
-	-	بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	مؤسسات القطاع العام
-	-	البنوك وشركات الأوراق المالية
-	542,612	الشركات
-	-	تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية
-	352,849	تمويل الشركات الصغيرة
-	-	الرهونات
-	-	السكنية
-	-	التجاري
-	-	التسديد
-	-	الأسهم
-	-	أخرى
-	895,461	الإجمالي

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول العاشر : مخاطر التسويق ، الافصاحات للبنوك التي تستخدم النهج الموحد

الإجمالي	مخاطر السلع	مخاطر الصرف الأجنبي	مخاطر مركز الأسهم	مخاطر أسعار الفائدة	رأس المال المطلوب
11,976	-	11,976	-	-	-

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث عشر : الأسهم : الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك

الإستثمارات المتداولة	القيمة المفصحة في القوائم المالية	الإستثمارات الغير متداولة	
		القيمة العادلة	القيمة المفصحة في القوائم المالية
387,950	387,950	157,500	157,500
			الإستثمارات

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث عشر : الأسهم : الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك		
الإستثمارات	التداول العام	الخاصة
الحكومية وشبه الحكومية		
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,880	-
الزراعة وصيد الأسماك	18,019	-
التصنيع	32,512	-
التعدين	10,908	-
الكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية	-	-
البناء والتشييد	14,834	-
التجارة	27,403	-
النقل والاتصالات	18,571	-
الخدمات	34,310	-
أخرى	224,513	157,500
الإجمالي	387,950	157,500

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث عشر : الأسهم : الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك	
الأرباح / الخسائر وما إلى ذلك	
القيمة	
المكاسب (الخسائر) المتحققة المتراكمة الناتجة عن عمليات التصفية أو البيع لفترة التقرير	
إجمالي مكاسب (خسائر) غير محققة	(34,490)

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث عشر : الأسهم : الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك

مجموعات الأسهم	رأس المال المطلوب
الحكومية وشبه الحكومية	-
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	550
الزراعة وصيد الأسماك	1,442
التصنيع	2,601
التعدين	873
الكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية	-
البناء والتشييد	1,187
التجارة	2,192
النقل والاتصالات	1,486
الخدمات	2,745
أخرى	30,562
الإجمالي	43,637

كما في 31 ديسمبر 2015 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع عشر : مخاطر اسعار الفائدة المتعلقة بمركز البنك

200 نقطة أساس من اسعار الفائدة على العملات مع أكثر من 5% من الموجودات أو المطلوبات

معدل الصدمات	التغير في الربح
معدل الصدمات التصاعدي:	10,888,122
معدل الصدمات التنازلي	(10,888,122)



إيضاحات بازل III النوعية

الجدول رقم (1) لمحة عامة

(أ) المجال

توضح الإفصاحات النوعية التالية منهجية بنك البلاد لتقييم رأس المال.

(ب) أسس التوحيد

لأهداف محاسبية، يتم توحيد كل كيان عليه رقابة ضمن القوائم المالية للمجموعة.

الوحدات (ضمن المجموعة) الموحدة بالكامل:

(1) شركة البلاد للاستثمار

تأسست شركة البلاد للاستثمار في المملكة العربية السعودية عام 2007 كشركة سعودية ذات مسؤولية محدودة، وتشتمل نشاطاتها على: التعامل، الإدارة، الترتيب، والمشورة في مجال الأوراق المالية والاستشارات. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

(2) شركة البلاد العقارية

تأسست شركة البلاد العقارية في المملكة العربية السعودية عام 2006، وتشتمل نشاطاتها على تسجيل الضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

(ج) ليس هنالك أي قيود أو موانع رئيسة تحد من تحويل الأرصدة أو رأس المال النظامي ضمن المجموعة.

الجدول رقم (2) هيكل رأس المال

يتكون رأس مال البنك مما يلي:

1. أسهم رأس المال النظامية المدفوعة

تتكون أسهم رأس المال العادية للبنك من 500,000,000 سهم بقيمة عشرة (10) ريالاً للسهم الواحد. وتتمتع جميع الأسهم بنفس حقوق التصويت، كما إنها غير قابلة للاستبدال. وتعتبر الأسهم في المرتبة الصغرى بالمقارنة مع وحدات رأس المال الأخرى في حالة وجود مطالبات على البنك. أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأس المال من 5 مليار ريال إلى 6 مليارات ريال وذلك بتوزيع سهم لكل خمسة أسهم لمساهمي البنك. وهذه التوصية خاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة القادمة.

2. الاحتياطيات النظامية

يتم تكوين الاحتياطيات النظامية من تخصيص وتجميع مبالغ من الأرباح، ويحتفظ بها للنمو في المستقبل.

الجدول رقم (3) كفاية رأس المال

في السادس من شهر حزيران (يونيو) عام 2006 قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بطرح القواعد لرأس المال استناداً على توصيات بازل II التي يصدرها كذلك بنك التسويات الدولي. وتتمثل الاحتياجات النظامية الرئيسية في هذه القواعد في التوسع في إدارة المخاطر، والمرونة وازدياد الحساسية تجاه المخاطر.

وتعمل بازل على ثلاث ركائز: احتساب الاحتياجات الدنيا لرأس المال (الركيزة الأولى)؛ عملية المراجعة الإشرافية (الركيزة الثانية)؛ والانتظام السوقي/ الإفصاح (الركيزة الثالثة). كما اصدرت المؤسسة في ديسمبر 2012 توصياتها بتطبيق بازل III.

وكقاعدة عامة، ترمي لجنة بازل إلى الاحتفاظ بمستوى رأس المال الحالي للقطاع المصرفي، إلا أن بعض البنوك سيستفيد بلا شك من تخفيف الضغوط الرأسمالية بموجب هذه المتطلبات. وهناك عدد من العوامل المختلفة التي تنعكس بالفائدة على بنك البلاد تحت القواعد الجديدة لكفاية رأس المال، منها:

- التنوع الجيد لمخاطر الائتمان ما بين الدول، شرائح العملاء، والمصالح العملية.
- الإنتاج العالي والثابت رأس المال الداخلي.
- الإدارة الرشيدة للمخاطر، ورأس المال والأداء.

يتم احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر في الركيزة الأولى (حسب توجيهات بازل II) باستخدام "الأسلوب الموحد" الموضح للمخاطر الائتمانية والسوقية، و"أسلوب المؤشرات الرئيسية" لمخاطر العمليات. ويقوم البنك بإجراء عدد من اختبارات التحمل من خلال "الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال" (ICAAP) لضمان الكفاية في رأس ماله، وكذلك في الظروف الاقتصادية غير الملائمة. وفي أثناء هذه الاختبارات يتم تعريض محفظة المخاطر لدى البنك إلى حالات من الضغوط الشديدة، وتشكل الزيادة في الضغوط الرأسمالية الناجمة من هذه الاختبارات جزءاً من الركيزة الثالثة من المتطلبات الرأسمالية.

تنص سياسة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاءة رأس المال "ICAAP" لدى بنك البلاد على أن على البنك أن يحتفظ برأس المال يدعم نمو الأعمال. وسوف تيقن هذه السياسة بدون تغيير.

تهدف إدارة رأس المال لدى بنك البلاد لضمان الاستخدام الفعال لرأس المال بحيث يلي أهداف رأس المال الكلية لدى البنك.

بدأ بنك البلاد خلال العام 2007 بالعمل بموجب أحكام بازل II لكفاية رأس المال، والتزم البنك بالعمل بموجب أحكام بازل III وقد اختار البنك تبني "الأسلوب الموحد" (لمخاطر الائتمانية والسوقية) و"أسلوب المؤشرات الرئيسية" (لمخاطر العمليات) لاحتساب المتطلبات النظامية لكفاية رأس المال.

إن استراتيجية بنك البلاد هي التطبيق الكامل لطريقة بازل III المتطورة. بالإضافة إلى ممارسة عملية التقييم التي ستساعد البنك في تحديد العمل الذي ينبغي التعهد به، خطة الإجراءات وما هو قابل للتسليم أثناء تطبيق تعليمات بازل II بموجب الطريقة المتقدمة لمخاطر الائتمان، السوق والعمليات.

يتطابق المنظور الكلي للمخاطر لدى البنك مع أهداف رأس المال، وذلك يتضمن، بالإضافة إلى أمور أخرى، أن على البنك أن يحتفظ برأس مال كافٍ لتغطية النمو الطبيعي إلى جانب التذبذبات الحالية في تعرضات البنك. وبينما يقوم مجلس الإدارة بتحديد المخاطر وأهداف رأس المال، فإن لجنة المخاطر والمطلوبات هي المسؤولة عن ضمان تحقيق هذه الأهداف.

تقوم إدارة المخاطر في البنك باستلام تقارير منتظمة حول التطورات في هيكل كشوف الميزانية وفي حركات كشوف الميزانية، بما في ذلك استخدام رأس المال واحتمالات المخاطر.

تقرير التقييم الداخلي لكفاءة رأس المال "ICAAP"

يهدف التقييم الداخلي لكفاءة رأس المال لدى بنك البلاد على الجمع بين المنظور الكلي لمخاطر البنك، والإطار الكلي لإدارة المخاطر مع رأس المال المتاح والمطلوب. كما يقوم البنك بمراجعة وتحديث التقرير بشكل سنوي مع مراعاة جميع المستجدات الاقتصادية والنظامية.

يتمثل أحد أهداف "ICAAP" في التأكد من أن الإدارة تقوم بتحديد وقياس مخاطر البنك بدقة. كذلك، فإن هذه العملية تساعد على التحقق من أن الإدارة تتخذ الخطوات اللازمة لضمان احتفاظ البنك رأس مال داخلي كافٍ بالنظر إلى المنظور الكلي للمخاطر، وأنه يطبق ويتم تطوير الأنظمة المناسبة لإدارة المخاطر. وتبعاً للمتطلبات النظامية، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي ستقوم بمراجعة وتقييم تطبيق البنك لعملية "ICAAP" ولمستوى الإجراءات الإدارية الداخلية التي تشكل "ICAAP" جزءاً منها.

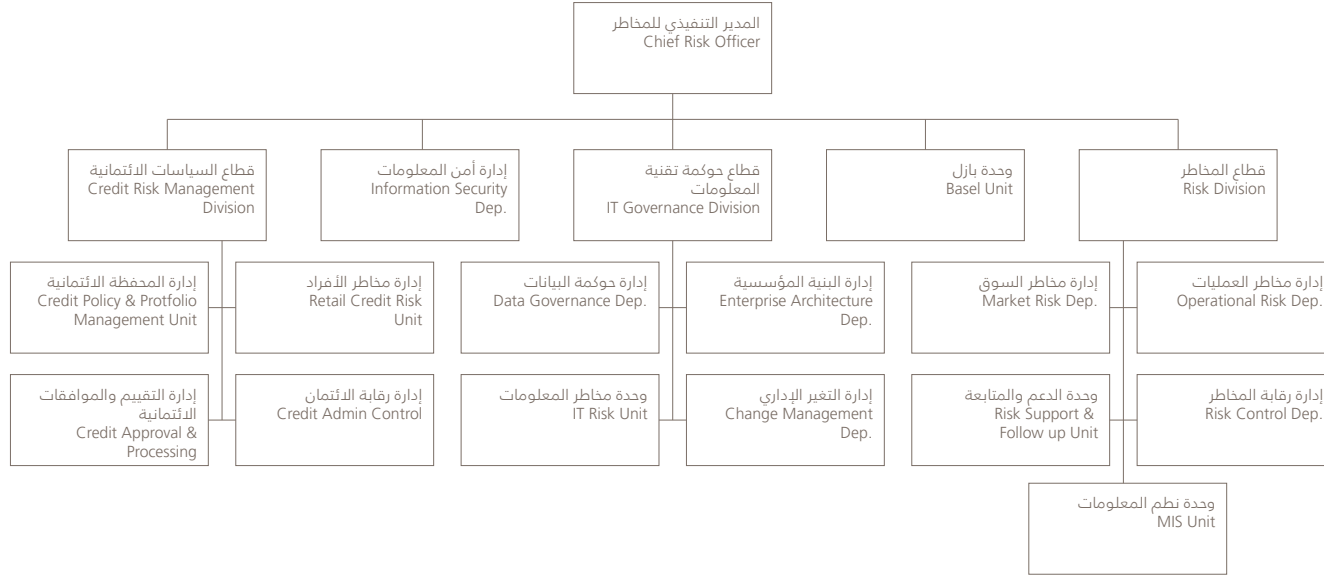
التعرض للمخاطر وتقييم المخاطر – إفصاحات عامة

من الركائز الرئيسية لاستراتيجية أعمال بنك البلاد هي أن تكون إدارة المخاطر قادرة على دعم الهدف من البقاء كشريك مالي قوي يتمتع بالرؤية والشفافية في التعامل مع المخاطر.

كما تتمثل رؤية البنك في تبني أفضل المستويات والممارسات الدولية في إدارة المخاطر، لذلك فإن البنك يستخدم مصادر جوهرياً لتطوير إجراءاته وأدواته التي تدعم هذه الرؤية. وعلى هذا الأساس، فقد تمكن البنك من بناء خبرة شاملة في إدارة المخاطر ورأس المال.

وتعتبر إدارة المخاطر من العمليات التي تؤدي بشكل مستقل في وحدات العمل في بنك البلاد، حيث تهدف إلى تعزيز ثقافة راسخة لإدارة المخاطر من خلال مجموعة شاملة من العمليات المصممة لتحديد وقياس ومراقبة التعرضات للمخاطر بشكل فعال. ويشارك كل من مجلس الإدارة والإدارات العليا في وضع عمليات المخاطر وتحديد الإرشادات والتوقعات الدورية التي تقع في وظائف إدارة المخاطر. وتبقى هذه العمليات خاضعة للتفتيش والمتابعة من قبل هيئة شرعية مستقلة وكذلك من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين ومنظمي البنك، مما يساعد على زيادة تقوية ممارسات إدارة المخاطر.

يبين الشكل التالي الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:



يتعرض بنك البلاد إلى أنواع عديدة من المخاطر التي تتم إدارتها على مستويات متفاوتة في المؤسسة، وفيما يلي بيان بأهم هذه الأنواع:

- **مخاطر الائتمان:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من عجز الأطراف الأخرى عن تلبية التزاماتهم، كلياً أو جزئياً.
- **مخاطر السوق:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من تذبذب القيمة السوقية للوصول وخصوم بنك البلاد تبعاً لتغيرات الظروف السوقية.
- **مخاطر السيولة:** وهي مخاطر الخسارة التي تنشأ إذا بقي احتياطي السيولة النقدية العادية لدى البنك غير كافٍ لتلبية التزامات البنك.
- **مخاطر العمليات:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من إجراءات داخلية قاصرة أو خاطئة، أخطاء بشرية أو من تطبيق النظام، أو الأحداث الخارجية.

ويتم تعريف كل من هذه المخاطر على حدة وفقاً للمتطلبات التنظيمية، كما يجري بيانه بتفصيل أوسع على موقع البنك الإلكتروني.

تخصص إدارة المخاطر مصادر عديدة لضمان استمرار الالتزام بالحدود الائتمانية وللرقابة على محافظ الائتمان لديها. ولدى الإدارة جهة محددة للتقارير تعمل على التأكد من أن جهات الإدارة ذات العلاقة، بما في ذلك مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، تبقى على اطلاع بالتطورات في محفظة الائتمان، والقروض غير العاملة، وما شابه ذلك.

الجدول رقم (4) مخاطر الائتمان – الإفصاحات العامة

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم مقدرة أحد الأطراف على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ، وتشكل مخاطر الائتمان الشق الأكبر من تعرضات المخاطر لدى البنك.

إدارة مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس وإدارة هذه المخاطر بالالتزام بالمبادئ التالية:

- يتم تطبيق معايير منتظمة على مستوى البنك في عمليات اتخاذ قرارات منح الائتمان من خلال استخدام نموذج داخلي للتقييم ولاحتساب درجة المخاطرة لكافة عملاء قطاع الشركات. كما يقوم البنك باستخدام نظام SIMAH لأغراض تقييم مخاطر الائتمان للأفراد.
- يجب أن يتطابق اعتماد الحدود الائتمانية للأطراف وإدارة تعرضات الائتمان الفردية مع إرشادات محفظة البنك وإستراتيجيته الائتمانية، وأن يشتمل كل قرار على تحليل المخاطر بالمقارنة مع العائدات.
- يتطلب كل تمديد يجري على أي تسهيل ائتماني لأي طرف أو تغيير مادي به (مثل تغيير في المدة، هيكل الضمانات، أو القيود الرئيسية) موافقة ائتمانية من جهة الصلاحية المعنية.
- يمنح البنك حالياً صلاحيات الموافقة الائتمانية على أساس نظام موافقة ثنائي مشترك بين وحدات الأعمال والمخاطر وذلك حتى مستوى معيّن، أما الموافقات الائتمانية التي تتجاوز هذا المستوى، فتتم إحالتها إلى لجنة الائتمان الفرعية ولجنة الائتمان العليا واللجنة التنفيذية وأخيراً مجلس الإدارة للموافقة عليها.

الاستراتيجيات:**أهداف إدارة مخاطر الائتمان:**

- الاستمرار بالمحافظة على بيئة اقتراضية قوية مدعومة بسياسات ونظام رقابي فعّال للمخاطر.
- تطبيق سياسات المخاطر المقبولة.
- ضمان وجود خبرات مستقلة قادرة على الموافقة على المخاطر الائتمانية أو تقليصها.

أنواع مخاطر الائتمان الرئيسية:

تشتمل مخاطر الائتمان على مخاطر التركيز والتسوية.

- **مخاطر تركّز الائتمان:** هي المخاطر التي تنشأ من أي تعرض بشكل إفرادي أو بشكل مجموعة من التعرضات التي تنطوي على احتمال وقوع خسائر كبيرة (تتعلق برأس مال البنك، أو إجمالي أصوله، أو على مستوى المخاطر الشاملة) مما قد تؤثر على مركز البنك أو قدرته على المحافظة على سير عملياته الرئيسية. تعتبر مخاطر تركّز الائتمان من أكبر أسباب المشاكل في البنوك.
- **مخاطر التسوية:** هي المخاطر التي تكون مرتبطة بتسويات الدفعات مقابل التداول في الأوراق المالية وغيرها من الأدوات. وتنشأ المخاطر إذا تم تحويل الدفعات قبل أن يتمكن البنك من التأكد من أن الدفعات قد تم تحويلها إلى أحد الحسابات البنكية.

سياسة الائتمان:

تمثل سياسة الائتمان الوسائل الأساسية للاتصال، التي يقوم مجلس الإدارة والإدارة العليا من خلالها بتوجيه الإرشادات لتسيير ومراقبة النشاطات التمويلية بحيث يتم تحقيق أهداف الأعمال دون تعريض البنك إلى مستوى يتجاوز مستويات التحمل التي اعتمدها مجلس الإدارة.

إن الجزء الأساس في سياسة الائتمان هو ما يلي:

- يقوم البنك بشكل أساسي بتوفير التمويل القصير الأجل لتلبية احتياجات رأس المال العامل، أما احتياجات التمويل المتوسط والطويل الأجل فتتم مراجعتها بشكل انتقائي بالنسبة للعملاء التجاريين الذين يتمتعون بسمعة جيدة في السوق و تقييم مالي جيد ولديهم سجل جيد من الجدارة الائتمانية.
- يكون التمويل في الأصل مرتبطاً بالأعمال التي تتناسب مع معايير قبول المخاطر.
- يسهم أداء المحفظة الائتمانية وإدارتها بحكمة ضمن حدود المخاطرة في تحقيق أهداف بنك البلاد من حيث تحقيق الأرباح والنمو المستدام.
- لن يقوم البنك بتمديد أي تسهيل ائتماني إذا كان مخالفاً للقواعد والإجراءات التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي أو أية سلطة تنظيمية أخرى من وقت لآخر.
- تعمل سياسة الائتمان على تأمين استمرارية التواصل وتأخذ في اعتبارها خصائص الدورة الاقتصادية للمملكة.
- سوف تكون كافة السياسات الائتمانية الحالية والمستقبلية في بنك البلاد ضمن الإطار العام لمبادرة بازل II التي سيتم إتباعها بموجب الخطة الموضوعية أو التي سوف توضع مستقبلاً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
- سيتأكد البنك من أن التسهيلات الممنوحة متفقة مع هيكل الأعمال للعميل واحتياجات العميل وقدرته على سداد التسهيلات.
- يعتبر تقديم التمويل لأغراض المضاربة نشاطات غير مرغوب بها ومخالفة لسياسة البنك.
- يولي بنك البلاد أهمية كبيرة لإقامة وتوسيع علاقات طويلة الأجل مع العملاء.
- يقوم بنك البلاد بانتظام بمتابعة التطورات في الأوضاع المالية للعملاء بغية التأكد من عدم حصول أي تغيير على الأسس التي منح بموجبها الائتمان.
- سوف يأخذ بنك البلاد في اعتباره تسهيلات التمويل طويلة الأجل على أساس انتقائي فقط، وذلك للعملاء الذين يتمتعون بوضع مالي راسخ.
- يتم تجنب قبول الضمانات من العملاء الأفراد، ولكنها تُقبل لتوفير المزيد من اللطمئنان.
- يتعامل البنك بمنتهى الحرص عند منح ائتمان لمنشآت الأعمال التي تعاني صعوبات أو تقلبات صناعية.

تركز مخاطر الائتمان

يتمثل تركيز المخاطر في تلك المخاطر التي تنشأ من التوزيع غير المتوازن للمدينين/ أطراف العلاقة الائتمانية أو من التركيز في قطاعات الأعمال أو في مناطق جغرافية معيَّنة. ومن هذا المفهوم فإن مخاطر التركيز في محافظ الائتمان تنشأ من خلال التوزيع غير المتوازن للتسهيلات الائتمانية المقدَّمة إلى مقترضين أفراد (تركيز الأسماء)، أو إلى القطاع الصناعي/الخدمي.

يتم تحديد تركيز المخاطر في محفظة الائتمان لدى بنك البلاد باعتبارها مقياساً لإدارة مخاطر الائتمان. وتشكل مخاطر التركيز التالية جزءاً طبيعياً من إستراتيجية الأعمال لدى بنك البلاد:

- التعرضات الكبيرة لطرف منفرد.
- التعرضات الكبيرة لصناعة/قطاع معيَّن.
- التركيز مع عملاء بدرجة تصنيف ائتمانية واحدة .

مخاطر الائتمان – الإفصاحات العامة

التعثر (العجز)

يعتبر تعريف التعثر "العجز" المستخدم لدى بنك البلاد متناسباً مع متطلبات بازل ، إذ يتم اعتبار وجود عجز في المديونية عندما يكون من غير المحتمل أن يقوم العميل بتسديد كافة التزاماته إلى البنك أو أي من شركاته التابعة.

إدارة معالجة الديون

يتم التعامل بمنتهى الحرص والحيلة عند منح التمويل للعملاء ، كما يتم إتباع كافة المقاييس التي تحددها أحكام مؤسسة النقد العربي السعودي وسياسات البنك. هذا وفي الحالات التي يكون هناك احتمال ضئيل في تحصيل المديونية يقوم البنك بإعادة جدولة التمويل ومتابعته حتى تسويته بشكل مناسب.

أنواع المخصصات

1- المخصصات العامة

بالنسبة لأغراض القوائم المالية المحاسبية يتم إتباع الإرشادات الواردة في معايير المحاسبة الدولية، كما بدأ البنك تكوين مخصصات عامة لمحفظة الديون الجيدة

2- المخصصات المحددة (الخاصة)

يجب تكوين مخصص محدد بالنسبة للخسائر المتكبدة والمتوقعة بشكل إفرادي لكل تمويل شركات أو جهة حكومية أو جهات بنكية خاصة، والأصول الأخرى ذات المخاطر العالية وذلك لمعرفة صافي القيمة القابلة للتحقق من الأصول ذات المخاطر.

كذلك ينبغي تكوين مخصصات محدَّدة لتغطية المخاطر المتعلقة بتمويل الأفراد التي تدرج تحت بند الفئات غير العاملة.

إجراءات الشطب

يتم شطب القروض والسلف حال اكتمال إجراءات التحصيل الاعتيادية ، وعندما يصبح من الممكن احتساب الخسارة من القرض بشكل محدد، ويتم خصم المبالغ المشطوبة من حساب المخصصات.

يتم اقتراح الشطب بعد استنفاد كافة الجهود الممكنة إما للتحصيل أو تحسين التقييم الائتماني بما في ذلك إعادة تأهيل أو تنشيط أعمال المقترضين، دون تعريض البنك للمزيد من المخاطر. وفي مثل هذه الحالة تأخذ الجهة المخولة بالموافقة في الاعتبار آراء الأشخاص الذين يقدمون اقتراحات الشطب سعياً وراء تحسين معدل المخاطر أو تصنيف الأصول ذات المخاطر، بما في ذلك إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية. وعلى كل حال، فإن مثل هذه الاقتراحات يجب أن تبيّن بوضوح التحسن في مركز البنك ويفضل أن يكون ذلك في كل من المدى القصير وال المدى الطويل.

تقليص مخاطر الائتمان

يستخدم بنك البلاد مجموعة متنوعة من الضمانات والكفالات المالية وغير المالية لتخفيف مخاطر الائتمان الرئيسية في عمليات الإقراض وأعمال الخزينة الاعتيادية لديه. كذلك، يعتبر استخدام أساليب الحماية التي يتم تأمينها على شكل مشتقات مالية ائتمانية أمراً ليس بذات أهمية حالياً. إن البنك ملتزم بقائمة من الضمانات المقبولة والحماية الائتمانية التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي لكافة البنوك في المملكة (باستثناء الذهب والفضة).

تشتمل أنواع الضمانات التي يستخدمها بنك البلاد حالياً بشكل عام على:

• الضمانات المالية

- ❖ الهوامش النقدية (الغطاء النقدي) .
- ❖ " حصة العميل " في عمليات " المشاركة " .
- ❖ الضمان المالي لمنح الائتمان للحماية من عجز الأطراف الأخرى أو ضمان برنامج كفالة
- ❖ الأسهم المحلية المدرجة والمعتمدة من الهيئة الشرعية في البنك بالنسبة لإقراض الشركات والتداول بالأسهم. وتتم مراجعة قائمة الأسهم المقبولة بشكل دوري من قبل لجنة الائتمان.
- ❖ وحدات الصناديق المشتركة، المحلية والخارجية، التي تشتمل على الشركات المدرجة والمقبولة شرعاً.

• الضمانات العقارية

- ❖ العقار التجاري المستخدم لضمان تعرض البنك للمقترضين من شركات ومقترضين تجاريين.
- ❖ العقار السكني المستخدم لضمان التمويل المقدم لعملاء تمويل الأفراد.

• الكفالات

- ❖ الكفالات الرسمية والنافذة بالنظام التي يتم استلامها من البنوك.
- ❖ الكفالات الشخصية النافذة بالنظام.

• ضمانات أخرى

- ❖ التنازل عن العائدات المتحصلة للمشاريع التي يمولها بنك البلاد، حيث إن لكل مشروع يتم تمويله حدوداً معروفة بشكل مستقل يمثل جزءاً من الحد الائتماني المقدم إلى الأطراف المتعاملة.
- ❖ تحويل الراتب الشهري للعميل في حالة كان المقترضين أفراد، حيث يتم اقتطاع مبلغ من كل دفعة ترد للحساب في التاريخ المحدد.

تقييم الضمانات

تقوم لجنة الائتمان بإجراء بقبول تقييم مستقل للأصول المطروحة للرهن قبل قبولها وضمن فترات معينة بالنظر إلى طبيعة الضمانات. ويتم هذا التقييم من قبل فريق من خبراء التقييم المستقلين.

يُنسب تقييم الضمانات على القيمة السوقية لشببها، ويتم التأكد من استقلالية خبراء التقييم بحيث لا يكون التقييم متحيزاً تجاه:

- إعطاء حد ائتماني أعلى للمقترض.
- تكوين مخصص غير كافٍ.
- الاستمرار في الاعتراف بالعوائد للائتمان متعثراً.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بالتأكد من أن طريقة التقييم المستخدمة، سواءً كانت داخلية أم خارجية، تستند إلى افتراضات معقولة وحكيمة وأن جميع الافتراضات قد تم توثيقها بشكل واضح.

يتم تقييم الضمانات حسب قيمتها الصافية القابلة للتحقق، كلما كان ذلك ممكناً، كما يتم تعريفها على أنها القيمة السوقية الحالية ناقصاً أية تكاليف تحقيق محتملة، بما في ذلك ودون حصر، تحمّل مصاريف الضمانات المسترجعة أو المصاريف القانونية أو أية مصاريف أخرى مرتبطة بالتصرف بالضمانات.

حدد بنك البلاد من ضمن أهدافه الاحتفاظ بمستوى من المعلومات حول الرهون والضمانات الكافية لتقدير قيمتها بانتظام. ويتم احتساب القيمة على أساس القيمة المستلمة من عملية البيع الجبري ناقصاً التكاليف البيعية، بما في ذلك تكاليف الأيام التي تم فيها عرض الضمانات في السوق.

يستقبل البنك إلى حد ما ضمانات لتعرضات ائتمانية، لقاء كفالة الشركاء / طرف ثالث ويتم تقديم جزء كبير من هذه الضمانات من مؤسسات أو أشخاص تربطها علاقة قائمة مع المقترض. كما يقوم البنك بتقييم ملاءة الكفيل قبل استيفاء كفالته.

الأسلوب الموحد وأوزان المخاطر الإشرافية

يستخدم بنك البلاد بالنسبة للمحافظ الائتمانية التي تخضع للأسلوب الموحد تقييمات المخاطر الصادر عن وكالات تقييم المخاطر الخارجية كجزء من وسائل تحديد حجم المخاطر:

هناك ثلاث وكالات تقييم ائتماني خارجية معتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي تستخدم لتقييم المؤسسات المالية، وقد تمت تسميتها لهذه الغاية. وهذه الوكالات هي: "موديز لخدمة المستثمرين"، "مجموعة التقييم ستاندرد آند بورز" و "مجموعة فيتش".

يتم تقدير معدلات الائتمان لكافة التعرضات بشكل فردي من وكالات الائتمان أعلاه ويُدخل إلى معدلات تقييم المخاطر حسب الجداول الإشرافية.

يتشابه التوزيع الأبجدي للمعدلات لمجموعة المخاطر في كل وكالة مع إرشادات بنك التسويات الدولي ومؤسسة النقد العربي السعودي.

المطالبات على الحكومات وبنوكها المركزية

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	B- إلى BB+	B-أدنى من	غير مقيم
نسبة المخاطرة	%0	%20	%50	%100	%150	%100

المطالبات على البنوك ومؤسسات الأوراق المالية (تحت خيار رقم 2 حسب طلب مؤسسة النقد العربي السعودي)

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	B-أدنى من	غير مقيم
نسبة المخاطرة تحت خيار 2	%20	%50	%50	%100	%150	%50
نسبة المخاطرة للمطالبات القصيرة الأجل تحت خيار 2	%20	%20	%20	%50	%150	%20

بنوك التنمية المتعددة الجوانب

تعتبر نسبة صفر% هي نسبة المخاطر لتحديد أهلية بنوك التنمية المتعددة الجوانب حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي وضمن نسب المخاطر العامة المطلوب تحديدها، على أساس معدلات فردية لهذه البنوك حسب الخيار رقم 2 للبنوك.

المطالبات على الشركات

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BB- إلى BBB+	BB-أدنى من	غير مقيم
نسبة المخاطرة	%20	%50	%100	%150	%100

المطالبات المشمولة في محافظ التجزئة النظامية (أفراد) غير المرهونة

تعطى مثل هذه التعرضات نسبة 75% من تقييم هذه المخاطر.

المطالبات المضمونة برهونات سكنية

تطبق على مثل هذه المطالبات نسبة 100% من تقييم هذه المخاطر.

المطالبات المضمونة برهونات عقارية تجارية

تطبق على مثل هذه المطالبات نسبة 100% من تقييم هذه المخاطر.

القروض المتجاوزة لتواريخ الاستحقاق

نسبة وزن المخاطر	مستوى الاحتياط
150	حتى 20%
100	20% إلى 50%
100	50% فأكثر

الأصول الأخرى

يكون وزن المخاطر الموحد لكافة الأصول الأخرى 100٪ باستثناء الذهب الذي يعامل معاملة مساوية للنقد وبالتالي يكون وزن المخاطر 0٪. عند احتساب القيمة المقدرة للمخاطر لأي تعرض تحت الأسلوب الموحد، يتم تطبيق وظيفة البحث النظري على قاعدة البيانات المركزية المحفوظة باستخدام برنامج "إكسل" وتخصص لكل تعرض بشكل إفرادي.

الجدول رقم (10) مخاطر السوق: إفصاحات البنوك التي تستخدم الأساليب الموحدة 2013

مخاطر السوق

تتعلق مخاطر السوق بمعدلات هوامش الربح، ومنحنى العائد، والأسعار، حيث تنشأ مخاطر السوق نتيجة التغيرات في الأسعار سواء أسعار المرابحة أو منحنى العائد، أو الصرف الأجنبي أو السلع أو الأسهم، ولا يوجد لدى البنك أي تعرضات لمخاطر السوق ناتجة لغرض المتاجرة (Trading Book) فيما عدا تعرضات البنك لسعر الصرف الأجنبي.

ويعتمد بنك البلاد على طريقة الأسلوب الموحد عند احتسابه لمخاطر السوق بالنسبة للريزبة الأولى لكفاية رأس المال، وكذلك يعتمد على طريقة قياس المخاطر المتقدمة للريزبة الثانية مثل القيمة عند المخاطر واختبارات التحمل.

مخاطر هوامش الربح

تعرف مخاطر هوامش الربح للأغراض الاستثمارية (Banking Book) بأنها تعرض القيمة العادلة لموجودات البنك الاستثمارية وهوامش الربح للتغير، وتنتج هذه بشكل رئيسي بسبب عدم التطابق بين تواريخ إعادة الاستثمار للموجودات وتواريخ استحقاقات المطلوبات والتغيرات في معدلات الربح.

وبهدف إدارة مخاطر هامش الربح، تقوم إدارة مخاطر السوق لدى بنك البلاد بقياس مخاطر التغير في منحنى العائد والذي يعكس مقدار الخسائر إذا تغيرت معدلات هامش الربح لجميع فترات الاستحقاق المختلفة وبشكل مستقل لكل عملة وفقاً لحجم التعرض.

مخاطر الصرف الأجنبي

مخاطر الصرف الأجنبي هي مخاطر التعرض للخسائر سواء لأغراض المتاجرة أو الاستثمار في العملات الأجنبية بسبب التغيرات العكسية في أسعار الصرف وتأثيرها على تعرضات البنك للعملات الأجنبية.

ويتم احتساب مقدار الخسارة الكلية المحتملة باستخدام صافي تعرضات البنك الموجبة والسالبة وقياسها باستخدام طريقة القياس الموحد وفقاً للتعرض الأعلى.

السياسات والمسؤوليات

قام مجلس الإدارة باعتماد حدود مخاطر السوق والسيولة لبنك البلاد، وهي متوافقة مع مستويات التعرض للمخاطر الاستراتيجية والمستويات المعتمدة للمخاطر المقبولة ضمن سياسات مخاطر السوق والسيولة. بالإضافة لذلك تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بشكل منتظم بمتابعة ومناقشة الأمور المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة.

يستخدم بنك البلاد طرق القياس التقليدية و المتقدمة لقياس ومراقبة تعرضاته لمخاطر السوق والسيولة وذلك من خلال فجوة استحقاقات السيولة، وحدود التركيز لأكبر المودعين، ونسبة الودائع مقابل القروض، و نسبة الاعتماد على التمويل غير الاساسي الصافي، ونسبة تغطية السيولة وفق تعليمات اتفاقية بازل 3، ونسبة التمويل المستقر، ومخاطر هامش الربح، والفجوات التراكمية والدورية، والقيمة الاقتصادية المرجحة بالمخاطر، بحيث يتم ارسال النتائج والتقارير للجهات التالية:

- مجلس إدارة بنك البلاد والادارة العليا بشكل شهري أو ربع سنوي .
- مؤسسة النقد العربي السعودي بشكل شهري .
- وحدات العمل في البنك بشكل يومي .

يقوم بنك البلاد حالياً باستخدام طريقة القيمة عند المخاطر لقياس مخاطر السوق للريزفة الثانية ، وفي نفس الوقت يستخدم أنظمة لقياس مخاطر السوق والسيولة بشكل يومي .

وتعتبر القيمة عند المخاطر إجراءً إحصائياً لقياس مقدار الحد الأعلى للخسارة التي قد يتكبدها البنك في محافظه خلال فترة زمنية محددة وضمن مستوى مقبول من الثقة ، وهي أيضاً إجراءً إحصائياً خاص بالمخاطر يمكن من خلاله تحديد حجم الخسائر المتوقعة تحت الظروف الطبيعية.

وتتميز طريقة قياس القيمة عند المخاطر بإعطاء رقماً مشتركاً لجميع أنواع المخاطر يسهل عملية القياس والمراقبة ، حيث تأخذ طريقة القيمة عند المخاطر في اعتبارها معايير الارتباط والتشتت في عوامل السوق المالية.

ويستخدم بنك البلاد طرق القياس المعتمدة على التغيرات خلال الفترات التاريخية لإحتساب القيمة عند المخاطر ، والتي تأخذ في الاعتبار تأثير تغيرات الاسعار خلال الفترات السابقة ، ويفترض في هذا الأسلوب للقياس أن تكون الموجودات موزعة توزيعاً طبيعياً .

ويقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل وتحليل السيناريوهات لقياس مقدار المخاطر تحت الظروف غير الاعتيادية للسوق. تعمل اختبارات التحمل على تقدير خسائر بنك البلاد المحتملة إذا تعرضت موجودات ومطلوبات البنك لمعدلات هوامش الربح ضمن حدود +/- 200 نقطة أساس .

وبالإضافة إلى اختبارات التحمل ، يتم القيام بعدد من السيناريوهات التي يتم تحديدها على أساس الوقائع التاريخية التي تسببت في وقوع أزمات في الأسواق المالية ، إلا أن الوقائع الحالية أو المستقبلية التي يتوقع أن يكون لها تأثير على الأسواق المالية تستخدم كوسيلة لتحديد سيناريوهات اختبارات التحمل ، وتتم مراجعة هذه السيناريوهات وتغييرها بانتظام بحيث تعكس التغيرات في محافظ المخاطر لدى بنك البلاد والأوضاع الاقتصادية ، ويتم إجراء التحليل على أساس اختبارات التحمل التي توصي بها لجنة بازل .

كذلك يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل على فترات منتظمة ويتم تقديم النتائج إلى الإدارة العليا ، وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المعايير النوعية الأخرى اللازمة للتأكد من الطرق المستخدمة تم تحديثها وتنفيذها من حيث توفر المستندات وتطبيقات طرق الاحتساب والوسائل الرقابية .

كما يمتلك بنك البلاد أدوات مالية غير مقيمة في الأسواق وعضواً عن ذلك فإن تقييمها يتم على أساس تطبيقات التسعير التي يتم تطويرها داخلياً لدى البنك ، وتقوم إدارة المخاطر بتفعيل هذه التطبيقات بشكل مستقل بهدف تقييم إمكانية التطبيق على تسعير وإدارة المخاطر بالنسبة لمنتج معين.

ويتم التحقق بشكل منتظم من فعالية ودقة التطبيقات المستخدمة وذلك بهدف التأكد من عدم إجراء أي تغيير على المنتج أو حصول أي تغير في السوق مما يكون له تأثير كبير على صحة التطبيق ، كما أنه يتم باستمرار وضع إجراءات للمراقبة والتحقق من أسعار السوق المستخدمة في تقييم واحتساب المخاطر.

ويتم رفع تقارير القياس والرقابة والإدارة الخاصة بمخاطر السوق بشكل يومي إلى الإدارة العليا والمسؤولين، ويتم احتساب مخاطر السوق الحالية وإرسال التقارير باستخدام قاعدة بيانات رئيسية .

تم وضع حدود لمخاطر المتاجرة والاستثمار لوحدات الأعمال المختلفة وتتم الرقابة على هذه الحدود بشكل منتظم ، وقد تم وضع الإجراءات اللازمة للمتابعة والرقابة لتلك الحدود بحيث يتم التأكد بأن أي تجاوزات لتلك السقوف يتم التعامل معها من قبل وحدات العمل ضمن التوقيت المقبول والمحدد مسبقاً .

يتم تحديث المعلومات للمسؤولين في مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر بانتظام من خلال تقارير دورية حول مخاطر السوق والأحداث ذات التأثير، وتشتمل عمليات التحديث على متابعة كل مخاطر السوق مصنفة بشكل مستقل أو عام على شكل " القيمة عند المخاطر " ، وبالمثل فقد تم وضع إجراءات الإبلاغ عن المخاطر لكل وحدات العمل المعرضة لمخاطر السوق.

مخاطر السيولة

هي المخاطر الناتجة عن عدم تمكن البنك من مواجهة التزاماته عند حلولها ضمن تكلفة سوقية مقبولة ، وهذه المخاطر يتم قياسها من خلال الاستحقاقات المحددة مسبقاً والمعتمدة على مطابقة التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك .

تعرف مخاطر السيولة بأنها مخاطر تعرض البنك للخسارة وذلك لعدة أسباب هي :

- تكاليف التمويل لدى البنك قد تزداد بشكل غير متناسب.
- نقص التمويل قد يعيق البنك عن إنشاء أعمال جديدة.
- نقص التمويل قد يؤدي في النهاية إلى إعاقة البنك عن تلبية التزاماته.

تقوم إدارة مخاطر السيولة بشكل رئيسي على مراقبة وإدارة السيولة اليومية للعمليات والبنية المستقبلية للاستحقاقات الكافية لمقابلة المتطلبات المستقبلية. وبالإضافة الى نسبة السيولة المطلوبة حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي ، يقوم البنك ايضا بمراقبة نسبة تغطية السيولة وفق اتفاقية بازل 3 كأحد مؤشرات المخاطر السيولة المحتملة.

ان جميع سياسات مخاطر السيولة لدى بنك البلاد معتمدة من مجلس الادارة ، كما تم وضع خطط للطوارئ بهدف التأكد من أن بنك البلاد مهياً بشكل كافٍ لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة عند حدوث أزمات مالية تؤثر على سيولة البنك. وقد تم تحديد سياسات البنك التي تبين حجم السيولة السلبية التي يقبلها البنك حيث يميز البنك بين السيولة بالعملة المحلية والسيولة بالعملات الأجنبية الأخرى. حيث قامت إدارة المخاطر بوضع حدود لمخاطر السيولة يتم احتسابها بشكل مستقل وذلك بالنسبة للريال السعودي والعملات الرئيسية الأخرى ، وبالمقابل فإن إدارة مخاطر السوق هي المسئولة عن التأكد من الالتزام

بحدود مخاطر السيولة المعتمدة وبأن أي تجاوزات لتلك الحدود يتم رفعها للإدارة العليا . كما يتلقى المسؤولون في وحدات الأعمال ووحدات المخاطر تقارير منتظمة عن مخاطر السيولة لدى البنك وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات باستمرار بتقييم التطورات في سيولة البنك ووضع خطط للتمويل الطويل الأجل.

إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل

تهدف إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل أو التشغيلية لدى بنك البلاد بشكل رئيسي لضمان توفر سيولة مالية ملائمة لدى البنك بحيث تكون كافية لتمكينه من امتصاص الصدمات المالية القصيرة الأجل وتأثيرها على المعاملات القائمة والمتوقعة.

ويتم تحديد السيولة على أساس التدفقات النقدية للمعاملات المبرمة مسبقاً ، ويتم احتسابها مع الأخذ في الاعتبار مقدار الموجودات القابلة للتسييل . وفي سياق ادارة مخاطر السيولة قصيرة الامد ، فان البنك سيقوم بالتأكد بأن نسبة احتياطي السيولة لديه اعلى من الحدود الدنيا المطلوبة وفق تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي .

إدارة مخاطر السيولة الطويلة الأجل

يتم إدارة مخاطر السيولة على المدى المتوسط والطويل من خلال قياس عدم تطابق سيولة البنك على المدى الطويل وتحديد مقدار الفجوة لكل فترة على حدة وكذلك بشكل تراكمي ، وتهدف إدارة هذه المخاطر إلى التأكد من عدم تعرض البنك لتجميع احتياجات تمويل مستقبلية كبيرة بشكل غير متناسب ، ويعتبر تحديد بنية السيولة من الأمور الهامة لقيام البنك بتخطيط نشاطات التمويل لديه وتسعير المعاملات .

يدير البنك مخاطر بنية السيولة الهيكلية بناءً على تقرير فجوة الاستحقاقات وهذا التقرير يبنى على توزيع موجودات البنك ومطلوباته وبنود المواد خارج كشوف الميزانية تبعاً لاستحقاقها، ولهذه الغاية يستخدم البنك تواريخ الاستحقاق المثبتة تعاقبياً لكل منتج.

وكجزء من إدارة مخاطر بنية السيولة لدى البنك يتم تقسيم سيولة البنك في تقرير فجوة الاستحقاقات بناء على مجموعة من العوامل مثل العملة والمنتج والوحدات التنظيمية وتبين تلك التقارير أن البنك لديه فائض في بنية السيولة بالريال في الأوضاع الاعتيادية .

تحليل السيناريوهات

يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل لقياس المخاطر الفورية للسيولة لدى البنك والتأكد من أن البنك لديه الوقت الكافي لمواجهة حصول تلك الأزمات ، وتعمل اختبارات التحمل على تقدير مخاطر بنية السيولة في العديد من السيناريوهات وتشمل تحليل السيناريوهات الأزمات التي تخص بنك البلاد وكذلك أزمات السوق عموماً التي قد تؤثر على سيولة البنك . وبالإضافة الى ذلك ، يقوم البنك بمراقبة نسبة التمويل الصافي المستقر وفق تعليمات اتفاقية بازل 3 كأحد المؤشرات التي تساهم في تقييم مخاطر السيولة التراكمية في البنك

ويعمل البنك على مراقبة التنوع في المنتجات والعملاء والاستحقاقات ، ونسب التركيز لأكبر المودعين، وتداعيات تذبذب التمويل ما بين البنوك، للتأكد من أن البنك يتمتع بقاعدة تمويل من شأنها حماية البنك إلى أقصى درجة ممكنة في حال حدوث أزمات سوقية .

الجدول رقم (12) مخاطر العمليات

مخاطر العمليات

يعتمد بنك البلاد في تعريفه لمخاطر العمليات على تعريف لجنة بازل وذلك بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو الأخطاء الناتجة عن آلية التنفيذ أو الأفراد أو النظم أو الأحداث الخارجية.

وقد انتهج البنك إستراتيجيته لإدارة مخاطر العمليات من خلال وضع إطار عمل شامل مدعم بالسياسات والإجراءات. ويهدف البنك من خلال تطبيق هذه الإستراتيجية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- المساعدة في تحقيق أهداف نشاطات البنك.
- تحديد وتقييم مخاطر العمليات في المنتجات الجديدة والمنتجات الحالية والأنشطة والنظم المختلفة.
- استقلالية واستمرارية التقييم للإجراءات والضوابط الرقابية ومستوى الأداء.
- الحد من الخسائر التشغيلية ومعالجة الأسباب الجذرية لحدوثها.
- كما سعى البنك لتطبيق آلية لحكومة مخاطر العمليات وذلك من خلال:
- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا.

الجدول رقم (1) لمحة عامة

(أ) المجال

توضح الإفصاحات النوعية التالية منهجية بنك البلاد لتقييم رأس المال.

(ب) أسس التوحيد

لأهداف محاسبية، يتم توحيد كل كيان عليه رقابة ضمن القوائم المالية للمجموعة.

الوحدات (ضمن المجموعة) الموحدة بالكامل:

(1) شركة البلاد للاستثمار

تأسست شركة البلاد للاستثمار في المملكة العربية السعودية عام 2007 كشركة سعودية ذات مسؤولية محدودة، وتشتمل نشاطاتها على: التعامل، الإدارة، الترتيب، والمشورة في مجال الأوراق المالية والاستشارات. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

(2) شركة البلاد العقارية

تأسست شركة البلاد العقارية في المملكة العربية السعودية عام 2006، وتشتمل نشاطاتها على تسجيل الضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

(ج) ليس هنالك أي قيود أو موانع رئيسة تحد من تحويل الأرصدة أو رأس المال النظامي ضمن المجموعة.

الجدول رقم (2) هيكل رأس المال

يتكون رأس مال البنك مما يلي:

1. أسهم رأس المال النظامية المدفوعة

تتكون أسهم رأس المال العادية للبنك من 500,000,000 سهم بقيمة عشرة (10) ريالاً للسهم الواحد. وتمتع جميع الأسهم بنفس حقوق التصويت، كما إنها غير قابلة للاستبدال. وتعتبر الأسهم في المرتبة الصغرى بالمقارنة مع وحدات رأس المال الأخرى في حالة وجود مطالبات على البنك. أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأس المال من 5 مليار ريال إلى 6 مليارات ريال وذلك بتوزيع سهم لكل خمسة أسهم لمساهمي البنك. وهذه التوصية خاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة القادمة.

2. الاحتياطيات النظامية

يتم تكوين الاحتياطيات النظامية من تخصيص وتجميع مبالغ من الأرباح، ويحتفظ بها للنمو في المستقبل.

الجدول رقم (1) لمحة عامة

(أ) المجال

توضح الإفصاحات النوعية التالية منهجية بنك البلاد لتقييم رأس المال.

(ب) أسس التوحيد

لأهداف محاسبية، يتم توحيد كل كيان عليه رقابة ضمن القوائم المالية للمجموعة.

الوحدات (ضمن المجموعة) الموحدة بالكامل:

(1) شركة البلاد للاستثمار

تأسست شركة البلاد للاستثمار في المملكة العربية السعودية عام 2007 كشركة سعودية ذات مسؤولية محدودة، وتشتمل نشاطاتها على: التعامل، الإدارة، الترتيب، والمشورة في مجال الأوراق المالية والاستشارات. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

(2) شركة البلاد العقارية

تأسست شركة البلاد العقارية في المملكة العربية السعودية عام 2006، وتشتمل نشاطاتها على تسجيل الضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

(ج) ليس هنالك أي قيود أو موانع رئيسة تحد من تحويل الأرصدة أو رأس المال النظامي ضمن المجموعة.

الجدول رقم (2) هيكل رأس المال

يتكون رأس مال البنك مما يلي:

.1 أسهم رأس المال النظامية المدفوعة

تتكون أسهم رأس المال العادية للبنك من 500,000,000 سهم بقيمة عشرة (10) ريالاً للسهم الواحد. وتتمتع جميع الأسهم بنفس حقوق التصويت، كما إنها غير قابلة للاستبدال. وتعتبر الأسهم في المرتبة الصغرى بالمقارنة مع وحدات رأس المال الأخرى في حالة وجود مطالبات على البنك. أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأس المال من 5 مليار ريال إلى 6 مليارات ريال وذلك بتوزيع سهم لكل خمسة أسهم لمساهمي البنك. وهذه التوصية خاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة القادمة.

.2 الاحتياطيات النظامية

يتم تكوين الاحتياطيات النظامية من تخصيص وتجميع مبالغ من الأرباح، ويحتفظ بها للنمو في المستقبل.



92 000 1002
bankalbilad.com